الجامعة العربية الأمريكية

كلية الدراسات العليا

مستقبل الوجود الإسرائيلي في الشرق الأوسط عقب اتفاقيات أبرهام

قراءة من المنظور الجيوسياسي

إعداد:

سليمان عارف محمد بشارات

إشراف:

الدكتور/ جمال حنايشة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من كلية الدراسات العليا في برنامج دراسات الشرق الأوسط

أكتوبر/2023

© الجامعة العربية الأمريكية 2023. جميع حقوق الطبع محفوظة

إجازة الرسالة

مستقبل الوجود الإسرائيلي في الشرق الأوسط عقب اتفاقيات أبرهام

قراءة من المنظور الجيوسياسي

إعداد:

سليمان عارف محمد بشارات

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ: 2023/10/7 وأُجيزت

أعضاء لجنة المناقشة:	التوقيع
1. الدكتور جمال حنايشة، مشرفاً ورئيساً	.....
2. الدكتور إياد ابو زنيط ممتحناً خارجياً	.....
3. الأستاذ الدكتور أيمن يوسف ممتحناً داخلياً	.....

الإقرار

أنا الطالب **سليمان عارف محمد بشارات**، صاحب الرقم الجامعي 202020336 وحامل هوية رقم **(907632400)**، مقدم أطروحة الماجستير بعنوان:

مستقبل الوجود الإسرائيلي في الشرق الأوسط عقب اتفاقيات أبرهام

قراءة من المنظور الجيوسياسي

أُقر بأن ما اشتملت عليه الرسالة، هو نتاج جهدي الشخصي، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أيَّ جزءٍ منها، لم يُقدّم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: سليمان عارف بشارات .....

التوقيع: .....

التاريخ: 7/10/2023 .....

الإهداء

إلى روحين في العُلا

(أمي وأبي) رحمهما الله

إلى أرواح تعيش فيَ وأعيش بها

(زوجتي وأولادي وبناتي) حفظهم الله

الشُكر والتقدير

كثيرون هم أصحاب الفضل في كل محطة من محطات حياتنا وإنجازاتنا، فحق لهم علينا كل الشكر والتقدير.

فشكراً ... لجامعتي (الجامعة العربية الأمريكية)، التي احتضنتني بكل لحظة خلال هذه المسيرة.

وشكراً... لأستاذي ومعلمي ومشرفي الدكتور جمال حنايشة، عميد كلية الأداب، لتكرمه بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، فلم يبخل علي بملاحظة أو معرفة أو توجيه، فكان أستاذاً وزميلاً وموجهاً يثق بقدرات طلابه ويمنحهم الشخصية التي يعبرون بها عن أفكارهم بمنهجية عالية.

وشكراً... لأستاذي البرفسور أيمن يوسف، ممتحناً ومناقشاً داخلياً، لتكرمه بقبول مناقشتي هذا الجهد العلمي.

ولأن الختام يليق بأصحابه.. شكراً... للصديق الرائع الدكتور إياد أبو زنيط، ممتحناً ومناقشاً خارجياً، لتكرمه بقبول مناقشتي هذه الأطروحة.

شكراً... لكل أساتذتي وزملائي الباحثين الذين رافقوني بهذه المسيرة منذ بدايتها حتى الآن.

شكراً... لزملاء العمل وطاقم مؤسستي التي أفتخر بهم وبها "فريق مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية".

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقديم قراءة وصفية تحليلية، للتعرف على مستقبل الوجود الجيوسياسي لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط عقب اتفاقيات أبرهام، حيث انطلقت من سؤال رئيسي: كيف يمكن أن تؤثر اتفاقيات أبرهام على مستقبل الوجود الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط من المنظور الجيوسياسي؟.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، فوفقا لنموذج "راتزل" فإن إسرائيل كدولة، تسعى للنمو كما هو الكائن الحي، فهي ذات احتياج لمجموعة مقومات وموارد ستسعى لتحقيقها من خلال التمدد الجيوسياسي في الشرق الأوسط، وبالتالي الطموح الإسرائيلي لن يتوقف عند محطات اتفاقيات أبرهام بل سيتعداه إلى أبعد من ذلك، مستخدمة مجموعة من الاستراتيجيات في ظل الشعور بالنشوة لقادة الاحتلال الإسرائيلي عقب إفشال تجربة الربيع العربي وزرع بثور النزاعات الداخلية.

في حين تسعى إسرائيل كدولة احتلال إلى تحقيق المشروعية التامة باعتبارها دولة ضمن الجغرافيا الشرق أوسطية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك دون قدرتها على الانخراط الجيوسياسي، وتحويل العلاقة مع الدول العربية إلى شراكة قائمة على تحقيق المصالح التي تتجاوز المفهوم الأيديولوجي والهوية. فقد استغلت إسرائيل اتفاقيات أبرهام، لإحداث حالة من التفكيك السياسي لمعادلة الهوية الموحدة للشرق الأوسط، واستبدلتها بهوية التنازع غير الظاهري على تصدر المشهد السياسي، حيث فقدت بعضا من الدول المحورية في الشرق الأوسط أوزانها لصالح دول كانت تعتبر هامشية.

كما تخلص الدراسة إلى أنه رغم وجود النهم الإسرائيلي المتسارع لرفع وتيرة اتفاقيات التطبيع، إلا أنها ستعتمد على استراتيجية التطبيع المرحلي أو التطبيع الجزئي بالتحديد مع بعض الدول المركزية أمثال المملكة العربية السعودية، وهذا نتاج مجموعة من المحددات؛ أولها أن لكل دولة شرق أوسطية خصوصية، وثانيهما أن إسرائيل تخشى من التغيرات المفاجأة التي قد تقلب الموازين السياسية. ناهيك عن وجود مجموعة عوامل مانعة يمكن أن تحد من التمدد الجيوسياسي المستقبلي لإسرائيل في الشرق الأوسط، والتي تنقسم إلى عوامل ذاتية تتعلق بالتحولات التي تجري داخل الكيان الإسرائيلي نفسه بما فيها عدم تحديد هوية الدولة، وعوامل مانعة إقليمية ضمن منظومة الشرق الأوسط المتحركة، وعوامل مانعة دولية ضمن متغيرات يمكن أن تكسر معادلة القطبية الواحدة.

أما سيناريوهات الوجود المستقبل الجيوسياسي لإسرائيل في الشرق الأوسط؛ فيقدمها الباحث ضمن ثلاثة سيناريوها؛ الأول المتفائل الذي يمكن إسرائيل من الانخراط السريع بالشرق الأوسط، والسيناريو الثاني؛ المقلق إسرائيلياً يتمثل في "الاستيقاظ الجيوسياسي العربي" الذي يعيد الهوية للشرق الأوسط ويطرح إسرائيل خارج معادلته، أما السيناريو الثالث فهو الواقعي، والذي يقوم على أن إسرائيل تستطيع أن تتمدد في الشرق الأوسط وتحظى بحضور مستقبلي جيوسياسي لكن ضمن معادلة المرحلية المحكومة لمتغيرات متعددة ومرهونة بمحطات زمانية قد تتغير بتغير هذه الظروف.

فهرس المحتويات

إجازة الرسالة ..... ب
الإقرار ..... ج
الإهداء ..... د
الشُكر والتقدير ..... ه
الملخص ..... و
فهرس المحتويات ..... ح
فهرس الخرائط ..... ي
الفصل الأول: الإطارين العام والمنهجي للدراسة 1
المبحث الأول: الإطار العام للدراسة 4
أولاً: مشكلة الدراسة 4
ثانيًا: أهمية الدراسة ومبرراتها 4
ثالثاً: أهداف الدراسة 7
رابعاً: حدود الدراسة 8
سادساً: الدراسات السابقة 8
سابعاً: التعقيب على الدراسات السابقة 19
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي ومنهجية الدراسة 20
أولاً: من الرفض للقبول.. مدخل للفهم 21
ثانياً: في مفهوم الجغرافيا السياسية ونظرياتها 23
ثالثاً: منهج الدراسة ونوعها 24
رابعاً: أدوات الدراسة 27
الفصل الثاني: المرتكزات الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط واستراتيجيات الانخراط الإسرائيلي 28
المبحث الأول: المرتكزات الجيوسياسية للشرق الأوسط 30
أولاً: حدودية الجغرافيا ومفهومية السياسة 30
ثانياً: دوافع الاهتمام وتشكل اللاعبون 35
المبحث الثاني: نظرية المجال الحيوي والانخراط الإسرائيلي بالشرق الأوسط 44
أولاً: نظرية المجال الحيوي 44
ثانياً: المجال الحيوي في الرؤية الإسرائيلية 48
ثالثاً: عقيدة الأطراف مدخلاً للمجال الحيوي 52

الفصل الثالث: اتفاقيات أبرهام والمستقبل الوجودي لإسرائيل بالشرق الأوسط.....55
المبحث الأول: مراحل الوجود الإسرائيلي 56
أولا: المرحلة السرية (ما قبل 1948 – 1972) 56
ثانياً: كسر حاجز الرفض العلني 58
ثالثاً: الانفتاح والانبهار 58
رابعاً: الإسراع التطبيعي 60
المبحث الثاني: اتفاقيات أبرهام.. التحول والانعطافة..... 62
أولاً: الدافعية 62
ثانياً: جيوسياسية الأطراف 64
ثالثاً: في فهم خريطة الاستهداف 70
المبحث الثالث: العوامل المانعة واستشراف المستقبل 76
أولا: العوامل المانعة 76
ثانياً: استشراف المستقبل للوجود الإسرائيلي الجيوسياسي 88
الاستنتاجات والتوصيات 98
أولا: الاستنتاجات 98
ثانياً: التوصيات 100
الخاتمة 102
قائمة المصادر والمراجع.....104
Abstract 114

فهرس الخرائط

خريطة رقم (1-11): توضيح للموقع الجغرافي لفلسطين المحتلة (إسرائيل) من حيث موقعها بمنطقة الشرق الأوسط 29

خريطة رقم (2-11): توزيع أكبر احتياطي غاز في الشرق الأوسط وموقعه بالنسبة لفلسطين المحتلة 39

خريطة رقم (3-11): توزيع أكبر احتياطي لحقول النفط في منطقة الشرق الأوسط..... 40

خريطة رقم (4-11): أبرز الممرات المائية والمضائق في الشرق الأوسط 41

خريطة رقم (5-11): أبرز خطوط التجارة الدولية في منطقة الشرق الأوسط 43

خريطة رقم (6-11): المهددات الوجودية لإسرائيل في الشرق الأوسط 49

خريطة رقم (7-11): الموقع الجغرافي للإمارات العربية المتحدة وتبرز فيها الموانيء التجارية الرئيسية 65

خريطة رقم (8-11): الموقع الجغرافي لدولة البحرين وتبرز فيها تحكمها في طرق التجارة البحرية 67

خريطة رقم (9-11): الموقع الجغرافي للسودان وطبيعة الامتداد الجيوسياسي الذي يحققه موقعها بالنسبة لإفريقيا 68

خريطة رقم (10-11): الموقع الجغرافي لدولة المغرب ويظهر طبيعة الخصائص الجيوسياسية لها 70

خريطة رقم (11-11): الامتداد الإسرائيلي في علاقات التطبيع مع الدول العربية 74

دافيد بن غوريون(David Ben Gurion)[1]:

"إن الجهد الإسرائيلي لإضعاف الدول العربية ينبغي ألا يحشد على خطوط المواجهة فقط مع دول المواجهة، بل يجب أن ينتشر ليصل إلى قلب الدول العربية التي يمكن أن تصبح دول دعم وإسناد"[2].

يهوشفاط هاركابي(Yehoshafat Harkabi):[3]

"يجبُ عَلينا نَحنُ الإسرائيليينَ أنْ نَتحلّى بالحَذرِ الشَديد، أنْ نَحرصَ على ألاّ نُصبحَ عبئاً على اليَهودِ مُفْجِعاً، بدلاً من أنْ نَكونَ مَصدَرَ فخرٍ لهم.[لأنَّ] إسرائيل هي المِعيار الذي سُيحكَمُ على اليَهودِ جميعاً مِنْ خِلالِه. وإسرائيلُ كدولةٍ يهوديةٍ مثالٌ لِلطابَعِ اليَهوديّ، الذي لا بُدَّ وأنْ يَبقى قائِماً، ضدَّ أيّ خَطرٍ مُحتَمَل".[4]

---

[1] - **دافيد بن غوريون**: أول رئيس وزراء لإسرائيل بعد الاعلان عن قيامها، حيث تولى منصب رئيس الحكومة وحقيبة وزارة الجيش بنفس الوقت منذ 1949 -1953، عزز من خلالها عمليات استجلاب المستوطنين من كافة أنحاء العالم وأرسى دعائم المشروع الصهيوني، فقد ولد بولندا عام 1886، وتلقى تعليمه في مدرسة عبرية أسسها أبوه، الذي كان ينتمي إلى محبي صهيون، وبدأ بعدها عمليات تأسيس جماعة شبيبة عبرية اسمها "عزرا". وانضم للحزب الصهيوني – الاشتراكي. في عام 1906 سافر إلى فلسطين وعمل فيها بالزراعة ثم معلم ونشيط في حزب "عمال صهيون"، وعضو في هيئة تحرير صحيفة الحزب "هأحدوت"، ثم سافر لإسطنبول وتعلم التركية ليتمكن من فهم فكر الإمبراطورية العثمانية. سافر بعدها إلى أمريكا، وهناك عمل على إقامة كتائب عبرية في إطار الجيش البريطاني. في عام 1918 تجند بصفوف الكتيبة العبرية في الجيش البريطاني وانتقل معها إلى فلسطين حيث شارك في إقامة حزب "أحدوت هعافوداه" عام 1919.

[2] - أماني الطويل. "الموقف الأمريكي من السودان: مسارات التفاعل وطبيعة المخططات" مجموعة مؤلفين، **انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص**، (بيروت: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 233

[3] - **"يهوشفاط هاركابي"**: مؤرخ وعالم إسرائيلي، مدير سابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية، ولد عام 1921م في حيفا وتوفي عام 1994م، كان يُجيد اللغة العربية وعلى علمٍ بالتاريخ العربي والإسلامي، عمل بالإضافة لما سبق مدرساً ورئيساً لقسم العلاقات الدولية في الجامعة العبرية بالقدس، كما حصل على شهادة "بيرز" للعلوم السياسية والتي تُعد الأولى في إسرائيل. يُعد من أكثر المؤرخين الذين تناولوا الخطر الوجودي لإسرائيل وضرورة النظر له باعتباره الأهم. صدر له مجموعة من المؤلفات، أهمها: خواطر في نظرية الأمن القومي"، "الاستراتيجيات السياسية العربية والرد عليها".

4يهوشفاط هاركابي، **"خواطر في نظرية الأمن القومي"**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله: 2003، ص59. كما ورد هذا النص في مقالة نُشرت للكاتب والمؤرخ البريطاني ألان هارت، "Allan hart" في جريدة الخليج الإماراتية، بتاريخ 17/شباط/ 2015 يوم الثلاثاء.

الفصل الأول

الإطارين العام والمنـهجي للدراسة

مقدمة

بعد مرور 75عامًا من الإعلان عن قيام "دولة إسرائيل" على أرض فلسطين التاريخية في 14مايو/أيار1948، لم يكن من السهل على هذا الكيان البقاء والاستمرارية بمعزل عن إيجاد حيز جغرافي وسياسي يعزز وجوده من خلال طرح معادلة القدرة على إعادة تشكيل خارطة الإقليم العربي والإسلامي بما يضمن مستقبله، فما بين سياسة التفكيك وإعادة التركيب وبناء التحالفات، سعت إسرائيل لتوقيع اتفاقيات سلام كان أولها اتفاقية "كامب ديفيد" كأولى خطوات تحقيق هذا الاختراق التي وقعتها مع مصر برعاية أمريكية في أيلول/سبتمبر1978، حيث سعت إسرائيل من خلالها لتحقيق هدفين؛ الأول حالة الهدوء لحدودها الجنوبية، والثاني منفذا لتشكيل حالة اختراق للنظم السياسية العربية والإسلامية في منطقة الشرق الأوسط الذي يمثل حيزا معادياً لها.

ذات المعادلة سعت إسرائيل لتكرارها، لكن بفارق زمني قُدر بنحو 16عامًا وبالتحديد في 26 أكتوبر/تشرين أول1994، حيث وقعت اتفاقية معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية التي عرفت بـ"اتفاقية وادي عربة"، واستطاعت من خلالها استكمال ضمانة الحدود الشرقية؛ وبذلك استطاعات أن فتح منفذين لها للخروج من حالة الانكفاء على الذات والانطلاق بتعزيز العلاقة مع الجوار الذي كان معادياً لها.

هذا الجهد الإسرائيلي في تشكيل حالة الاختراق الجيوسياسي للنفاذ إلى منظومة الشرق الأوسط، عملت معه بشكل مواز في إعادة تغيير صورة المعادلة من كيان محتل إلى كيان قابل للاعتراف به، فكانت مباحثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية تجري بهدوء لتعزيز حالة القبول الشعبي وليس النخبوي فقط، لتأتي اتفاقية أسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1993، لتعزيز حالة الاعتراف بإسرائيل وبالتالي إمكانية القبول بالعيش المشترك للقفز عن حالة الرفض التام.

بدأت المعادلة الإسرائيلية للانخراط أكثر في الشرق الأوسط، وأخذت في هذا الإطار ثلاثة مسارات؛ الأول تمثل في دول الجوار أو الطوق (مصر، الأردن، سوريا، لبنان) بهدف ضمان حالة الاستقرار وإن كان مرحليا. أمّا المسار الثاني فقد جاء ضمن الدائرة الأوسع والأكثر شمولية وهو المحيط الإقليمي؛ مستفيدة بذلك بالمظلة التي وفرتها أمريكيا والدول

الغربية والأوروبية لها للإنخراط إما من خلال أبعاد عدة (اقتصادي، رياضي، ثقافي، أمني، دبلوماسي)، فقد استطاعت في هذا الإطار تحقيق العديد من التعاون والتفاهم وإن ضل في إطار عدم الإعلان المباشر أو الوضوح التام. أما المسار الثالث فكان من خلال البعد الدولي لتبدأ بالتحول من مجرد كيان تابع للمنظومة الغربية إلى جزء منها، وبالتالي إمكانية التأثير في صناعة السياسات لمنطقة الشرق الأوسط وتشكيل التحالفات، ما شجعها بعدم التوقف عند نقطة معينه بل بذل مزيدا من الجهد في مساعي الانخراط واستخدام أنماط متعددة من العلاقة التي تحاول في كل مرة من خلالها النفاذ أكثر؛ إما باتفاقيات اقتصادية، أو مساعدات إنسانية أو أمنية، مراهنة على عامل الزمن في بعضها، أو تحولات المشهد السياسي والارتباطات الاقليمية والدولية في البعض الآخر. إلى أن توجت ذلك بشكل واضح بتوقيع اتفاقيات "أبرهام" في (15أيلول/ سبتمبر 2020)، والتي شكلت نقطة تحول جديدة في مسار ومفهوم العلاقات العربية الإسرائيلية؛ حيث تأتي هذه الاتفاقية لأول مرة بين إسرائيل ودول لا تربطهما حدود جغرافية مباشرة، ولم يشهدا مواجهة عسكرية.

ليس ذلك فحسب، بل إن هذه الاتفاقيات أتت مغايره للأسس التي طرحتها مبادرة السلام العربية في قمة بيروت (أذار/مارس2002)، التي أطلقها في حينه ولي العهد السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز، وتضمنت إمكانية توقيع اتفاقية للسلام مع إسرائيل مقابل الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 67 وعودة اللاجئين، وهو ما يعني أن هذه الاتفاقيات تأتي خارج الرؤى السياسية التقليدية، والانتقال إلى ما يمكن تسميته كسر لحاجز الموقف العربي تجاه رفض إسرائيل ضمن المنظومة الشرق أوسطية.

ففي الوقت الذي كانت فيه مصر والأردن؛ الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان وقعتا اتفاقية سلام مع الاحتلال الإسرائيلي، بفارق زمني بعيد؛ حيث وقعت الأولى اتفاقية كامب ديفيد في (آذار/مارس1979)، فيما وقعت الثانية اتفاقية وادي عربة في (تشرين أول/أكتوبر1994)، فإن "اتفاقية أبرهام" شجعت المغرب في (ديسمبر/كانون الأول2020) على توقيع اتفاقية مشابهة تعزز من علاقات التطبيع الموجودة مسبقًا ما بين تل أبيب والدار البيضاء. فيما مهدت الطريق باتجاه تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع السودان في (كانون الثاني/يناير2021) لتكون بذلك سابع دولة ضمن قائمة الدول العربية التي تربطها علاقات تطبيعيه مع الاحتلال الإسرائيلي.

في يوليو/تموز2022، شكلت زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى المنطقة مساعٍ جديدة لتسهيل انخراط إسرائيل ضمن الشرق الأوسط، من خلال الحصول على موافقة لفتح

المجال الجوي السعودي لأول مرة أمام الطائرات الإسرائيلية، فيما عقدت قمة جدة للأمن والتنمية بمشاركة الرئيس الأمريكي وقادة 9 دول عربية، قرأها المراقبون في حينه على أنها جزء من ترتيبات لتشكيل حلف عربي أمريكي يمكن أن يفتح المجال للوجود الأمني الإسرائيلي.

يدرك الباحث، من خلال هذه الأطروحة، صعوبة الإلمام بكل عوامل التأثير والدافعية التي تحاول إسرائيل من خلالها تعزيز مكانتها الجيوبوليتكية في الحيز الجغرافي للشرق الأوسط، لذا فإنها تأتي ضمن محاولة إعادة فهم للعقلية الإسرائيلية التي يمكن أن يفهم من خلالها التوجهات المستقبلية للوجود الإسرائيلي في الشرق الأوسط والدافعية لتحقيق ذلك، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال السيناريوهات التي تقدمها الأطروحة في فصلها الأخير.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

اتسمت منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها من البقع الجغرافية ذات الأهمية في العالم نتيجة الكثير من العوامل، ما جعلها محط اهتمام القوى الكبرى التي نسجت سياساتها بما يؤمن لها دورا فيها، الأمر الذي انعكس على حالة الاستقرار فيها وباتت تمر في تحولات مستمرة، وقد سعت إسرائيل، كأحد الدول الطامحة مستقبلا أن تعزز نفوذها بالمنطقة أو اختراقها، وهو ما يمكن أن يسمى بمحاولة تأسيس رؤية مستقبلية تجاه مفهوم وجودها الجيوسياسي من خلال استراتيجيات متعددة من ضمنها اتفاقيات التطبيع التي توجتها بما عرف بـ"اتفاقيات أبرهام". من هنا فإن مشكلة الدراسة تنبع من سؤال رئيس يتمثل في: كيف يمكن أن تؤثر اتفاقيات أبرهام على مستقبل الوجود الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط من المنظور الجيوسياسي؟

وينبثق عن السؤال الرئيس مجموعة من الاسئلة الفرعية:

- ماهي أبعاد ومرتكزات الوجود السياسي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط؟
- هل هناك استراتيجيات أو تكتيكات تتبعها إسرائيل للتغلغل في منطقة الشرق الأوسط؟
- كيف تساهم الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز الوجود الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط؟
- ما المتغيرات الجيوسياسية التي يمكن أن تحدد الوجود المستقبلي لإسرائيل في الشرق الأوسط؟

ثانيًا: أهمية الدراسة ومبرراتها

تشكل منطقة الشرق الأوسط واحدة من المناطق المهمة في صراع الأقطاب الدولية والإقليمية، وتستمد أهميتها من مكانتها الحيوية في الموقع الجغرافي الذي يشكل أهم نقاط العبور والالتقاء ما بين قارات العالم، إضافة للمعابر المائية التي تشكل منفذا تجاريًا مهما، ووفرة الاحتياطي العالمي من مصادر الطاقة من النفط والغاز. هذه التركيبة المهمة تتشكل بالتوازي مع تنامي حالة الاستقطاب الدولي عقب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية والصراع الصيني الأمريكي تجاه المنطقة، ما يعني أن هناك تنافسية عالية لمجموعة من الأبعاد الجيوسياسية التي

من خلالها يمكن قراءة الأهمية التي تشكلها منطقة الشرق الأوسط، والتي بطبيعة الحال يمكن أن تكون مؤشرا على متغيرات كثيرة قد تشهدها خلال المرحلة المقبلة.

كما تنبع أهمية الدراسة كونها تبحث في قضية ذات اتصال زماني؛ فقد سعت إسرائيل لتضمين رؤيتها التوسعية في وثيقة إنشاء الدولة التي أعلن عنها في 14 مايو/أيار 1948 أو ما سميت بوثيقة "الاستقلال"، حيث تحدثت عن إنشاء "دولة إسرائيل" لتكون بمثابة المكان الوجودي الذي يجمع يهود العالم في منطقة جغرافية تتمركز على أرض فلسطين دون أن تحدد طبيعة حدودها، بل إنها تتضمن طرحا لتطوير الدولة يقوم على أساس يراعي ما يتم استقطابه من يهود وما تحتاجه مصلحة ذلك، وهو ما يعني بداية التأسيس للمفهوم التوسعي الجغرافي وفقا للرؤية المستقبلية التي تضعها إسرائيل انطلاقًا من مصلحة المشروع الصهيوني في المنطقة، وهو ذات المعيار الذي تبنته في تنفيذ مخططاتها من خلال مراحلية الاحتلال للأراضي الفلسطينية ابتداء من نكبة عام 1948، ثم الانتقال لمرحلة النكسة عام 1967، وصولا إلى احتلال مساحات من أراضي الدول العربية ذات الحدود المشتركة مع فلسطين التاريخية.

أضف لذلك، تبرز أهمية الدراسة من سعيها لتأسيس منطق بحثي يثير السؤال عن إسرائيل كدولة تحاول أن تركز قدراتها وإمكانياتها السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية لتثبيت وجودها في الشرق الأوسط. فقد انطلقت إلى رسم رؤيتها في تحديد الملامح السياسية لسياساتها وعلاقتها الخارجية عبر ثلاثة مراحل:

- **العلاقة بالدول ذات الحدود المشتركة** (سوريا، لبنان، مصر، الأردن)، وقسمت هذا المحور إلى مرحلتين. الأولى شملت مصر والأردن ضمن مفهوم تعزيز العلاقة المبني على حماية المصالح المشتركة بعد تجاوز مرحلة المواجهة، فيما بقيت المرحلة الثانية المتمثلة في سوريا ولبنان تمر عبر محاولة الاخضاع العسكري لعدم وجود قبول بالعلاقة السياسية المباشرة، رغم توقيع اتفاقية ترسيم الحدود مع لبنان في تشرين أول/ أكتوبر 2022 بعد اكتشاف حقل "كاريش للغاز" ضمن الحدود المائية الاقليمية لفلسطين المحتلة ولبنان.
- **العلاقة بالدول العربية غير الحدودية**: وهي تأخذ منحيين؛ الأول: دول الخليج العربي التي قامت رؤيتها مع إسرائيل على مبدأ الرفض التام للعلاقة، ثم أصبح هناك نوعا من البحث عن نقطة تحول من خلال افتتاح مكاتب تجارية لإسرائيل في بعض الدول الخليجية منذ 1996 تقريباً، ثم البدء عن حديث القبول الكامل لإسرائيل انطلاقاً من

مبادرة السلام العربية التي طرحت في قمة بيروت2002 رغم رفض إسرائيل لمضامينها في حينه. ورغم ذلك لم تتوقف إسرائيل عن البحث عن مداخيل متعددة لتطوير هذه العلاقة بما يحقق مصالحها من جانب واحد وصولا إلى توقيع اتفاقيات أبرهام. أما المنحنى الثاني فتمثل في تجربة العلاقة الإسرائيلية مع المغرب التي نسجت بطريقة مغايرة للأمثلة السابقة، والتي تبتعد عن المفهوم الجغرافي من جانب، إضافة لوقوعها خارج الإطار المحوري في الشرق الأوسط من الجانب الآخر، إلا أن المحفز الأساس بهذا الاتجاه قد يقرأ باعتبار الوجود اليهودي في المغرب يعود لزمن بعيد، كما أن وجودهم يمكن أن يفهم ضمن إطار الجماعة الوظيفية، حيث ساهم الوجود اليهودي بالمغرب باستقطاب اليهود الأوروبيين باتجاه إسرائيل، وهو ما عزز من خطوط الهجرة الاستيطانية لفلسطين التاريخية.

- **العلاقة مع الدول الإقليمية المؤثرة في منظومة الشرق الأوسط**: هنا يمكن رصد حالتي إيران وتركيا؛ والمعادلة المتشابكة، إذ تقوم العلاقة ما بين إيران وإسرائيل على المفهوم العدائي منذ قيام الثورة، بحيث تسعى كل منهما لاستخدام امكانياتها الأمنية والتقنية والسياسية لتقليص تأثير الأخرى، إضافة إلى استخدام إسرائيل لإمكانية التوسع الإيراني في المنطقة على أنه مصدر قلق يمكن أن ينعكس على باقي النظم السياسية، الأمر الذي تحاول أن تعظم من هذا الخطر ضمن تشكل تحالفاتها مع العديد من الدول العربية خصوصا الخليجية تحت مفهوم الخطة الدفاعية أمام هذا الخطر، وحتى تبقي من نفسها الدولة الأمنية الأكثر سيطرة في الشرق الأوسط بغطاء أمريكي واضح.

بشكل مواز، تتشكل المعادلة للعلاقة التركية الإسرائيلية ضمن إطار مفهوم التنافس من جانب، والتعاون من جانب آخر، فتوافقهما وتعاونهما باتجاهات، فيما يكون التصعيد في المواقف تجاه قضايا أخرى، بالتالي يمكن أن توصف هذه العلاقة وفق إطار البحث عن المكاسب والمصالح دون الوصول إلى مرحلة الصدام أو الاشتباك الفعلي.

وهنا تبرز أهمية ودور المجال البحثي في قراءة المتغيرات المستقبلية التي يمكن أن تلامس منطقة الشرق الأوسط في جزئيات متعددة؛ سواء ذلك المرتبط بحالة إعادة رسم خارطة التأثير، أو مدى تأثره بالمتغيرات الإقليمية والدولية، وما يرتبط ذلك بمستقبل بعض الدول في المنطقة وقدرتها على الاستفادة من هذه المتغيرات.

إن هذه الدراسة، تبرز أهميتها من خلال الجوانب الاتية:

1. الحداثة؛ تستند الدراسة إلى طرح قضية مرتبطة بحداثتها الزمانية وارتداداتها المستقبلية، فاتفاقيات التطبيع التي وقعتها إسرائيل مع كل من الإمارات والبحرين وما تبعها من اتفاقيات تطبيعيه في نهاية 2020، وما قد يترتب عليها خلال المرحلة المقبلة، تشكل واحدة من القضايا المهمة والتي تفرض نفسها على الأجندات السياسية والبحثية.

2. تظهر توقعات العديد من القراءات، أن تبعات اتفاقيات أبرهام، على الحالة الشرق أوسطية ستتعدى العلاقات الثنائية الإسرائيلية مع تلك الدول، كما أن إسرائيل ستعمل على استغلال هذه الاتفاقيات لتمرير وجودها بشكل أكثر عمقا في المنطقة العربية، إما من خلال الاتفاقيات الاقتصادية لتسويق منتجاتها، أو الاتفاقيات الأمنية، أو الوصول إلى مصادر الطاقة ومن بينها حقول الغاز في شرق المتوسط.

3. يشير "مايكل سينغ"، المدير الإداري لمعهد واشنطن انستيتوت washingtoninstitute، في ورقة سياسات نشرها في أبريل/نيسان2022، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، وبتوافق إسرائيلي، تسعى إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط بما يضمن إطارين؛ الأول حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، والثاني هو تضييق نطاق الصراع العربي الإسرائيلي بما يسهل عملية انخراط سلسة لإسرائيل في المنطقة العربية. هذه الرؤية تؤكد على أهمية البعد الذي تطرحه هذه الدراسة، والذي يمكن أن يساهم بمزيد من فهم التكتيك والاستراتيجية الإسرائيلية للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف، في المقابل طبيعة الرؤى والإمكانيات التي يمكن أن يتضمنها المحور الرافض لهذا المشروع.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تنبع أهمية الجهد البحثي من ثلاثة مرتكزات؛ الأول يتمثل في إعادة تفكيك القضايا بناء على البعد التاريخي أو التجارب السابقة، والثاني قراءة للواقع بما يتضمنه من معطيات وظواهر يمكن توصيفها أو تشخصيها، أما الثالث فهو تقديم القراءة المستقبلية أو الاستشرافية لتأثيرات هذه القضية أو الظاهرة محل البحث والدراسة بناء على علم السيناريوهات. من هنا تنطلق هذه الدراسة ضمن مسعى تحقيق بعضا من الأهداف المتمثلة في:

- ✓ محاولة فهم للرؤية الإسرائيلية تجاه منطقة الشرق الأوسط عقب توقيع اتفاقيات أبراهام من خلال استحضار مجموعة من السلوكيات التي سبقت توقيع هذه الاتفاقية، بمعنى فهم لطبيعة التفكير الإسرائيلي التحضيري لمرحلة الاندماج في منطقة الشرق الأوسط.

- ✓ إعادة قراءة وتفكيك مجموعة من الأطروحات الفكرية والأدبية التي قدمها باحثون، أو صدرت عن مؤسسات عربية أو إسرائيلية ضمن فهم السلوك الإسرائيلي الحالي وتوقع السلوك المستقبلي ضمن معادلة الجغرافيا السياسية، وهو ما يعني إمكانية رسم خريطة متوقعة لهذا الحضور الإسرائيلي مستقبلا.
- ✓ محاولة فهم ومعرفة مكونات المعادلة التي تتشكل ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وبعضا من الأطراف العربية ضمن محور التطبيع وكيف يمكن أن تساهم هذه المعادلة في منح إسرائيل المجال في الانخراط ضمن منظومة الشرق الأوسط.
- ✓ كما تأتي الدراسة في محاولة فهم لمكونات المعادلة المضادة لحلف التطبيع، والأدوات والإمكانيات التي يمكن أن تساعد في مواجهة التمدد الإسرائيلي في الشرق الأوسط، وقدرته الفعلية على منع ذلك في ظل المعطيات الموجودة.

رابعاً: حدود الدراسة

الحد الزماني: يتحدد البعد الزمني للدراسة انطلاقا من الهدف الذي تقوم عليه والمتمثل في قراءة الوجود الإسرائيلي في الشرق الأوسط عقب اتفاقيات أبرهام التي وقعت في 15أيلول/سبتمبر2020، وهو ما يجعل الحد الزمني للدراسة يبتدأ من هذا التاريخ ويستمر باستمرارية إعداد الدراسة.

الحد المكاني: يتضمن الحد المكاني طبيعة المعادلة التي تتضمنها المفاعيل السياسية ذات الارتباط بمعدلة الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي فمنطقة الشرق الأوسط بما يشمل دول الاحتلال الإسرائيلي تقع ضمن الحدود المكانية للدراسة.

الحد الموضوعي: يرتبط موضوع الدراسة ومحورها الرئيس بالعلاقات التي يمكن لدولة الاحتلال الإسرائيلي أن تنسجها ابتداء من اتفاقيات أبرهام وصولاً إلى أي اتفاقيات مشابهة قد يتم تنفيذها خلال إعداد الدراسة، ولأن هذه التطورات ومسار العلاقة والوجود الجيوسياسي لإسرائيل بالشرق الأوسط قد يتخذ مجموعة من الأشكال أو المظاهر فإن الدراسة ستكون متابعة لها ضمن إطار الاهتمام التي تقوم عليه.

سادساً: الدراسات السابقة

بهدف تحقيق أوسع قاعدة معرفية تمهيدية للدراسة الحالية، فإن الباحث يقدم مراجعة للعدد من الدراسات السابقة ضمن عدد من المحاور:

☒ **الدراسات التي تناقش الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط.**

دراسة (هادي، 2021) بعنوان: الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط.

تقدم الدراسة من خلال منهجها التحليلي، تأثير الاكتشافات الحديثة للمخزون الهائل من الطاقة وبالتحديد الغاز في منطقة شرق المتوسط على طبيعة العلاقة والتركيبة السياسية، خصوصا في ظل حالة الصراع القائمة على مستقبل الطاقة التي تعد من الموارد المستقبلية المهمة. وتناقش الباحثة طبيعة الصراع الذي بات يبرز في المنطقة تحت إطار المياه الإقليمية إلا أنه في حقيقة الأمر هو صراع على الطاقة دفع بالعديد من الدول، إما الدخول بحالة من العداء والصراع فيما بينها، أو الذهاب باتجاه ترسيم الحدود البحرية عبر اتفاقيات تضمن لها حقوقها في الطاقة كما هي السياسية الإسرائيلية التي طبقتها مع عدد من دول شرق المتوسط.

وتبرز الدراسة، كيف أن إسرائيل حاولت عبر توقيع اتفاقياتها مع السلطة الفلسطينية وقبرص ومصر، ومحاولات ترسيم الحدود مع لبنان، مد نفوذها الجيوسياسي على المنطقة والسيطرة على مجموعة من حقول الغاز، الأمر الذي يجعلها في مصاف اللاعبين سياسيًا في منطقة المتوسط، ومنحها قدرة على المناورة ضمن مجموعة الأحلاف الكبرى المتصارعة عليها.

وتظهر الباحثة أن هناك سيناريوهات متعددة لشكل العلاقة الجيوسياسية في منطقة المتوسط والتي تنبثق جميعها من ملف الطاقة، يتمثل السيناريو الأول بـ"الصراع"، حيث يمكن أن تشهد المنطقة حالة من التصادم العسكري قد يتطور لمستويات مختلفة وتنخرط فيها دول إقليمية ودولية بهدف حماية مصادر الطاقة. فيما يشكل السيناريو الثاني بـ"السيناريو التقاربي" من خلال التوصل لحلول سلمية وتجنب حالة الصراع، فيما يتشكل السيناريو الثالث بـ"بإعادة ترسيم المياه الإقليمية".

تخلص الدراسة إلى أن منطقة الشرق الأوسط عمومًا، وشرق البحر المتوسط خصوصًا سيكون لها دورًا مستقبليًا في رسم الخارطة السياسية الإقليمية والدولية، وهو ما يعني أن المساعي الإسرائيلية إلى التمدد في الجغرافيًا السياسية للمنطقة سيبقى حاضرًا ضمن مساعي السيطرة والتحكم على مصادر الطاقة.

دراسة (لعريض،2021) بعنوان: المنافسات الجيوسياسية الإقليمية في الشرق الأوسط (إيران-إسرائيل وموازنة الردع النووي).

تناقش الدراسة طبيعة التداعيات التي يمكن أن تنعكس على جيواستراتيجية منطقة الشرق الأوسط نتاج حالة "الصراع البارد" ما بين إسرائيل وإيران، مع سعي كل منهما لامتلاك القوة العسكرية وبالتالي تبقى احتمالات الوصول لحالة من الصدام العسكري واردة، الأمر الذي يجعل حالة عدم الاستقرار السياسي قائمة في المنطقة، وهو ما يعني طبيعة تشكلاتها الجيوسياسية والجيوستراتيجية ستبقى محكومة لمجموعة من الضوابط وفي مقدمتها حالتي الاستقرار أو التصعيد.

تحاول الدراسة الإجابة على سؤال رئيسي يتمثل في إن كان بإمكان الردع النووي أن يساهم في تقارب إيراني إسرائيلي وبالتالي إحداث حالة الاستقرار في الشرق الأسط، أم هذا الأمر سيكون ذو انعكاس سلبي من خلال التصعيد الميداني؟، وفي هذا لإطار يناقش الباحث مجموعة من المحددات التي يمكن أن تؤثر بطبيعة هذه العلاقة وانعكاساتها؛ أولها: الحالة السياسية الإقليمية، إذ أن منقطة الشرق الأوسط بطبيعتها تشكل منطقة جذب للقوى الكبرى، إضافة إلى أنها شهدت وما تزال حالة الصراع الداخلي أو نتاج التدخلات الخارجية، جعلها تتحول إلى منطقة حروب بالوكالة أثر عليها وحول كثيرا من تفاصيلها، سواء المرتبطة بشكل التركيبة أو مستقبل العلاقات البينية فيها.

المحدد الثاني يتمثل في إمكانية تكاثر "الفواعل الرئيسية"، بمعنى امتلاك طهران للبرنامج النووي يمكن أن يعزز حالة التنافسية والسعي لدى العديد من الدول الأخرى من بينها المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا، وهذا بالتالي يخلق حالة من تعددية الفواعل السياسية التي ستنعكس أيضا على جيواستراتيجية المنقطة. إضافة للمحددين السابقين، تشير الدراسة لوجود محددان آخران؛ أحدهما يركز في عدم وجود الحدود المشتركة ما بين إسرائيل وإيران، وهو ما يعني سعي كل من الدولتين للتعاطي مع معادلة الجوار الإقليمي بما يضمن لها إما تهديد الطرف الآخر، أو حماية نفسها من خطره، وهذا ربما يشكل دافعًا في تشكيل مفهوم العمق الجيوسياسي لكل من طهران وإسرائيل. أما المحدد الأخير فينطلق من قدرة إحداهما من توجيه ضربة بهدف تدمير القدرة النووية، وهو ما يعني من الناحية النظرية إبقاء حالة من القلق تسيطر على المنطقة نتاج حالة التعامل مع حافة الهاوية، وبالتالي إمكانية الانزلاق بصراع عسكري واردة في أي لحظة.

☒ **الدراسات التي تناقش العلاقات الإسرائيلية العربية والمتغيرات التي طرأت عليها.**

دراسة (الأمين، 2022) بعنوان: العلاقات العربية –الإفريقية والعامل الإسرائيلي.

يحاول الباحث تتبع حالة العلاقات العربية – الإفريقية التي دخلت في حالة من المتغيرات والتحولات نتائج حضور العامل الإسرائيلي من خلال سعيها لتعزيز علاقاتها وحضورها في المنقطة الإفريقية، حيث عمدت إسرائيل ومن خلال الغطاء الأمريكي الأوروبي لتعزيز حضورها المكثف في القارة الإفريقية ما انعكس بشكل مباشر على العلاقات العربية – الإفريقية.

ويشير الباحث، إلى أن تنامي العلاقات العربية الإسرائيلية وتوقيع اتفاقيات أبرهام للتطبيع، أحدثت حالة من الضمور في العلاقات العربية الإفريقية، ما ترك فجوة استغلتها إسرائيل في التمدد الدبلوماسي والجيوسياسي في القارة الإفريقية وتطوير علاقتها في ظل حالة النزاعات التي تشهدها القارة، حيث وصل الأمر إلى تقديم إسرائيل طلبا رسميا للقمة الإفريقية مطلع 2022 لمنحها عضوية دولة مراقب بها.

وخلصت الدراسة إلى أن تورط بعض الدول العربية في الخلافات البينية بين بعض الدول الإفريقية مثل أوغندا وتشاد، عزز من حالة التباعد العربي الإفريقي على اعتبار أن ذلك يضر بمصالح العلاقات الافريقية الداخلية، وبالتالي أحدث حالة من الفتور العربي الإفريقي استغتله إسرائيل بالدخول بعلاقات تلبي بعضا من مصالح هذه الدول.

دراسة (توفيق، 2021) بعنوان: الاستراتيجية الصهيونية والتطبيع الجديد.

يركز الباحث في نقاشة على مجموعة من المحاور الرئيسية التي يحاول من خلالها فهم الاستراتيجية الصهيونية في الوصول إلى حالة التطبيع، فإسرائيل استخدمت مجموعة من الاستراتيجيات التي هدفت إلى تفكيك الحالة العربية والإسلامية والإقليمية بهدف تسهيل التغلغل داخلها، وهذا ما يفسره الباحث من خلاله استهداف الثورات الشعبية وعدم السماح بنجاحها كنماذج يمكن أن تقف أمام التمدد الإسرائيلي بالمنطقة.

بحسب الباحث، فقد استخدمت إسرائيل استراتيجية التدمير للمجتمعات العربية بهدف تسهيل عملية الانخراط بصفقات تطبيع، وصولًا إلى تبني الولايات المتحدة الأمريكية لصفقة القرن التي جاءت لإعادة رسم الوجود الإسرائيلي ضمن منطقة الشرق الأوسط وقبولها كجزء

منه بعد الانتقال من معادلة التقسيم إلى تقسيم المقسم، ورسم خارطة الاصطفاف سواء في منطقة الخليج العربي، أو بشكل عام في منطقة الشرق الأوسط.

دراسة (أبو سعدة، 2020) بعنوان: جيوبوليتيك الشرق الأوسط في صفقة القرن.

سعت الدراسة إلى فهم طبيعة التشكل الذي سيطرأ على الخارطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط في أعقاب طرح الولايات المتحدة الأمريكية لخطة صفقة القرن خلال إدارة الرئيس دونالد ترمب، وينطلق الباحث في ورقته من تقسيم دول الشرق الأوسط إلى ثلاثة أطر، الأول يتمثل في دول الاستهداف المباشر من صفقة القرن وهي فلسطين ومصر، والثاني دول الاستهداف غير المباشر وتضم لبنان والأردن، أما الإطار الثالث فهو الدول الإقليمية الكبرى التي سيكون لها دور في إنجاح أو فشل صفقة القرن وهي إيران وتركيا.

ويخلص الباحث إلى أن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط عززت من توجهات الولايات المتحدة دوما باتجاه إعادة ترسيم الجغرافيا السياسية لها بما يضمن استمرارية السيطرة عليها أولا، وعدم السماح للدول المحورية فيها للعب دور سياسي خارج الإطار المرسوم لها وهو ما يفسر طبيعة التغيير في الأدوات والأسلوب بين الفترة والأخرى، بينما يتم تعزيز الحضور الإسرائيلي على حساب باقي المحاور الأخرى.

دراسة (دهب، 2019) بعنوان: الجغرافيا السياسية وأثرها على الصراعات في منطقة الشرق الأوسط: "إسرائيل والعرب أنموذجًا".

تنطلق الدراسة من فرضية أن الجغرافيا السياسية تمثل مرتكزًا مهمًا في توجيه الصراع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي قد ينعكس على الرؤية الإسرائيلية تجاه طموحها المستقبلي في الشرق الأوسط. وتأسيسًا على ذلك يمكن أن ينصب اهتمام إسرائيل على نقل ساحة الصراع خارج حدودها الجغرافية ومحاولة تحقيق ذلك عبر امتدادها لساحات أخرى.

وتخلص الدراسة إلى أن إسرائيل تواجه إشكالية في إطار مرونتها الجيوسياسية نتاج البعد العقائدي الذي تقوم عليه إسرائيل من جانب، والبعد العقائدي للدول العربية والإسلامية التي ترفض تقبل الاحتلال والوجود الصهيوني كجزء من التركيبة المجتمعية، وهذا ربما ما يفسر كيف أن إسرائيل حتى اللحظة تعتمد على تطبيع النخب وليس التطبيع الشعبي.

وبحسب الدراسة، فإن المستقبلي الجيوسياسي لإسرائيل سيبقى محصورًا في حالة تناقضية تمددًا أو تقلصًا وفقا لطبيعة الحالة العامة في إطار الاستقرار والهدوء، وبالتالي إمكانية

التمدد عبر اتفاقيات التطبيع أو التسويق للقدرات الأمنية والعسكرية في إطار مواجهة المخاطر، وهذا فعليا ما تحاول إسرائيل العمل عليه من خلال تعظيم الخطر الإيراني تجاه منطقة الشرق الأسط.

دراسة (مليكة، 2018) بعنوان: الشرق الأوسط جيوبوليتيكي إلى مشروع إقليمي.

تبحث الدراسة في أهمية الشرق الأوسط وفقا للبعد الجيوبوليتيكي الذي جعله ساحة صراع للدول الكبرى بحثًا عن مصالحها، وتتخصص الدراسة في مناقشة الموقع الجيوبوليتيكي للشرق الأوسط انطلاقا من البعد التاريخي، وكيف ساهمت العديد من المحطات في تعزيز هذا الموقع وارتباطه بمسمى الشرق الأوسط وطبيعة علاقة ذلك بوجود إسرائيل.

وتناقش الدراسة مجموعة من الرؤى لقادة إسرائيل وبالتحديد شمعون بيريز، وقادة الولايات المتحدة الأمريكية في كيفية رسم الخطوط العريضة لمستقبل الشرق الأوسط من خلال منطلقات السياسة والاقتصاد والأمن عبر المرور بما أسموه بإشاعة الديمقراطية والحكم الرشيد، وهي واحدة من المحاولات الإسرائيلية التي قدمت نفسها على أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.

ولتنفيذ المخطط الأمريكي الإسرائيلي تجاه رسم الأبعاد الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط تم التركيز على عدد من الأهداف تمثلت في الهدف السياسي، والاقتصادي والتربوي والهدف الخاص بالمرأة.

وتخلص الدراسة إلى أن الغاية الإسرائيلية الأمريكية من هذا الأمر إعادة تشكيل الشرق الأوسط من خلال تغييب الهوية العربية وسلخ الهوية القومية، والعمل على إحداث شرخ في العلاقات العربية البينية التي ستسهل حالة التفوق الإسرائيلي من جانب، ومن جانب آخر قدرتها على التمدد في المنطقة من خلال التناقضات بين النظم السياسية الموجودة وحالة الصراع المستمرة بينها.

☒ **الدراسات التي تبرز الرؤية الإسرائيلية لمنطقة الشرق الأوسط ودوافعها تجاهه.**

دراسة (أبو سارة، 2021) بعنوان: الجغرافيا السياسية وإشكالية الوجود "الإسرائيلي".

تناقش الدراسة إشكالية الوجود الإسرائيلي من منظور الجغرافيا السياسية من خلال إعادة فهم وتفكيك البعد التاريخي والتحليلي، واتصالهما بمجموعة من المعطيات والمؤشرات،

لمعرفة إن كان هناك مهددات تواجه الوجود الإسرائيلي من منظور الجغرافيا السياسية، إذ أنها تفترض أن هناك أزمة بنيوية قد يكون لها انعكاس على وجود إسرائيل مستقبلا.

وتقوم الدراسة على تحليل لمجموعة من الأبعاد التي يمكن أن يكون لها تأثير على إسرائيل، سواء ما يتعلق في البعد التاريخي لنشأتها، أو حالة الصراع المستمرة مع المحيط العربي والإقليمي، ومدى تأثيرها على المفهوم الوجودي، خصوصا تحولها في مرحلة ما إلى دولة غير جاذبة ليهود العالم نتاج حالة عدم الاستقرار.

كما تتطرق الدراسة لعدد من نظريات الردع التي حاولت قيادات إسرائيلية العمل من خلالها بهدف حماية وجودها لتعزيز معادلة التفوق العسكري والتكنولوجيا الأمنية.

وتخلص الدراسة إلى أن هناك مجموعة تحديات ترتبط بالجغرافيا السياسية أمام إسرائيل والتي يمكن أن تؤثر على وجودها، سواء حالة النمو الديمغرافي فلسطينيًا، أو الافتقار للعمق الاستراتيجي في المنطقة العربية، إضافة لوجود مهددات متعددة من الضفة الغربية وقطاع غزة وجنوب لبنان، وهو ما شكل دافعًا لإسرائيل إلى الذهاب لخيارات بناء الجدران الفاصلة لتوفير نوع من الحماية، إضافة للتركيز في مؤتمرات هرتسليا لمناقشة المخاطر المستقبلية أمام إسرائيل.

دراسة (صديق، 2021) بعنوان: Geopolitics of the Arab-Israeli Normalization of Relations (الجغرافيا السياسية العربية الإسرائيلية -تطبيع العلاقات).

تستعرض الدراسة مجموعة من المحطات التي تمر بها العلاقات العربية الإسرائيلية ابتداء من معاهدة كامب ديفيد وصولا إلى تطبيع العلاقات عقب اتفاقيات أبرهام. حيث تسعى من خلال المنهج الوصفي التحليلي رسم خريطة العلاقات لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وما قد يترتب عليها من تمهيد للوجود الجيوسياسي لإسرائيل في المنطقة.

وتشير الدراسة إلى أن إسرائيل تحاول من خلال لعبة التطبيع الكبرى أن تعيد خلق نظام إقليمي في منطقة الشرق الأوسط انطلاقا من رسم علاقاتها باللاعبين المؤثرين في رسم المشهد الجيوسياسي، حيث تعتبر إسرائيل في مقدمة هؤلاء اللاعبين يليها إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة.

وتخلص الدارسة إلى نتيجة أن الشرق الأوسط يعاد تشكيله وفقا لرؤية جيواستراتيجية وجيوسياسية تعتبر عملية التطبيع أحد قنواتها الرئيسية، وتنطلق الأهداف لتحقيق ذلك من خلال الاحتياج الاقتصادي والأمني الذي قد يمهد إلى بناء علاقات إسرائيلية تتسع مع الوقت مع العديد من الدول في الشرق الأوسط، وستحاول إسرائيل من خلالها استغلال العديد من النقاط الجيوسياسية للمناورة مع الدول التي لم تقم علاقات مباشرة معها، وهذا الأمر سيكون بغطاء ودعم أمريكي.

دراسة (يسرائيل، 2021) بعنوان: שינוי האקלים ומעמדה הגיאופוליטי של ישראל (تأثير التغيّر المناخي على الوضع الجيوبوليتيكي لإسرائيل).

تنطلق الورقة من افتراض مفاده أن التغير المناخي الذي يشهده العالم، ويتضاعف بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط، سيكون له تأثيرات كبيرة على المنطقة من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي ضوء ذلك، تناقش الأخطار التي يمكن أن تنعكس على إسرائيل جرّاء هذه التأثيرات، والفوائد التي يمكن أن تجنيها أيضا من هذه التأثيرات.

إذ أن هذه المتغيرات ستخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية، إذ سيفقد السكان المعتمدون على الزراعة مصدر رزقهم في ظل الجفاف والتصحر، وعلى أثر ذلك ستحدث هجرات داخلية أو خارجية، تساهم في هجرة عشرات آلاف المهاجرين من السودان وأرتريا إلى إسرائيل، كذلك الحال فيما يتعلق بدول أخرى من الشرق الأوسط.

هذه الهجرات، وتردي الظروف الاقتصادية في الدول المحيطة بإسرائيل ستؤدي إلى ضعف الاستقرار فيها وفقدان تلك الدول السيطرة على مناطق من أقاليمها، وظهور الحركات الإرهابية والحركات الإسلامية الراديكالية مثل داعش، وهو ما سيشكل تهديدا أمنيا خطيرا بالنسبة لإسرائيل.

كما أن نقص المياه سيؤدي إلى حدوث صراعات بين الدول على مصادر المياه، كالصراع بين مصر وإثيوبيا على سد النهضة الإثيوبي. وهذا ما سيؤدي إلى عدم استقرار إقليمي وصراعات بين الدول قد تتطور إلى حروب ستنعكس آثارها على إسرائيل. ومن ناحية أخرى، فإن المشاكل المناخية ستلقي بظلالها على الفلسطينيين أيضا، سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية. حيث سيؤدي نقص المياه والتصحر المترافق مع التضخم السكاني الفلسطيني إلى تصعيد التوترات الأمنية وجعل إسرائيل هي المطالبة بحل هذه المشاكل حتى لا ترتد آثارها عليها.

بالتالي فإن الوضع الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط كله مهدد بالتراجع في ظل التغير المناخي، فمنطقة الشرق الأوسط تعد ممرا مائيا محوريا عبر قناة السويس التي تربط الشرق بالغرب. ولكن انخفاض مستويات البحار وذوبان القطب المتجمد الشمالي أتاح لروسيا إمكانية افتتاح قناة جديدة عبر المحيط الشمالي، وهو ما سيؤدي إلى تراجع أهمية قناة السويس وتعزيز العلاقات بين الصين وروسيا، نظرا إلى أن الصين هي مصدر السلع الأهم التي تمر عبر قناة السويس. كما أن محاولة الدول الغربية التحول نحو الطاقة البديلة للتخفيف من آثار التغير المناخي سيقلل من أهمية المنطقة، وخاصة الخليج، في مجال الطاقة العالمي، وهو ما سيؤدي إلى تراجع الاهتمام الغربي بالمنطقة. ولكن على الجانب الآخر ستظل الصين والهند مهتمة بالنفط والغاز القادم من الشرق الأوسط نظرا إلى حاجتهن الكبيرة للطاقة، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة انخراط القوى العظمى الشرقية (الصين، الهند، روسيا) في المنطقة، وما يترتب عليه من تغير في التحالفات والتوازنات في المنطقة، ما سيكون له تأثير على إسرائيل التي تموضع نفسها في خانة الولايات المتحدة.

دراسة (Winter, 2020) بعنوان: Existential Threat Scenarios to the State of Israel (التهديدات الوجودية لدولة إسرائيل).

تعتبر الدراسة بمثابة مذكرة بحثية صادرة عن نخبة من الباحثين بأهم المراكز البحثية الإسرائيلية وهو "مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي"، الذي يقدم انتاجه لصانعي القرار في دولة الاحتلال، وهو ما يعطيها أهمية مضاعفة باعتبارها تشخيص من داخل بيئة ورؤية الكيان الإسرائيلي، حيث تناقش مجموعة من المحاور من بينها العزلة الدولية ومقاطعة إسرائيل كأحد التهديدات الوجودية، وهو ما يعني كيفية التعاطي مع التحدي الجيوسياسي. وهذا ما يفسر المنهج الذي اعتمدت عليه الدراسة والمتمثل في منهج "دلفي" الذي يؤسس لحقل الدراسات المستقبلية.

تطرح الدراسة واحدة من الأفكار التي يمكن أن تقوم عليها إسرائيل لتعزيز حضورها في المنطقة من خلال تعزيز حالة الفوضى داخل العديد من الدول العربية، والهدف من ذلك هو جعلها منطقة تغرق في الصراعات والانشقاقات الداخلية بحيث تعمل عملية إشغال ذاتي واستنزاف لمقوماتها تسمح بشكل مواز لإسرائيل المراقبة من بعيد والاستفادة من طبيعة الفرص التي قد تتاح لها في ظل حالة عدم الاستقرار.

أما التحدي الثاني أمام إسرائيل، وفقا للدراسة، فيتمثل في بروز ما يمكن أن يطلق عليه "شرق أوسط نووي"، وتنطلق في هذا الطرح من أن امتلاك إيران للبرنامج النووي سيجعل

العديد من الدول العربية والإقليمية من بينها تركيا والسعودية ومصر، تسعيان لامتلاك برنامجاً نوويًا وهو ما يعني بداية تشكل قوة نووية شرق أوسطية تواجه القوة الإسرائيلية أو على الأقل سحب مفهوم امتلاك القوة من إسرائيل كقوة عسكرية، ولعدم الوصول إلى هذه الحالة ربما يفسر الموقف الإسرائيلي الرافض لأي اتفاقيات تمكن طهران من الحفاظ على برنامجها النووي وسعيها المحموم إلى تدمير هذا البرنامج.

دراسة (بدر، 2020) بعنوان: المعضلة الجيوبوليتيكية الإسرائيلية.

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيس حول الكيفية التي ستتعامل بها إسرائيل مع المعضلة الجيوبوليتيكية التي تواجهها؟ حيث يشير الباحث إلى أن المعضلة التي تواجه إسرائيل في هذا الإطار اعتبارها الدولة الوحيدة التي يتم تأسيسها بقرار دولي قائم على مفهوم الهيمنة الاستعمارية، ولذلك ستبقى تعاني من اعتبارها كيانًا عدائيًا وغريبًا في منطقة الشرق الأوسط بالرغم من توقيعها العديد من الاتفاقيات.

وتستعرض الدراسة مجموعة من الأسس النظرية التي تستعين بها الصهيونية في تعزيز الكيان الإسرائيلي من بينها نظرية "راتزل" التي تقدم أهمية وجود الجماعة على الفرد وبالتالي قد يتم التضحية بالفرد مقابل حماية الجماعة، وهذا يتقاطع أيضا مع ما يطرحه عدد من المفكرين باعتبار أن الدولة كيان حي يتوسع وينمو، وهو ما يعني أن المبدأ لدى الصهيونية وفقا لهذا المبدأ لا تنحصر بالأرض الفلسطينية التي تم احتلالها في عام 1948، بل يتعداها إلى باقي فلسطين التاريخية، ومن ثم تتوسع حدود الدولة اليهودية إلى ما بعد ذلك.

وتتبنى الدراسة ثلاثة محاور يمكن أن يكون لها التأثير في الوضع الجيوبولتيكي لإسرائيل، أولها يتمثل في المحور الدولي؛ وفي هذا الإطار تشير إلى الدور الأمريكي الراعي للكيان الإسرائيلي وطبيعة الهيمنة الذي تلعبها واشنطن في التأثير بمنطقة الشرق الأوسط وانعكاسها سلبًا أو إيجابًا على واقع إسرائيل ومستقبلها. المحور الثاني فيتشكل بالبعد الإقليمي؛ وهنا يتطرق الباحث كيف أن موجة الربيع العربي التي تشكلت في عدد من الدول العربية ساهمت بإحداث نوع من التغيرات، إلا أن إفشالها وعدم استمرارية نتائجها جعل إسرائيل ترى في دخول المنطقة بدوامة صراع داخلي سيتيح لها فرصة تسوية الأوضاع والتمدد بالمنطقة وفقًا لرؤيتها. أما المحور الثالث؛ فيتمثل بالحالة الداخلية إسرائيليًا وبالتحديد المفهوم الديمقراطي الذي يقوم عليها النظام السياسي الإسرائيلي؛ فهذا المبدأ يمر بحالة من الصراع ما بين ترسيخ مبدأ الديمقراطية وما بين ممارسات الاحتلال من جانب، ومن جانب آخر الصراع الداخلي لدى

المجتمع الإسرائيلي نفسه الذي يتكون من مجموعات دينية وعرقية لم تنجح في صهره ليتكون مجتمع متجانس.

دراسة (أبو زنيط، 2017) بعنوان: "دولة إسرائيل": القابلية الجيوسياسية للحياة.

تبحث الدراسة في العوامل الداخلية والخارجية ذات التأثير على قابلية إسرائيل كدولة للحياة، ويعرج الباحث فيها على مجموعة من المتغيرات في البنية والتركيبة الايدلوجية والديمغرافية والجغرافية لإسرائيل، إضافة إلى المتغير الجيوسياسي المرتبط بمجموعة من التفاعلات الإقليمية والدولية المحيطة، وهي في محصلتها كما يرى الباحث عوامل مهمة يمكن من خلالها تفسير طبيعة المسعى الإسرائيلي لتحقيق حالة التقدم في منطقة الشرق الأسط لحماية نفسها من التآكل أو بهدف الوصول للإمكانيات في هذه المنطقة لتعزيز وجودها.

ويعتمد الباحث في دراسته على منهج التحليل النظمي Systematic Analysis Approach والمنهج المعياري Normative or Prescriptive، بهدف تقديم تصورات مستقبلية لوجود إسرائيل في ظل العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية، وطبيعة العوامل الدافعة لاستمراريتها.

وتخلص الدراسة إلى أن هناك مجموعة من التحولات التي سيكون لها الأثر على قابلة الحياة من المنظور الجيوسياسي؛ أولها التحولات الذاتية داخل المجتمع الإسرائيلي نتاج التركيبة المجتمعية الغير متجانسة وعدم القدرة على تحقيق حالة الانصهار الداخلي. والتحول الثاني مرتبط بالتحول الأمني الذي يتمثل في غياب للقادة العسكريين الذي رافقوا قيام دولة الاحتلال، وبالتالي بدأت تفتقد للرمزية القيادية في شقها الأمني والسياسي. أما التحول الثالث فيتمثل في طبيعة المتغيرات الإقليمية العربية في أعقاب الربيع العربي، وكيف أن ذلك بات يشكل حالة من القلق لإسرائيل في بداية الأمر إلى أن برزت الثورات المضادة وأعادت مفهوم النظم السياسية التقليدية لمكانتها بالمنطقة العربية.

وعلى الرغم من أن الدراسة ترى في أن إسرائيل لديها تحولات إيجابية خصوصا في النطاق الاقتصادي الذي بات يشكل عمودًا أساسيًا في انخراطها بالأسواق العالمية والعربية، إلا أن ذلك لا يعني أنها قد تشهد حالة من التفكك والتلاشي ودلائل ذلك طبيعة الممارسة على الأرض، والاستراتيجيات التي تعمل عليها وضمنها بناء الأسوار والجدر التي تعزز مفهوم الخوف المستقبلي.

سابعاً: التعقيب على الدراسات السابقة

إن إعادة الاطلاع وقراءة العديد من الانتاجات البحثية والفكرية، عززت لدى الباحث أهمية طرح القضية محل الدراسة بشكلها الحالي، إذ أن الدراسة تسعى للتميز عما سبقها من دراسات في:

- تعتبر هذه الدراسة، وفق حدود معرفة الباحث، من أوائل الدراسات التي تناقش التأثيرات الجيوسياسية المترتبة على اتفاقيات "أبرهام" وهو ما يفتح المجال أمام النقاش والبحث لدى دارسي العلوم السياسية، باعتبار هذه الاتفاقيات تعد الأولى من نوعها كاتفاقيات توقعها إسرائيل مع دول خليجية أو عربية لا تربطها حدود مباشرة مع الاحتلال.

- تقدم الدراسة قراءة أكثر عمقا وتحليلا لطبيعة الدوافع وحقيقتها التي عززت من توجهات إسرائيل لتوقيع هذه الاتفاقيات وفق الخارطة الإقليمية والسياسية، والتي ترتبط بالرؤية المستقبلية لمفهوم الامتداد الجيوسياسي لإسرائيل، وهو ما يتيمز عن باقي الدراسات السابقة التي ركزت على جوانب محددة ولم تحقق حالة من الشمولية كما تطرخ الدراسة.

- ركزت غالبية الجهود البحثية السابقة حول تقديم تحليل مرتبط بالعوامل ومحددات حدثت سابقاً، إلا أن الدراسة الحالية تقدم رؤية مستقبلية مبنية على منهجية علمية، بحيث يمكن استشراف مستقبل الوجود الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط من خلال مجموعة من المدخلات وتحليلها للوصول إلى مؤشرات مستقبلية.

- تشكل هذه الدراسة إضافة للجهود البحثية السابقة من خلال تقديم القراءة في ظل تقاربات جديدة؛ فالأزمة الإسرائيلية الداخلية، وطبيعة التحولات التي يشهدها الشرق الأوسط من تقدم للتأثير السياسي الصيني والتراجع الأمريكي، وطبيعة تطورات العلاقة السعودية الإيرانية، كله قد يكون مرتبطا في إطار الرؤية الإسرائيلية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي ومنهجية الدراسة

تمهيد

ينطلق هذا المبحث من محاولة فهم أعمق لطبيعة المنهجية والنظريات التي يمكن من خلالها تفسير الاستراتيجية الإسرائيلية التي سعت من خلالها للانخراط بمنطقة الشرق الأوسط، والتي يوثقها الباحثون إلى ما قبل نشأة دولة الاحتلال عام 1948، إذ سعت الحركة الصهيونية بإقامة بنية متينة تمكنها من الوصول لمرحلة إعلان قيام الدولة بهدف الاستمرارية وتحقيق الهدف الشمولي منها في إقامة وطن قومي ليهود العالم على أرض فلسطين.

وفي سبيل نجاح الاستراتيجية الإسرائيلية، فقد عملت ضمن مستويين؛ الأول يقوم على بناء تحالف مع الأقليات الدينية والعرقية المناهضة لسياسات الدول والشعوب العربية، ما مهد لإحداث حالة من التأجيج الداخلي لبلدان الشرق الأوسط. أما الاستراتيجية الثانية فهي بناء التحالفات وتعزيز العلاقات مع الدول غير العربية بالمنطقة مثل تركيا وأثيوبيا وأوغندا وإيران في عهد الشاة (وتد، 2015). وبذلك تسهل على إسرائيل الولوج للدول العربية عبر البحث عن تفاهمات تعزز من مفهوم أمنها الداخلي ومواجهة المخاطر الأخرى، وهذا ما يمكن تسميته بالعبث بالأمن القومي العربي وتطبيقه بطريقة غير مباشرة من خلال خلق حالة من العداء الداخلي والإبقاء على الصراع البيني.

فالحركة الصهيونية منذ بداية نشأتها، ثم قيام دولة إسرائيل اعتمدت على أربعة ركائز أساسية في تثبيت دعائمها (صلاح، وأبو حنيش، 2021)؛ أولها تثبيت مفهوم الأرض، فعلى الرغم من أن حدود دولة إسرائيل حتى الآن لم تتضح معالمها بشكل واضح لعدم وجود دستور للدولة، إلا أنها اتخذت من أرض فلسطين مرتكزا لإقامة الدولة اليهودية، وبذلك وضعت كافة استراتيجياتها وأدواتها لخدمة تحقيق هذه الركيزة عبر سياسات التهجير وطرد الفلسطينيين وقتلهم وهدم المنازل ومصادرة الأراضي لصالح المستوطنات التي تقام بوتيرة متسارعة لتحويل الوجود الفلسطيني إلى أشبه بالمعازل والجيوب، مقابل تحقيق تواصل جغرافي وتفوق ديموغرافي للمستوطنين.

أما الركيزة الثانية فتمثلت في محاولة خلق حالة من التجانس داخل المجتمع الصهيوني الذي يمثل حالة من المزيج العرقي والفكري والديني من خلال "بوتقة الصهر" التي لم تحقق الهدف الأساس منها، لكنها رغم ذلك مستمرة باستخدامها كاستراتيجية معززة لمجتمعها الداخلي

وإعادة انتاج المشروع الصهيوني ضمن منظومة صراع الحضارات، وهي القاعدة التي يعمل عليها نتنياهو بشكل أساس (مصطفى، 2019).

الركيزة الثالثة؛ تأتي من خلال تعزيز الدعم الدولي وتبنيه للمشروع الصهيوني، فقد شكل وعد بلفور 1917 النواة الأولى لاحتضان دولة إسرائيل من خلال منحها وطنا قوميا لليهود على أرض فلسطين وتحقيق الاعتراف بها، وجاءت صفقة القرن الأمريكية أو ما أطلق عليه بوعد ترمب 2019 لتعزيز الدعم الأمريكي للمشروع الصهيوني وتوفير الحاضنة العربية للاندماج الإسرائيلي في الشرق الأوسط من خلال ما أطلق عليها "اتفاقيات أبراهام". وبذلك تكتمل مسيرة الدعم والاحتضان الدولي منذ نشأة الكيان مرورا بكل محطاته (صلاح، وأبو حنيش، 2019).

أما الركيزة الرابعة، فهي الاستراتيجية الأخطر التي استخدمتها إسرائيل في تعزيز مشروعها الصهيوني على أرض فلسطين أو الانخراط بالشرق الأوسط، وتتمثل في استحضار الخطر، وقد ساعدت في تحقيق هدفين؛ الأول يتحقق بتعزيز حالة التوحيد الداخلي للمجتمع الصهيوني عبر التحضير دوما لمواجهة الخطر الخارجي الذي قد يواجه المشروع الصهيوني. أما الهدف الثاني فكان بمثابة العصا التي تلوح بها أمام قدرتها على توفير الحماية من الأخطار التي قد تواجهها النظم السياسية العربية إن لم تكن إسرائيل ضمن منظومة الشرق الأوسط، وهذا منحها فرصة كبيرة بجعل غالبية الدول العربية أو الشرق أوسطية تهرول لتوقيع الاتفاقيات مع إسرائيل بعد تعظيم الخطر الذي يداهمها من المشاريع المذهبية أو الدينية أو الأقليات العرقية (أسعد، 2023).

أولاً: من الرفض للقبول.. مدخل للفهم

في سياق تحول الأنظمة الرسمية العربية من الموقف الرافض للتعامل مع إسرائيل الذي عبرت عنه قمة الخرطوم عام 1967 وعرفت بقمة اللاءات (لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف)، إلى انتقالها إلى الانخراط المتسارع والفعلي في التعامل مع المشروع الصهيوني، يتطلب تعميق فهم مسار التطبيع من مجرد سرد لمحطات الفعل المرتبطة بالنتائج فقط بهدف فكفة الأسباب والدوافع الأساسية لهذا الأمر. وهذا ما يمكن أن يمثل جوهر المشروع الاستعماري والاستيطاني الصهيوني ودولته (البستاني، 2013). فالتطبيع في الجوهر هو الاعتراف بشرعية الكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيوني المعروف بـ "إسرائيل"، ومشروعه الاستعماري، والاعتراف بشرعية الاستعمار والاستيطان في فلسطين، والتعامل معها

كواقع طبيعي أو تحدي لازم ومبرّر بسبب "الواقعية السياسية" أو أي مبرّر آخر. يعتبر وجود "إسرائيل" تجسيداً مادياً للاستعمار والاستيطان الصهيوني، وهذا يشكل ظلمًا لا يمكن قبوله بمجرد وجودها. تُعامَل هذه الظلمية كأي نوع آخر من أنواع الظلم، مثل العبودية والاستغلال، بحيث يتضمن هذا التصور سلسلة من المذابح والاعتداءات التي نفذتها "إسرائيل"، بالإضافة إلى ارتباطاتها بالقوى الإمبريالية والاستعمارية، وتعكس توسعها ومحاولتها للهيمنة على محيطها، وأدوارها المؤيدة للأنظمة القمعية والديكتاتورية في مختلف أنحاء العالم، من جنوب إفريقيا إلى العديد من دول أميركا الوسطى والجنوبية وغيرها (منصور، 2023).

يمكن القول بأن التطبيع يتجسّد عمليًا من خلال نطاق واسع من المواقف السياسية والأنشطة المتنوعة، بدءًا من الاعتراف، سواء كان مباشرًا أو غير مباشر، بشرعية المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، و/أو بقبول وجود الدولة الصهيونية في أي جزء من الأراضي العربية، وهذا يمتد ليشمل أيضًا أية علاقات في المجالات المختلفة، سواء كانت اقتصادية، أو سياسية، أو ثقافية، أو رياضية، وتشمل هذه الأنشطة أيضًا الترويج للكيان الصهيوني بأشكال مختلفة، والدعوة إلى التعايش معه وتصوّره كجزء من الواقع. بصورة مجملة، يمكن تصوير التطبيع على أنه مجموعة من الأفعال والمواقف التي تعزز من التقارب مع "إسرائيل" وتروّج للتعامل معها كجزء من الساحة الإقليمية، بغض النظر عن الممارسات الاستعمارية والاستيطانية التي تنفذها والتأثيرات السلبية على المنطقة.

أطلق على العلاقة بين إسرائيل والعديد من دول المنطقة مسميات مختلفة انطلاقا من ارتباطها بالتوقيت أو الدور والوظيفة التي قامت عليها؛ فالبعض أسماها بـ" العلاقة بالعشيقة"، كما هو الحال بالعلاقة مع إيران في عهد الشاه، فعندما التقى الرئيس الإيراني "علي أميني" بذلك الوقت برئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن جوريون، قال حينها أميني: "لا يمكن أن تكون العلاقات الإيرانية الإسرائيلية مُعلَنة، دعنا نُبقِها سريةً على هذا النحو، إن علاقتنا تشبه حبًّا حقيقيًّا بين شخصين غير متزوجين". فيما أسماها مؤرخون آخرون بـ "الدبلوماسية الهادئة" باعتبارها واحدة من الأدوات الخفية لتحقيق المكاسب للطرفين. ثم تطور شكل العلاقة، وأطلق عليها الخبراء "العلاقة الشريكة" وهي المرحلة التي باتت تتوج فيها العلاقات على شكل اتفاقيات شراكة تلتقي عليها الأطراف وتعملان معا في الوصول لهذه الأهداف (الجندي، 2022).

ثانياً: في مفهوم الجغرافيا السياسية ونظرياتها

تعتبر الجغرافية السياسية على أنها أحد فروع علم الجغرافيا، حيث يهتم بدراسة التفاعلات بين العناصر الجغرافية والعوامل السياسية في المجتمعات البشرية، بهدف فهم كيفية تأثير الجغرافيا على الشؤون السياسية وتطوراتها في العالم، وهو ما يرتبط بحدود الدول والتغيرات التي تطرأ عليها نتاج عوامل سياسية، أو صراعات بينية. كما أنه يرتبط بالتغيرات التي تطرأ على النظم السياسية نفسها أكان ذلك من خلال الحالة الديمقراطية ونتائج الانتخابات أو التغيرات القصرية بالانقلاب أو الثورات الشعبية كما حدث في إطار الثورات العربية، ويرتبط بذلك أيضا بمعادلة العلاقات الدولية وما يتصل بها من تحالفات وتقاطع مصالح واتفاقيات تعيد بلورة العلاقة السياسية دون اشتراط وجود الحدود الجغرافية المباشرة (The American Heritage Dictionary, 2016).

ويطلق البعض على الجغرافيا السياسية مصطلح "المسرح السياسي للدولة"، باعتبار أن هناك العديد من المحددات التي تعلب دورا مؤثرا فيها؛ سواء فيما يتعلق بالموقع الجغرافي للدولة، وما يرتبط بها من تركيبات ذاتية، أو ما يتقاطع معها من تأثيرات خارجية تتمثل في الحدود وعلاقاتها السياسية على المستويات المختلفة، الإقليمية والدولية، أو طبيعة العلاقات الدولية التي تبنيها من خلال الاتفاقيات والمعاهدات، ومردود كل ذلك عليها، ما يمكن أن ينعكس بشكل أو بآخر على معيار قوة الدولة أو ضعفها (العريان، 2023).

وإذا ما أسقطنا المصطلح على ما تناقشه الأطروحة، فإن الباحث يعتبرها ما يرتبط بالامتدادين الجغرافي والحدودي للكيان الإسرائيلي، إضافة للقدرات التي تسعى إسرائيل لاستخدامها في التأثير على خريطة الدول في منطقة الشرق الأوسط، من خلال أدوات ومهارات تمزج ما بين البعد العقدي الفكري والأمني والسياسي والاقتصادي، لإعادة تشكيل الحالة الشرق أوسطية بما يسمح لها أن تبقى الأكثر تفوقًا وتأثيرا، وبالتالي حماية وجودها المستقبلي من خلال تحويل نفسها لممرا إجباريًا للكيانات والدول التي تريد حماية مصالها في المنطقة.

ويتقاطع مع مصطلح الجغرافيا السياسية مصطلح الجيوبولتيك (Geopolitical)، ويعتبر العالم رودلف كيلين (Rudalf Kiellen) أول من استخدم مصطلح "الجيوبولتيك (Geopolitik)"، معتبرا أنه "البيئة الطبيعية للدولة"، وحاول فهم المعادلة التي تجعل من الجغرافيا عامل قوة ومصدرا لخدمة الدولة. أما كارل هاوسهوفر (Hawshofer Karle) قد عرّف علم الجيوبوليتيك على أنه "العلم القومي الجديد الذي يعتبر الجغرافيا السياسية الأساس

لكل العمليات السياسية"، حيث يركز على دور الجغرافيا في تشكيل الدولة ويؤكد على حتمية المجال الحيوي للدولة في تنفيذ أهدافها السياسية. فيما اعتبره بيار ماري كالوس (Gallois Marie Piene) بمثابة "دراسة العلاقات الموجودة بين القوة والتسيير أو القيادة على المستوى العالمي والإطار الجغرافي الذي تمارس فيه". واعتبره إف الكوست (Lacoste Yves) بأنه "دراسة لمختلف أشكال صراع السلطة على الأرض، والقدرة تقاس بالموارد التي يحتويها الإقليم وبالقدرة على التخطيط خارج الإقليم" (لخضاري، 2015).

وبالتالي يمكن الاستنتاج أن المصطلحان "الجيوبولتيك" و"الجغرافيا السياسية" يرتبطان بتحليل العلاقة بين الجغرافيا والشؤون السياسية، وكيف يمكن للجغرافيا أن تلعب دورًا في تشكيل وتأثير الدول وسياستها، وهو ما يمكن من خلاله محاولة فهم الاستراتيجية الإسرائيلية التي تعمل عليها للانخراط بالشرق الأوسط، وقدرتها على الاستفادة من ذلك في تعزيز بقائها كدولة قابلة للحياة. كما أنه يمكن الاستنتاج أنه بالرغم من وجود بعض الفوراق في ما بين المفهومين، إلا أنهما في نهاية المطاف يستخدما لدى كثير من الباحثين تحت نفس الإطار.

هذا يقود الباحث إلى تفسير طبيعة المنهج الذي تقوم عليه الدراسة، والنظريات التي سيحاول من خلالها تفسير العديد من الظواهر المرتبطة بها ومناقشة نتائجها.

ثالثاً: منهج الدراسة ونوعها

تصنف الدراسة التي يعملها عليها الباحث ضمن الدراسات الوصفية التحليلية القائمة على قراءة الانتاجات البحثية والمعرفية والمؤشرات المنبثقة عنها، وتعتمد على أكثر من منهج بحثي بهدف تفكيك وتحليل مشكلة الدراسة تمهيدا للوصول للنتائج وإجابات على تساؤلاتها. وبهدف فهم السلوك الإسرائيلي في الإطار الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط، فإن ذلك ينطلق من محددات رئيسية تتمثل في:

- **إسرائيل كدولة**: فإسرائيل ككيان سياسي استعماري نشأ على مبدأ الاستمرارية الوجودية على الأرض الفلسطينية العربية، وهو ما يشكل دافعًا له للحفاظ على وجوده من جانب، والسعي المستمر لتطوير ذاته بما يمكنه من البقاء من جانب آخر، وهذا يدفع باتجاه البحث عن آليات ومنهجيات تمنحه مقومات البقاء، وبالتالي لا يكون ذلك من خلال الانغلاق على الذات بل البحث عن مصادر القوة في البعد الإقليمي والمحيط.
- **التحولات السياسية المتسارعة**: شهدت منطقة الشرق الأوسط سلسلة من التحولات السياسية المتسارعة على نطاق داخلي في أعقاب الثورات العربية وإعادة بناء النظم

السياسية فيها من جانب، ومن جانب آخر شكل وطبيعة الاصطفافات العربية وعلاقاتها الإقليمية والدولية، هذا بحد ذاته شكل فرصة دافعة أمام إسرائيل للبحث عن مدخلات تمكنها من الولوج لمنطقة الشرق الأوسط، سيما في ظل إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب وطرحه لخطة صفقة القرن ورعايته لتوقيع اتفاقيات تطبيع إسرائيلية عربية جديدة.

- **الصراع على الطاقة**: تمثل منطقة الشرق الأوسط خزانا ذو أهمية استراتيجية لمقومات الطاقة من النفط والغاز، حيث يشكل ذلك دافعًا للأطراف المختلفة في إعادة التموضع بالمنطقة وفقا لرؤية الصراع المستقبلي على الطاقة والقدرة على تأمين احتياجاتها، وهذا ربما يشكل حافزا مهما لإسرائيل في محاولة للانخراط بهذه المعادلة من خلال ترسيم الحدود البحرية كما حدث مع لبنان، أو توقيع اتفاقيات تطبيع مع دول عربية لا ترتبط معها بالحدود الجغرافية المباشرة.

بهدف فهم ذلك، فإن الدراسة ترتكز في تحليلاتها على عدد من المناهج البحثية:

أولا: منهج تحليل النظم: تمثل إسرائيل كيانا سياسيا يسعى إلى الحفاظ على نفسه، وفي سبيل ذلك تسعى دوما إلى حماية ذاتها من خلال مواجهة الأسباب والعوامل التي يمكن أن تنعكس على وجودها، وهذا يلتقي مع طرح دافيد استون (David Easton)، الذي ينطلق في نظريته القائمة على تحليل النظم، حيث أن التفاعلات السياسية لأي دولة أو كيان تتأثر بمجموعة عناصر داخلية وخارجية من شأنها أن تنعكس على شكل نظام هذا الكيان أو مستقبله. فوفقا لهذا التحليل فإن هذه التفاعلات تجري بمعادلة تضم المدخلات وهي مجموعة التفاعلات التي يتعرض لها النظام السياسي، وتتفاعل أو تتأثر مع طبيعة مكوناته وخصائصه ما تؤدي إلى مخرجات، وهذه المخرجات يمكن أن تعبر عن قدرة النظام نفسه على التكييف والاستمرارية، أو الانكفاء على الذات وعدم القدرة على الاستمرارية (خراز، 2016).

ويمكن اسقاط هذا المنهج وفقا للدراسة الحالية باعتبار أن إسرائيل كدولة أو كيان منذ نشأتها على الأرض الفلسطينية عام 1948، وهي في حراك مستمر وتفاعل ينحصر تارة ويتمدد تارة أخرى وفقا للعديد من الظروف والعوامل، إذ أنها عملت على احتلال العديد من الأراضي العربية عقب حرب1967، ثم وقعت اتفاقيات معها لتنسحب منها وفقا لمبدأ السلام مقابل الأرض. فيما أعادت تعزيز حضورها الإقليمي والعربي من بوابة أخرى جعلها تعود للحضور وبشكل أكثر فاعلية عبر سياسات الأمن والاقتصاد والمصالح المتبادلة.

ثانيًا: منهج الاستمرارية والتغيير (Continuity and change approach): منهجٌ يتناسب والحالة المدروسة، ويتم الاستعانة بهِ هنا، لرصد التغييرات الحاصلة في التحولات التي أجرتها إسرائيل على آلية نسج علاقاتها مع الدول العربية، ويتم الاستعانة بهذا المنهج، لمعرفة ما جرى من تغيرات دفعت باتجاه إقامة اتفاقيات جديدة، وتوقيتاتها الزمنية، ومعرفة تأثيرها على وجود إسرائيل من ناحية جيوسياسية، من خلال رصد نوع التغيير الحاصل (إيجابي/ سلبي) ومعرفة سرعة التغيير (مفاجئ، سريع، تدريجي، ثابت، بطيء) ورصد المدى الزمني للتغيير (طويل الأمد، متوسط، قصير)، بالإضافة للاستمرارية في التغيير (مستدام، متوقف، يستخدم في حالات).

ثالثاً: نظرية المجال الحيوي للدول (The theory of vital space): تعود جذور هذه النظرية إلى حقبة ما بعد الثورة الصناعية، فقد ظهر الاحتياج لدى الدول الصناعية في البحث عن المصادر الأولية لمادة الخام بهدف تنمية صناعتها وتطويرها وفقا لاحتياجات العرض في الأسواق المحلية والعالمية، هذا الأمر دفع الدول للتفكير في البحث عن كيفية تأمين المواد الخام خارج سيادتها الحدودية أو نفوذ سيطرتها، ما عزز مبدأ السيطرة إما بالاحتلال أو النفوذ كوسيلة للوصول إلى مصادر هذه المواد، وبالتالي مهد الطريق أمام الاستعمار أو الاحتلال غير التقليدي لهذه الدول (ظاهر، 2005).

ووفقا لهذه النظرية، فإن الدول تسعى إلى تحقيق نمو لذاتها باعتبارها كائنا حيا، وتسعى للحفاظ على نفسها أو تطوير ذاتها من خلال البحث عن الاحتياجات التي تحقق ذلك، وفي سبيل تحقيق الأمر فإنها تسعى لبسط نفوذها على مساحات أكبر من مساحتها الفعلية.

وفي هذه الدراسة، يحاول الباحث من خلال هذه النظرية، بناء رؤية الاحتياجات الدافعة لإسرائيل بهدف رسم خارطتها الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، لفهم طبيعة المعادلة التي قامت عليها اتفاقيات التطبيع الإسرائيلية العربية "اتفاقيات أبرهام" من جانب، ومن جانب آخر محاولة فهم قدرة إسرائيل على إمكانية تحقيق السيطرة على المجال الحيوي في ظل العديد من المتغيرات والتحديات التي قد تكون ماثلة أمام إسرائيل لتحقيق هذا المسعى، سيما أن الاحتياجات الساعية لتحقيقها تمثل عاملا مشتركا لقوى ومحاور إقليمية ودولية قد تدفع باتجاه الصراع في بعض الأحيان كما هو ملف الطاقة في شرق المتوسط.

رابعاً: أدوات الدراسة

الأداة تعتبر وسيلة لجمع المعلومات يطورها الباحث بهدف تعزيز الدراسة، ويمكن من خلال هذه الأداة بناء منهجية واضحة، وفي هذه الدراسة سيعتمد الباحث على أداتان، هما:

- **المقابلة المعمقة**: تشكل المقابلة المعمقة أحد الأدوات البحثية التي يطورها الباحث للحصول على المعلومة أو تحليل المعلومة التي وصل إليها في دراسته، وفي هذا الإطار فإن الباحث أجرى خمس مقابلات[5] معمقة لتحليل وعزيز مضامين الدراسة. فقد استند الباحث في مقابلاته على عدد من الخبراء في المجالات ذات الارتباط ويتمتعون بخبرات بحثية ومعرفية متنوعة.
- **الملاحظة المبنية على مراجعة الدراسات والأدبيات السابقة؛** إذ أن الباحث ومن خلال مجال عمله في رصد ومتابعة التطورات التي تحدث، تساعده على تكوين انطباعات وقراءات مبنية على الدراسات والأبحاث التي تتناول موضوع الدراسة، إضافة لإمكانية تفسير بعضا من السلوكيات السياسية.

5 - فيما يلي قائمة الشخصيات التي أجرى الباحث مقابلات معمقة معها، مع التعريف بكل شخصية:

- د. خيري عمر، من مصر، وهو استاذ العلوم السياسية في جامعة صقريا، تركيا. مختص في أفريقيا ومصر والشرق الأوسط. نشر له العديد من الدراسات والأبحاث فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، وكاتب معتمد في العديد من المؤسسات الاعلامية والبحثية
- أ.د سامي العريان، مدير مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية، جامعة صباح الدين الزعيم، اسطنبول. محاضر متخصص في العلاقات الأمريكية والشرق الأوسط، ومتخصص في دراسات الجيوبولتيك.
- د. عدنان أبو عامر، عميد كلية الآداب، ورئيس قسم العلوم السياسية والإعلام في جامعة الأمة للتعليم المفتوح، غزة. مختص بالشأن الإسرائيلي وصدر له العديد من المؤلفات في هذا الشأن.
- د. محسن صالح، مدير عام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، مؤرخ وباحث في القضية الفلسطينية صدر له العديد من المؤلفات التي تناقش الوجود الإسرائيلي في فلسطين.
- د. مهند مصطفى، محاضر في قسم علم الاجتماع السياسي في جامعة تل أبيب، ومدير عام المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا. وصاحب كتاب "نتنياهو إعادة صناعة المشروع الصهيوني ضمن منظومة صراع الحضارات 2019".

الفصل الثاني

المرتكزات الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط واستراتيجيات الانخراط الإسرائيلي

تمهيد

شكلت منطقة الشرق الأوسط حيزا مهما لجذب أنظار واهتمامات محاور الصراع والتنافس الدولي؛ الأمر الذي جعلها تخضع لحالة من التغير الزماني والحدثي نتاج تأثرها بالعديد من التحولات، ما ساعد على إعادة تشكل في بناها الجيوسياسية والجغرافية كمخرج لطبيعة الارتباطات التي قامت عليها. هذا يفسر مجموعة من الملامح الأساسية، التي يحاول هذا الفصل استعراضها، ابتداء من تطور مفهوم الحيز الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط وفقا لمنظور الدول الكبرى المتصارعة، وصولا إلى طبيعة الموارد والإمكانيات التي تقوم عليها المنطقة؛ والتي شكلت فيما بعد واحدة من مرتكزات العلاقة الجيوسياسية لها مع باقي الدول.

يركز هذا الفصل على الأبعاد والمرتكزات الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط التي تعتبر بالغة الأهمية ويمكن أن تأخذ أبعادا متعددة، إلا أن وقوف الباحث على حدود ارتباطات البحث الزمانية والمكانية، سيتطلب منه تقديم قراءة أكثر عمقا وارتباطا بتلك المرتكزات الجيوسياسية التي يمكن أن تشكل بحد ذاتها ارتباطا مباشرا بمستقبل الوجود الجيوسياسي لإسرائيل، في محاولة فهم للمنظور الذي تعتمده دولة الاحتلال في تعزيز وجدها الجيوسياسي بالمنقطة، بمعنى أن إسرائيل كدولة تنطلق في رؤيتها الشرق أوسطية من محددات يمكن من خلال فهمها وتفكيكها بناء صورة أكثر شمولية لفهم مستقبل العلاقة وتطوراتها. وهذا يجعلنا التركيز على محاولة فهم طبيعة الارتباط ما بين مفهوم الجغرافيا والسياسة لمنطقة الشرق الأوسط، إضافة لطبيعة الهوية الجمعية له مقابل الهوية التي تحاول إسرائيل تقديم نفسها من خلالها ومدى ارتباط ذلك بالأبعاد الجيوسياسية. وتوضح الخريطة رقم (1-11) الموقع الذي تحظى به فلسطين المحتلة بالنسبة للشرق الأوسط.

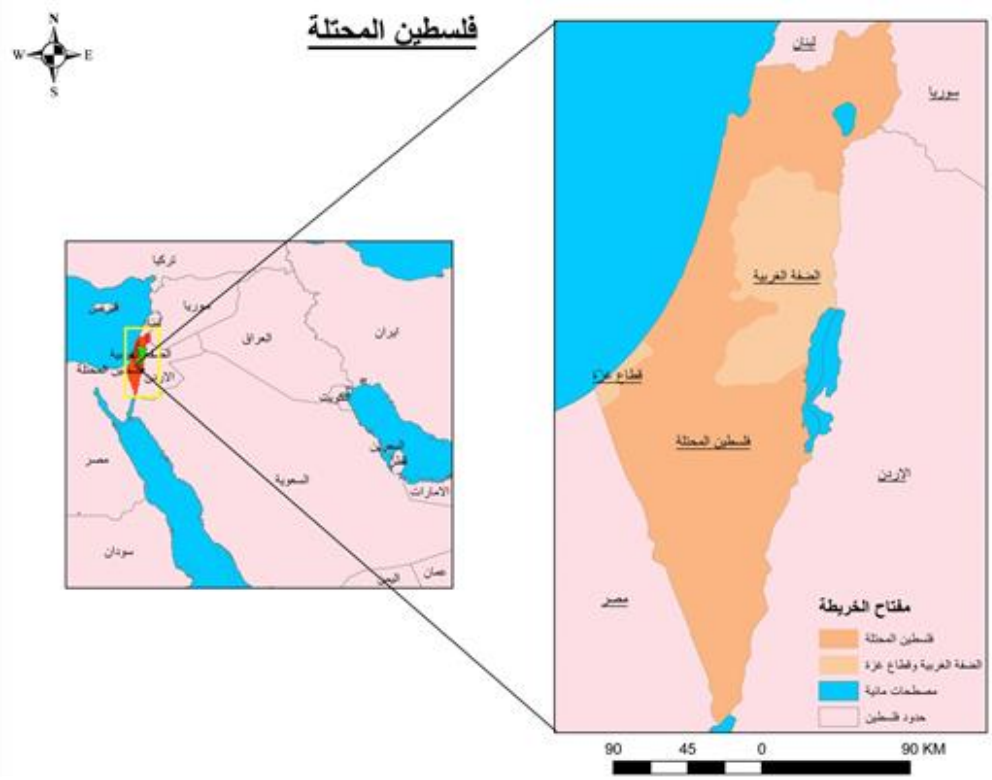

خريطة رقم (1-11): توضيح للموقع الجغرافي لفلسطين المحتلة (إسرائيل) من حيث موقعها بمنطقة الشرق الأوسط

المصدر: من عمل الباحث بالتعاون مع فريق رسم الخرائط في قسم نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، الجامعة العربية الأمريكية، 2023.

المبحث الأول: المرتكزات الجيوسياسية للشرق الأوسط

أولاً: حدودية الجغرافيا ومفهومية السياسة

تنطلق النقاشات المرتبطة بالشرق الأوسط من تأثرها بالصراعات والتحولات القطبية خصوصًا الدور الأمريكي عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي عزز ظهور الكثير من المصطلحات المفاهيمية المرتبطة بالمنطقة في ظل مجموعة من التحولات الداخلية و المحيطة؛ فمصطلح الشرق الأوسط يأخذ في إحدى أبعاده المحدد الجغرافي، فيعرف على أنه المنطقة "الممتدة ما بين شرق إيران وغرب مصر"، أو تلك المنطقة التي "ما بين شاطيء المغرب وحدود باكستان" (Razzaq, 2022). في حين يرجع (مداني2000، ص24) ارتباط المصطلح انطلاقا من توسط هذه البقعة الجغرافية لقارات العالم آسيا وإفريقيا وأوروبا دون أن يسقط باقي الاعتبارات.

فتحولت جغرافيا منطقة الشرق الأوسط إلى ما يمكن تسميته بـ"كيان جغراسي" (قرم، 2010) ترتبط فيه محددات الجغرافيا بالتحولات السياسية المباشرة التي تؤثر به، وهو ما يعني ضبابية البعد الجغرافي وطغيان المفهوم السياسي نتاج "استيلاء" وإعادة تكوين جغرافية الأقطار المشكلة له انطلاقا من طبيعة الهيمنة التي يتعرض لها، وبذلك خضوعه لإعادة تكوين في مراحل متعددة.

فالشرق الأوسط، كما يرى الباحث، لم يعد يتحدد بالحدود الجغرافية لوحدها بل بشكل أكبر بالارتباط السياسي، فقد برزت النزاعات والصراعات ذات الأبعاد الجيوسياسية والتي كان لمنطقة الشرق الأوسط الحظ الأكبر منها، فقد شكل انهيار الاتحاد السوفيتي وصعود الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة انتاج المنظور السياسي تجاه المنطقة أحد نوافذ "الهيمنة الجيوسياسية" ابتداءً باجتياح العراق عام1991 مرورا بما أصطلح عليها "الحرب على الإرهاب" عقب أحداث أيلو/سبتمبر2001، وصولا لما أطلق عليها ثورات الربيع العربي، وصولا إلى تداعيات الحرب الأوكرانية الروسية، وفي كل محطة بها تشكل المفهوم وفقا لمنظور التحالفات والمحاور السياسية التي تتشكل تبعا لظروف المرحلة.

فبرز مفهوم الشرق الأوسط الكبير The Greater Middle East ليتشكل بخارطته من الدول العربية من الخليج إلى المغرب إضافة إلى إيران وتركيا ودول آسيا الوسطى الإسلامية الست، والهند وباكستان، وشكل ذلك التعريف واحدة من محطات إدماج إسرائيل في بعدها الجغرافي ضمن المفهوم السياسي للشرق الأوسط (مناحي، 2016).

إن بدايات ظهور المصطلح ارتبط بالتقسيمات المبنية على البعد والقرب من أوروبا في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين؛ إذ وصفت المنطقة البعيدة عن أوروبا بالشرق الأقصى وهي الممتدة من الهند حتى شواطيء المحيط الهادي، فيما عرفت المنطقة الممتدة من البحر المتوسط إلى منطقة الخليج العربي بالشرق الأدنى، وأطلق مسمى الشرق الأوسط على تلك المنطقة التي تقع ما بين الشرقين الأدنى والأقصى وهي الواقعة ما بين الخليج العربي وجنوبي آسيا (عبد الله، 2017).

في الحرب العالمية الثانية توسع استخدام المصطلح ليصف المنطقة الممتدة من جنوب آسيا إلى شمال إفريقيا، وبات يطغى مصطلح الشرق الأوسط على مصطلحي الشرق الأدنى والشرق الأقصى باعتبار منطقة الشرق الأوسط هي الأكثر حضورا من حيث الأبعاد الاستراتيجية والحيوية وفقا لمفهوم الصراعات العسكرية بين القوى المتنافسة عقب الحرب العالمية الثانية خصوصا التنافس البريطاني الألماني الفرنسي بالمنطقة (مليكة، 2018).

تطور الأمر في أعقاب نشأة الكيان الإسرائيلي، وأصبح هناك ترابط ما بين مفهوم الشرق الأوسط انطلاقا من منظور الصراع العربي الإسرائيلي، حيث باتت المنطقة تتضمن الدول ذات المواجهة العسكرية المباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي (حداد، 1994)، ويعزز ذلك العديد من الدراسات الجيوسياسية التي ترى في أن الشرق الأوسط هو من المناطق التي حظيت باهتمام كبير نتيجة تشابك الصراع العربي الإسرائيلي من جانب، ومن جانب آخر المخزون النفطي وانعكاساتهما على الحالة الدولية ليعطي هذه المنطقة أهمية مزدوجة لدى الدول العظمى (الكعكي، 1986).

في عام 1994 طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه شمعون بيريز المفهوم الإسرائيلي للشرق الأوسط، معتبرا أن الوصول لحالة من التوافق العربي مع إسرائيل من شأنه أن يؤسس لنظام إقليمي وبيئة ملائمة للتعاون ما بين إسرائيل وباقي الدول في إطار مناخ أيديولوجي أطلق عليه مسمى "الشرق الأوسط الجديد" (بيريز، 1994)، ووضع أربعة مداخل يمكن لإسرائيل العمل عليها بهدف الوصول إلى ما اعتبره منطقة شرق أوسطية تشبه إلى حد كبير التناغم ما بين الدول الأوروبية، وهو ما يعني عملية اندماج كامل لإسرائيل في الشرق الأوسط انطلاقا من:

- تحقيق الاستقرار السياسي من خلال محددين؛ الأول يتمثل في انهاء وجود ما أطلق عليها بـ" الحركات الأصولية" وهنا يقصد القوى ذات الامتداد بالفكر السياسي الإسلامي

التي تنخرط ضمن المشروع المقاومة لوجود الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين، والثاني تعزيز النظم السياسية الحاكمة وفقا لهيكلية تضمن حالة الاستقرار والاستمرارية لها، وهي تلك النظم التي يمكن أن تفتح الطريق أمام قبول الوجود الإسرائيلي واعتبارها كيانا شريكا في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية بمنطقة الشرق الأوسط.

- النمو الاقتصادي؛ حيث يعتبر بيريز في طرحه أن تعزيز مستوى الدخل وتحسين المعيشة في دول الشرق الأوسط ممكن أن يشكل حالة انصراف عن مشروع المواجهة، وهذا كمدخل يعزز إبقاء النظم السياسية العربية الشريكة مع إسرائيل من استمرارية وجودها من جانب، ومن جانب آخر يجعل المجتمعات أكثر انغماسًا بالبعد الاقتصادي، باعتبار أن الفقر يمكن أن يولد حالة من الغضب التي يمكن أن يتم تفريغها إما باتجاه النظم السياسية الحاكمة، أو على شكل دعم حركات المقاومة التي تواجه المشروع الصهيوني بالمنطقة.
- حماية الأمن القومي باعتبار أن منطقة الشرق الأوسط وإسرائيل كجزء منها منطقة ذات استهداف مباشر من قوى كبرى، وهذا ينسجم مع الركيزة التي قامت عليها إسرائيل منذ نشأتها والمتمثلة في "استحضار الخطر الخارجي" (صلاح، 2022)، وبذلك يفتح المجال أمام البحث عن القاسم المشترك لدول المنطقة بهدف التوحد تحت إطار الدفاع أمام هذا الخطر، انخراط إسرائيل باعتبارها جزء من حالة الدفاع من خلال امتلاكها المنظومتين الأمنية والعسكرية المتقدمة.
- تعزيز الديمقراطية بالمجتمعات الشرق أوسطية، فإسرائيل تقدم نفسها دوما على أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة بالشرق الأوسط، وبذات الوقت ترغب في تعزيز مفهوم الديمقراطية الشرق أوسطية وفقا لمنظورها؛ بمعنى محاول تفصيل النظم السياسية الحديثة من منظور القبول بها وليس الرفض، وبذات الوقت تشكل بهذا الطرح حالة ابتزاز للنظم السياسية الحاكمة والخشية على مستقبلها الوجودي في حالة عدم تقبل الشراكة مع إسرائيل كجزء من هذه المنظومة.

وهنا يتضح أن ما يطرحه "بيريز" في كتابه نابع بشكل أساس من رؤيته في الخيارات التي يمكن من خلالها إدماج إسرائيل في منظومة الشرق الأوسط، وليس من باب الحرص على تطويره بشكل كامل، وهذا ربما ما يفسر كيف أن إسرائيل ساهمت فيما بعد بعملية إضعاف لأي تجربة شرق أوسطية كانت تحاول تخطي معادلة القبول بها كجزء من هذه المنطقة، فبادرت إلى مواجهة ثورات الربيع العربي، ودعم وتعزيز النظم السياسية التي تتقاطع مع مشروع وجودها وتعزيزه.

بنسخة معدلة لمشروع "بيريز" جاءت الرؤية الأمريكية عقب أحداث 11سبتمبر/أيلول2001 لتقدم إدارة جورج بوش الابن تصورها تجاه إعادة بناء الشرق الأوسط ضمن مفهوم "الشرق الأوسط الكبير"، حيث استغلت الإدارة الأمريكية أحداث سبتمبر لإعادة صياغة الخارطة الجيوسياسية للوطن العربي باعتبار أن العمق العربي هو المصدر الأكبر للقلق الأمني والتهديد العالمي تحت إطار مساعي محاربة "الإرهاب". وقدمت واشنطن تصورها للمفهوم الجديد للشرق الأوسط وفق المنطلقات التي قدمها بيريز مع تعديلات طفيفة عليها ولكنها أبقت على البعدين السياسي والاقتصادي كمرتكزات مهمة في إعادة تشكيل المنطقة، وأضافت إليهما بُعدا مرتبطا بالتربية من خلال المناهج التعليمة، وبُعداً أخر مرتبطا بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية بهدف إيجاد حالة من النقاش داخل المجتمعات نفسها لتغطي على الرؤية الأساسية المرتبطة بإعادة تشكل المحاور السياسية (المخادمي، 2008، ص ص52-53).

ثم جاء الطرح الجديد لرؤية وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، ليشكل حالة من تراجع المرتكزات الأساسية التي طرحتها رؤية بوش، وحصر النظرة الأمريكية في إعادة بناء ما أطلقت عليه "الشرق الأوسط الجديد"، من منظور تطبيع العلاقات الأمريكية الإسرائيلية مع دول الشرق الأوسط في مواجهة مفهوم "الإرهاب" تحت مسمى الإصلاح السياسي (يوسف، 2008)، كمبرر للاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق، والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وإسقاط حكومة حركة حماس، ومواجهة الخطر الإيراني في المنطقة، ما يعني محاولة التمهيد لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط وفقا للمنظور الأمريكي الإسرائيلي عبر إضعاف محور المقاومة عبر تقاسم الأدوار ما بين واشنطن وتل أبيب في التعامل مع هذه التهديدات وفقا لمنظورها المستقبلي (الهنائي، 2006).

عام2019، عادت الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترمب، لإحياء مفهوم الانخراط الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط من بوابة "صفقة القرن"، حيث تتمحور الصفقة حول فتح المجال أمام توقيع اتفاقيات تطبيع مع العديد من الدول العربية وفي مقدمتها الإمارات العربية المتحدة والبحرين ضمن ما عرف باتفاقيات أبرهام، كما أن الصفقة تقدم مفهوم الاستثمار الاقتصادي على حساب العلاقة السياسية، حيث حاول البيت الأبيض إحداث حالة من المقايضة أمام قبول الفلسطينيين بالصفقة مقابل التخلي عن حل الدولتين ومنحهم العديد من الاستثمارات المالية (أبو سعدة، 2020). تتماشى هذه الصفقة مع خطة الجينرال في الاحتياط الإسرائيلي "غيورا آيلاند"، الذي كان يتوالى منصب رئيس قسم التخطيط في الجيش ورئيس مجلس الأمن

القومي، حيث بدأ الحديث حولها عام2000، وعرفت في حينه بخطة "غيورا آيلاند"، تمثل محورها حول إقامة دولة فلسطينية في غزة وسيناء وحكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة مقابل تعزيز العلاقات العربية الإسرائيلية (صحيفة الشرق الأوسط، 2014).

يتضح أن مفهوم الشرق الأوسط كبيئة جغرافية لا يمكن أن ينفصل عن ارتباطاته السياسية، وهو ما يجعل من محاولة فهم تطور المفهوم بحاجة إلى مراجعات جيوسياسية أكثرها من جغرافية، كما أن هناك تأثير واضح للمشروع الأمريكي الإسرائيلي ونظرتهما لهذه المنطقة على باقي الاعتبارات الأخرى، هذا ربما ما جعل تطورات المفهوم يتطور وفقا للأطروحات والرؤى التي قدمت سابقا، وهو ما يمكن أن يفهم أن هناك محددات أساسية يمكن من خلالها محاولة فهم طبيعة هذا التركيز وارتداداته المستقبلية، والمتمثلة في:

- العمل على إعادة تفكيك وتركيب منطقة الشرق الأوسط وفقا للمنظور السياسي الأمريكي الإسرائيلي بهدف تعزيز المحاور المتوافقة مع رؤيتيهما من الأحداث المفصلية، ويتضح ذلك في كيفية تطورات العلاقة وقوتها في محطات معينه، وفتورها في فترات أخرى، والدافع الأساس أمام ذلك إبقاء حالة من عدم وحدة الموقف والترابط العربي الإسلامي، وبالتالي خلق نوع من الفجوة ما بين مفهوم القومية والعربية والإسلامية.
- التمهيد المباشر أو غير المباشر لانخراط إسرائيل في منظومة الشرق الأوسط انطلاقا من المصلحة الأمريكية الإسرائيلية، وبما يعزز الحضور الإسرائيلي في المنطقة، وتبادل الأدوار، الأمر الذي يوفر حماية المصالح المشتركة أولا، وثانيا إمكانية القبول بإسرائيل تحت مسميات متعددة، إما في مواجهة الخطر المشترك، أو التبادل التجاري والاقتصادي، أو المفهوم الديني.
- الإدارة الأمريكية وإسرائيل تدركان أن تحقيق مفهوم الوحدة العربية يمكن أن يشكل خطرا أمام المشروع الصهيوني بالمنطقة، وهذا يدفعهما لعدم الوصول إلى هذه المرحلة، وبالتالي يتم زرع حالة من عدم الاستقرار إما بخلق الصراعات الداخلية، أو التشتيت الديموغرافي عبر الهجرات أو عدم الاستقرار السياسي عبر ترسيخ مفاهيم الديمقراطية الحقيقية، ولهذا يتم محاربة أي نموذج يمكن أن يشكل خروجا عن هذا الإطار تحت ذرائع مختلفة (النابلسي، 2007). وهنا ربما تظهر لماذا ارتبط مفهوم الشرق الأوسط بالدول الجانب القومي والهوية العربية ولم يرتبط بالمفهوم الديني، إذ يتم التركيز على مفهوم الشرق الأوسط بالدول العربية أكثر من الحديث عن ارتباطه بالدول

الإسلامية، لأن هناك إدارك أن الهوية الدينية تكون أكثر تماسكا وقوة ومقاومة لأي محاولات تفتيت فيما يمكن أن يكون سهل الدخول من جانب الهوية العربية أو القومية بهدف تعزيز تعارض الهويتين معا وإن كانتا في ذات الجغرافيا، ودليل ذلك ربط مصدر الخوف والقلق دوما بإيران أو الحركات الإسلامية حتى لا تكون مدخلا من مداخل تعزيز الشرق الأوسط بل سببا في مزيد من التفتيت.

ثانياً: دوافع الاهتمام وتشكل اللاعبون

ساهم البعدان التاريخي والسياسي في تشكيل طبيعة التأثيرات التي تقع على منطقة الشرق الأوسط نتاج العلاقات الدولية وما يترتب عليها من صراعات وإعادة تشكل محاور انطلاقا من رؤية هذه الأطراف للمنطقة (Badie,2021). إذ أنها تعتبر محورًا استراتيجيًا يجمع بين التاريخ العريق والتحولات الحديثة، حيث تشكل ملتقىً للثقافات والمصالح العالمية، هذا ساهم في استكشاف القضايا الرئيسية التي تحدد مسار منطقة الشرق الأوسط وترتبط بتفاعلات اللاعبين الداخليين والخارجيين، ونتاج ذلك بدأت تتشكل قوة اللاعبين كنتاج لهذه التشكلات على المستوى الإقليمي والدولي. هذا يقود إلى فهم طبيعة عوامل القوة التي ساهمت بشكل أساس في دوافع الاهتمام للانخراط ضمن الخارطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط من قبل القوى المتصارعة.

إسرائيل، وباعتبارها واحدة من هذه الكيانات السياسية، تعاملت منذ بداية احتلالها لفلسطين عام1948 على تعزيز حضورها الجيوسياسي، عبر مجموعة من الدوافع، مستفيدة من الإطار السياسي الحاضن لها، إضافة لتطويع الكثير من الإمكانيات في خدمة تحقيق هدفها المستقبلي للتحول لاعبا أساسيا بالمنطقة، ما يعني أن هذه الرؤية لم تكن وليدة التطورات الحديثة وإنما تقوم على مفهوم أشمل. وبالتالي يمكن الحديث عن مجموعة محددات بلورت هوية الشرق الأوسط وتتمثل في:

- **ترابط التاريخ بالجغرافيا**: تترابط العوامل التاريخية والجغرافية في تشكيل الهوية من خلال الخضوع لمسار تطوري تنتقل فيه البشرية من مكان إلى آخر، ما يؤدي إلى تلاقي وتداخل ثقافات وتشابك للأعراق، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه مصطلح "فخ الهوية". فإشكالية الهوية لا يمكن حلها فقط من منظور تاريخي بهدف تأصيل المعرفة والفكر والثقافة، وإنما في تشكيل ترابط واضح ما بين التاريخ والجغرافيا (صن، 2012)، وهذا هو المحدد الأول الذي تحاول إسرائيل الانطلاق منه من خلال البحث

عن هوية لها تستمد حضورها في المنطقة. فقضية الهوية بدأت تُشكل تحد كبير في عالمنا العربي منذ ظهور مفاهيم الاستعمار والغزو للأراضي العربية والإسلامية والأفريقية وحتى الآسيوية، ما شكل دافعا لظهور هويات متعددة في مقاومة هذا المشروع منها ما هو ديني مثل الحركات الإسلامية، ومنها ما اعتمد القومية العربية مثل حزب البعث والأحزاب الاشتراكية، وهناك من ركزت على الهوية الوطنية كالتيارات الليبرالية (المركز العربي للأبحاث، 2013).

- **التأثير الديني**: شكلت منطقة الشرق الأوسط المركز الرئيسي للديانات السماوية الثلاث (الإسلامية، المسيحية، اليهودية) فهي وفقا للشرائع السماوية كانت مهبطا لهذه الديانات، وبالتالي إحداث حالة من الترابط ما بين أتباع هذه الديانات وما بين الانتماء الروحي لها لأكثر من نصف سكان الكرة الأرضية (لعروسي، 2018). كما أنه في تاريخ العرب الحديث، كان النضال ضد الاستعمار في بدايته خالصًا للدين، وذلك خلال القرن التاسع عشر، ولم يظهر النهج القومي كبديل للنضال الديني إلا في الفترة ما بين الحربين العالميتين، ثم برزت أحزاب علمانية ترتبط بسياق الاستعمار. لكن بعد ذلك، عاد الدين ليستعيد دوره الهام في النضال، وبدأت التيارات الدينية تقدم مفهوم "الخيار الذاتي" كبديل ديني للتحول الثقافي الحديث، حتى الأحزاب العلمانية وذات التوجه القومي، لم تتمكن من فصل الجانب السياسي عن الجانب الديني بشكل كامل، كما هو الحال في التجربة القومية الناصرية في مصر، والقومية البعثية في العراق وسوريا. ومع ذلك، استمر قيادات هذه التيارات، برغم "علمانيتهم" المعلنة، في رؤية دينية متداخلة تؤثر على رؤيتهم للمسار الداخلي والعلاقات الخارجية (العزب، 2021).

هذه التركيبة، كانت المدخل الأساس في عدم تحقيق الاستقرار الكامل للمنطقة العربية، بل إنها ارتبطت بنسبية مرحلية، فنشأت سطوة الاستبداد السياسي وكان هناك توترات سياسية ودينية تحت السطح. وعندما تراجعت قبضة الاستبداد، ظهرت الحقيقة السياسية، حيث تأكد أن التحولات الدينية كانت تسهم بشكل كبير في تشكيل السياسة. وهو ما شكل مدخلا أساسيا في مفهوم التدخلات من قبل القوى المختلفة، وقدرة على استحضار هواجس الخوف من طغيان المذاهب الدينية على الأخرى، كما هو الحال بالتلويح في طغيان المذهب الشيعي على السني وغيرها من تناقضات تقوم بالأساس على القدرة في افتعال حالة عدم الاستقرار(باقي، 2019).

- **الأزمات المفصلية والصراعات المرحلية**: مر الشرق الأوسط بسلسلة من الأحداث والأزمات سواء كانت مصطنعة أو ناتجة عن تفاعلات الهوية العربية والإسلامية؛ هذه

الأحداث أثرت على تاريخ المنطقة، حيث تداخلت مع تداخلات دولية وتأثيرات خارجية واعتبارات محلية، وتركت بصماتها على سياق إعادة بناء الهوية وتشكيلها وتكييفها وفقًا للظروف المتغيرة والأجواء المتقلبة التي لم تهدأ لحظة. وبفعل هذه التحولات المستمرة، استمرت المنطقة في العيش بحالة ترقب بحالة من الاستقرار والنمو المستقبلي بانتظار تغير النظام العالمي من مفهوم القطب الواحد إلى تعددية الأقطاب (Basar,2019).

ويرى (نافعة، 1995) أن الأزمات الدولية تنتج تغييرا في طبيعة العلاقات، وتتحول فيها محاور التقارب إلى عداء، أو العكس، فيما تشكل فرصا لدى كيانات أو دول أخرى للنفاذ إلى خريطة العلاقات، وهذا يعتمد في بعض الأحيان على طبيعة المصالح والأهداف المتبادلة، أو الموقع الجغرافي، وقد يكون ذلك بدافع داخلي للدول لحماية ذاتها، فمثلا في الحالة الإسرائيلية يستحضر قادة الاحتلال الأزمات والمخاطر الخارجية في واحدة من استراتيجيات الوحدة الداخلية، وهي واحدة من الركائز الأساسية التي قامت عليها إسرائيل منذ عام48(صلاح، 2022). كما استخدمتها في إطار النفاذ إلى المعادلات الاقليمية والدولية عبر المساعدات الإنسانية في أوقات الكوارث الطبيعية، أو التسويق للقدرات الأمنية والعسكرية في ظل الحروب.

- **الربيع العربي وتشكل الخلافات الحديثة**: منذ عام2011 وفي أعقاب ظهور ما سمي بأحداث الربيع العربي برزت في منطقة الشرق الأوسط تحولات على مستوى العلاقات بين دول المنطقة نفسها، أحدثت حالة من التباينات في المواقف المؤيدة أو المعارضة لما يجري في دول الربيع العربي، حيث دفعت هذه الحالة الكثير من الدول العربية للاندماج بشكل غير مسبوق ضمن قوى خارجية، أسفرت عن إنتاج حالة من النزاع والخلاف بين الدول بعضها ببعض، ارتبط بعضها بالمواقف السياسية المؤيدة أو الرافضة لما يجري ببعض الدول كما هو الحال في مصر وتونس، وبعضها الآخر بالتدخلات المباشرة من خلال الانخراط بالعمليات العسكرية كما جرى في سوريا واليمن وليبيا. وبدأت تبرز أنماطا جديدة في نمط الصراعات الداخلية والحدودية، وبروز تأثير الجماعات ذات الارتباطات أو الامتداد لكيانات سياسية(لعروسي، 2020).

هذا الواقع الجديد، سعت العديد من القوى إلى الاستفادة منه لإشعال الصراعات وخلق مناطق توتر في مختلف أرجاء الوطن العربي، بهدف استعادة تأثيرها كلاعبين إقليميين ودوليين في المنطقة، وتشكيل مستقبلها وتحديد ملامحه من خلال سياسة المواجهة والتنافس في بعض الأحيان، والتحالف والتعاون في أحيان أخر، وهنا بدأ يبرز الدور الإسرائيلي الواضح في إعادة

تشكيل الكثير من العلاقات المحورية بما يتوافق ورؤيتها تجاه الشرق الأوسط، بل إن هذه الظروف كانت الأكثر مناسبة لها في تمرير العديد خططتها ابتداء من الانخراط الأمني داخل الكيانات المختلفة وصولا إلى تحقيق أهداف ميدانية وعسكرية من خلال استهداف المواقع والأهداف الأمنية والعسكرية كما جرى في عمليات الاستهداف التي يقوم بها الطيران الإسرائيلي على الأراضي السورية.

- **صراع الطاقة**: ساهم اكتشاف النفط بإحداث حالة اهتمام كبيرة في منطقة المتوسط، وحولها إلى منطقة صراع للنفوذ بين القوى العظمى بهدف حماية موارد الطاقة التي تشكل أساسا مهما في الصناعات والاقتصاد الدولي، ما فتح الباب أمام حالة من التنافس الجيوسياسي ضمن الانخراط في معادلة إقليمية ودولية (قبلان، 2018). وارتفعت نسبة الاهتمام بالمنطقة بشكل أكبر في أعقاب الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي في منطقة مياه شرق المتوسط، (خريطة رقم 2-11)، التي حظيت بها سواحل سوريا ولبنان وفلسطين وقبرص وحوض دلتا النيل بشكل أكبر، إذ تقدر هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية احتياطات الغاز في هذه المنطقة ما يزيد عن 9 مليار متر مكعب (هادي، 2021). أدى ذلك كله إلى تأجيج التنافس بين الدول التي تشكل أقطابا متنافسة على قيادة العالم (أمريكا، الصين، روسيا، الاتحاد الأوروبي)، وباعتبار إسرائيل تقع في قلب هذه المنطقة من خلال احتلالها للأراضي الفلسطينية، فقد مثلت دور الطرف الذي يحاول أن يكون لاعبا مهما في أي تشكيلات لمحاور القوة في المنطقة سواء من خلال سعيها الحثيث إلى تحويل نفسها إلى مصدر أساس للغاز بعد توقيع صفقات استحواذ على الغاز المصري في عام 2005، حيث نصت الاتفاقية في حينه على تصدير مصر 1.7 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي للكيان الإسرائيلي ولمدة 20 عاما، بسعر يتراوح ما بين 70 سنتا و1.5 دولار للمليون وحدة حرارية، وهي أقل من سعر تكلفة الاستخراج البالغة في حينه قرابة 2.65 دولار، إضافة لحصول شركة الغاز الإسرائيلية على امتيازات أخرى تمثلت في الإعفاء الضريبي من الحكومة المصرية لمدة 3 سنوات من تاريخ توقيع العقد (BBC, 2020).

ولأن إسرائيل، أدركت مبكرا أهمية صراع الطاقة، ففي العام 2018، وقعت اتفاقية معاكسة مع القاهرة، حيث تقوم بموجبها مجموعة "دلك" الإسرائيلية للطاقة بتصدير نحو 7.2 بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، لمصر بقيمة 15 مليار دولار لمدة 15 عاماً (المصدر السابق). وبذلك يصبح مستقبل الطاقة المصري مرهونا بمسار العلاقة الإسرائيلية

المصرية وتبعاتها على مختلف الصعد. وفي أعقاب اندلاع الحرب الأوكرانية الروسية 2021 وقعت إسرائيل اتفاقية ثلاثية لتصدير الغاز عبر مصر إلى أوروبا لتعويض نقص الغاز في الدول الأوروبية نتيجة الحرب، مما جعل من إسرائيل تلعب مرة أخرى دور المنقذ صاحب الأذرع الرئيسية للطاقة بالشرق الأوسط.

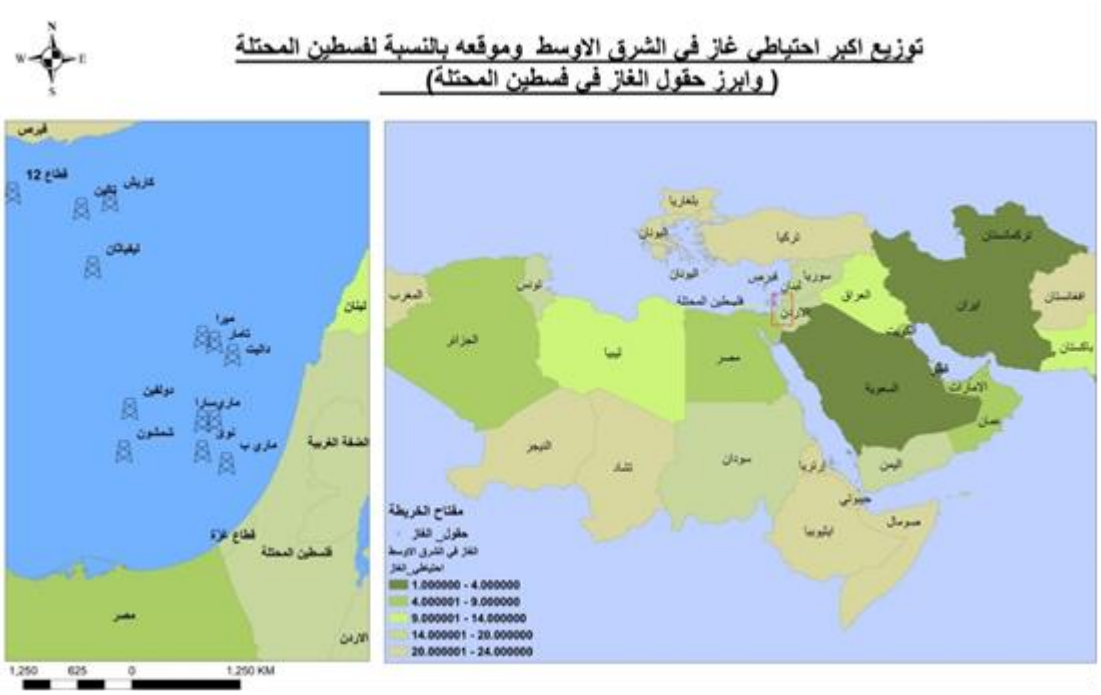

خريطة رقم (2-11): توزيع أكبر احتياطي غاز في الشرق الأوسط وموقعه بالنسبة لفلسطين المحتلة

المصدر: من عمل الباحث بالتعاون مع فريق رسم الخرائط في قسم نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، الجامعة العربية الأمريكية، 2023.

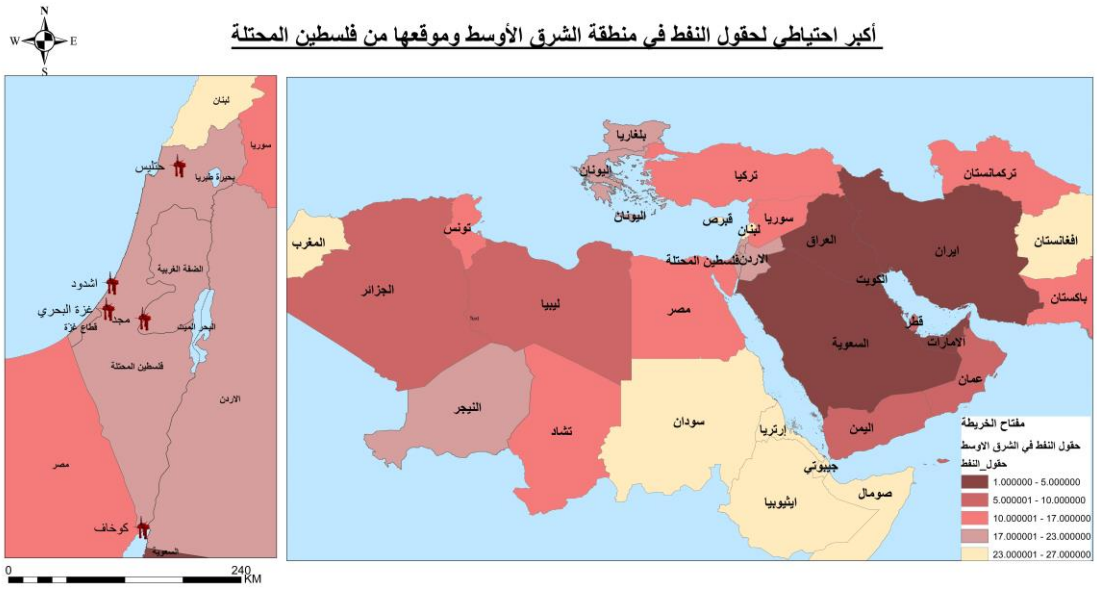

خريطة رقم (3-11): توزيع أكبر احتياطي لحقول النفط في منطقة الشرق الأوسط

المصدر: من عمل الباحث بالتعاون مع فريق رسم الخرائط في قسم نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، الجامعة العربية الأمريكية، 2023.

صراع المياه الإقليمية والممرات البحرية: تشكل المياه الإقليمية والممرات المائية واحدة من القضايا المركزية عند دراسة العلاقات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، باعتبار موقعها الجغرافي والجيوسياسي وارتباط ذلك بحركة الملاحة والبضائع، إضافة إلى المقدرات الاستراتيجية من الطاقة في الحقول التي يتم اكتشافها، وقد حددت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - المعروفة باسم اتفاقية جامايكا لعام 1982- المياه الإقليمية بمسافة 12 ميلا بحرياً، وهي مياه البحر التي تخضع لسيادة الدولة الساحلية، وتمتد السيادة الدولية على هذه المياه إلى الأجواء فوق البحر الإقليمي، وتشمل أيضاً قاعهِ وطبقاتهِ السفلية. وتُمارس السيادة الكاملة على البحر الإقليمي من خلال الرقابة الأمنية، وهذا دفع بالعديد من البلدان إلى توقيع اتفاقيات ترسيم للحدود البحرية مع الدول المجاورة للخروج من أي مواجهات عسكرية ممكنة في المستقبل في حال محاولة استغلال أي منهما لهذه المياه (بهلول، 2019).

وتمتاز منطقة الشرق الأوسط بكونها أكثر المناطق تماسا ضمن المجالات البحرية وحساسية المياه الاقليمية نتيجة التركيبة الجيوسياسية للدول التي تشكلها، إضافة إلى اعتبارها أكثر المناطق توتراً سياسياً في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يجعل من طبيعة العلاقة بين الدول ذات حساسية عالية، فوفقا لما يطرحه عالم الجغرافيا والسياسة البريطاني هالفورد جون ماكندر (Halford John Mackinder) في نظريته "قلب العالم"، فإن مجال صراع

القوى العالمية، مرتبط بالمساحات الواسعة والموقع المكاني، حيث أظهر أن ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية محيطة بالماء، بينما تمثل اليابسة ربع المساحة فقط. كما اتضح أن قارات العالم القديم، وهي آسيا وأفريقيا وأوروبا، تشغل ثلثي مساحة اليابسة، وتضم هذه القارات نحو 90% من سكان العالم، بينما تمثل القارات الأخرى 10% فقط. واعتبر ماكندر هذه القارات الثلاث قارة واحدة وأطلق عليها اسم "جزيرة العالم" - World Island. يروي ماكندر أن من يستطيع السيطرة على جزيرة العالم يمكنه أن يحكم العالم بأسره، حيث يكون لديه القوة البرية التي تسيطر على هوامش الجزيرة العالمية، بما في ذلك القواعد البحرية (عطالله، 2009).

أبرز الممرات المائية والمضائق في منطقة الشرق الأوسط

خريطة رقم (4-11): أبرز الممرات المائية والمضائق في الشرق الأوسط

المصدر: من عمل الباحث بالتعاون مع فريق رسم الخرائط في قسم نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، الجامعة العربية الأمريكية، 2023.

يشدد ماكندر على أن الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لأي دولة هو الوضع المركزي المتوسط (الهيتي، 2012)، وهذا المفهوم نسبي وقابل للتغيير مع تغير السياق الجغرافي، وهذا ما يمكن تفسيره في حالة الصراع التنافسي بالسيطرة على قلب الشرق الأوسط باعتباره، وفقا لنظرية ماكيندر سيشكل "قلب العالم".

نتاج الصراع على المياه الاقليمية، سعت العديد من الدول لتوقيع اتفاقيات ترسم الحدود البحرية، وإنشاء ما يسمى بـ "المناطق الاقتصادية الخالصة[6]"، بهدف تحقيق أمرين:

الأول: حماية مصالحها الاقتصادية ومقدرات الطاقة في الحقول البحرية.
الثاني: تعزيز نفوذها الجيوسياسي عبر البحار والممرات المائية بهدف استخدامها كنقاط قوة في العلاقات السياسية مع الدول الأخرى من جانب، أو ضمن محاولتها التحول إلى مركز تحكم وسيطرة بمقدرات الطاقة والحركة الملاحية عبر البحار.

في كتابه "إخفاقات في ترسيم حدود إسرائيل وتصحيحها"، يستعرض الجنرال الإسرائيلي السابق ساربيرو بعضا من خطوات إسرائيل لترسيم الحدود البحرية المؤقتة تمهيدا لأي رغبات بالسيطرة الإسرائيلية على مساحات أخرى ضمن أطماعها التوسعية، حيث يكشف أنه جرى ترسيم حدود بحرية واقتصادية إسرائيلية مصرية وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة للبحار عام 1982. أما الحدود البحرية ما بين الأردن وإسرائيل عقب توقيع اتفاقية السلام في عام1994 فتم إضافتها كملحق للاتفاقية وفقا لرؤية فريق أردني – إسرائيلي مشترك (ساربيرو، 2022)، حيث يظهر الاهتمام الإسرائيلي مبكرا في اشباع رغبتها التوسعية والسيطرة على المساحات المائية انطلاقا من أهميتها في المراحل المستقبلية، وهذا ما يفسر أيضا توقيع إسرائيل اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع لبنان عام2023 لضمان عمليات البحث وتطوير حقل الغاز الطبيعي البحري "كاريش"، وبذات التوجه في محاولة ترسيم الحدود البحرية مقابل قطاع غزة من خلال اتفاق إسرائيلي مصري فلسطيني لضمان مصالحها من حقوق الغاز المتوقعة في السواحل الفلسطينية مقابل القطاع.

تظهر المحددات السابقة مدى مساهمتها في بناء اللاعبين المركزيين في منطقة الشرق الأوسط انطلاقا من رؤيتهم لهذه المنطقة وقدرتهم على استثمارها في مجالات عدة يمكن أن تعزز من مفهوم الدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه دولهم، وهو ما يعني أن المعادلات السياسية ستبقى رهينة التطورات التي قد تجري باعتبار منطقة الشرق الأوسط جاذبة بما تحويه من مرتكزات أساسية في صراع الدول والأقطاب.

---

[6] - ظهر هذا المصطلح في بداية السبعينيات، ويقصد به المساحات البحرية الممتدة ضمن المياه القارية على امتداد 200 ميل بحري داخل البحار، وهي بمثابة مساحة يتم التوافق عليها ما بين الدول بحيث تمارس فيها الدولة السيادة الكاملة للتنقيب واكتشاف الثروات واستثمارها، سواء على سطح الماء أو في الأعماق، وفي المقابل لا يحق لها أن تمنع الملاحة الدولية أو الملاحة الجوية فوق هذه المساحة، فمثلا إذ كانت المياه الاقليمية لإسرائيل تبلغ 12 ميلا بحريا، فإنها إذ ما وقعت اتفاقا من هذا القبيل مع أي دولة أخرى يمكنها أن تحقق سيادة بحث واكتشاف على المقدرات بعمق 188 ميلا بحريا إضافيا وتستفيد منها. وتعتبر قبرص من الدول الحريصة على توقيع مثل هذه الاتفاقيات، فقد وقعت اتفاقية مع مصر عام2014، وعقدت اتفاقية أخرى مع سوريا عام 2001، واتفاقية ثالثة مع لبنان عام2002.

خريطة رقم (5-11): أبرز خطوط التجارة الدولية في منطقة الشرق الأوسط

المصدر: من عمل الباحث بالتعاون مع فريق رسم الخرائط في قسم نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، الجامعة العربية الأمريكية، 2023.

المبحث الثاني: نظرية المجال الحيوي والانخراط الإسرائيلي بالشرق الأوسط

تدرك إسرائيل منذ نشأتها أن مستقبل وجودها مرتبط بمقدرتها على تحقيق مفهوم القابلية للحياة وسط منطقة شرق أوسطية رافضة لها، بالتالي فقد انصب جل اهتمامها منذ اللحظة الأولى لنشأة المشروع الصهيوني على الحفاظ على أمنها القومي من أي تهديدات داخلية أو خارجية، ما جعلها تسعى إلى عملية تفكيك المتغيرات المحيطة بها انطلاقا من مفهوم نظرية المجال الحيوي.

أولاً: نظرية المجال الحيوي

تنطلق نظرية المجال الحيوي من مرتكز يعتبر الدولة أقرب ما تكون إلى الكائن الحي الذي يبحث دائما عن الاحتياجات التي تساعد في استمراريته بالبقاء أو تعزز حضوره، حيث تسعى الدول إلى تأمين احتياجات مواطنيها بشتى المجالات (الغذاء، الأمن والاستقرار، الدور السياسي ...)، ما يدفع الدولة إلى استخدام قدراتها في السعي لتحقيق هذه الاحتياجات. وهذا ما يفسر أن بدايات ظهور مصطلح المجال الحيوي لأول مرة كان من قبل عالم الأحياء الألماني "أوسكار بيسكال" عام1860 ضمن كتابه "مراجعة أصول الأنواع عند داروين" في محاولة منه لتفسير أنماط الحياة لدى الكائنات الحية (الكعود، 2014).

في عام 1987، أخذ العالم الألماني "فردريك راتزل" المصطلح ذاته، وقام بعملية اسقاط له على تفسير حاجة الدول للبحث عن احتياجات أفرادها، وبذلك اعتبر الدولة بمثابة الكائن الحي الذي تدفعه الظروف أو الضرورة إلى البحث عما يعزز استمراريه بقائها حتى لو أضطر ذلك لاستخدام القوة، الأمر الذي بدأ معه فهم أكثر للنزعة الاستعمارية التي تقوم عليها الدول حتى مسعى الحفاظ على ذاتها حتى وإن كان ذلك على حساب الآخرين (رياض، 2014). وقد قسم راتزل هذا التوجه إلى قسمين:

الأول: جزء ذاتي أطلق عليه "الجزء البيولوجي"، وهو يرتبط بحالة الحراك داخل الدولة نفسها ومكوناتها التي تساهم في عملية البحث عن التوسع، إما نتيجة التركيبة الفكرية أو العقائدية أو الاحتياج للمقدرات.

الثاني: جزء خارجي وأطلق عليه "الجزء المعنوي"، وهو ما يفسر سعي الدولة إلى حضورها خارج الحدود والجغرافيا التقليدية لها، وبالتالي التوسع في جغرافيا الدول الأولى وفقا لطبيعية الاحتياجات وهو ما شكل مدخلا فيما بعد لفهم معنى "الجغرافيا السياسية" للدولة ومسعاها لتحقيق نفوذها خارج جغرافيتها التقليدية.

في كلا الحالتين، فإن هناك معادلة يمكن البدء من خلالها بفهم إطار نظرية المجال الحيوي؛ إذ تشكل العوامل الداخلية بالإضافة للاحتياجات الخارجية قوة يمكن أن تستخدمها الدولة في إطار مساعي تعزيز حضورها الإقليمي والدولي والتنافس مع الأقطاب الأخرى (وشاح، 2008)، وهذا ربما ما يفسر النزعة الأولى التي قامت عليها دولة الاحتلال، فعلى الرغم من أنها دولة نشأت على أرض محتلة، وليست بالأرض الخالصة لها، فإنها حولت من كافة المستوطنين الذين يتم تجميعهم على أرض فلسطين إلى مثابة قوة دافعة لها في البحث عن مستقبل لوجودهم واستمرارية الكيان الاستعماري الذي أقامته على أرض فلسطين، وحاول بذلك المشروع الصهيوني إعطاء أساس جغرافي ينطلق منه اليهود في الدفاع عن رؤيتهم (أبو شنب، 2022). فنظرية المجال الحيوي منحت الكيانات السياسية زخما للتوسع الإقليمي من منطلق أن الدولة التي تعزز حدودها السياسية تمنحها قوة الحياة ودليل على نموها وقدرتها على التأثير المستقبلي.

يقدم "راتزل" في نظريته أن الدولة تسعى من خلال تعزيز مجالها الحيوي إلى البحث عن حلول للعديد من الاشكاليات التي تعاني منها على الأرض الموجودة عليها فعليا، فبقاء انحسارها على الجغرافيا فقط، يجعلها تتقوقع على ذاتها، في حين تعزيز نظرتها التوسعية عبر جغرافيا الدول الأخرى يمنحها قدرة على تحسين موقعها وعلاقاتها وهذا يمثل المنطلق الأساس لمفهوم الجيوبولتيك، إذ شبه علاقة الحدود بالتأثير بالزئبق حيث يمكن للدولة أن تعزز من حضورها وفقا لقدراتها على التكييف والتشكل وفقا لطبيعة المعطيات التي تسمح بذلك، فالحدود الجغرافية فعليا لا تشكل سوى نطاقا مفاهيما للدولة ذاتها، فيما يشكل تأثير الدولة تعريفيا واقعيا لقدراتها وقوتها في صياغة المعادلات في الخارطة السياسية.

ولإشباع أهداف النظم السياسية التي تدير الدولة، تشير النظرية إلى أن هناك انعكاس واضح ما بين الاحتياجات الفعلية وما بين الرغبة التي تشكل دافعا قويا للوصل إلى ما يطلق عليه بـ"المدى" (Raum)، ففي الحالة الأولى يكون هناك حسابات مادية، وفي الثانية ترتبط إلى جانبها ما يسمى بـ"المجال الحيوي" (Lebensraum) وهو مزيد يجمع ما بين الجغرافي والبيولوجي ليتشكل معها مفهوم الجيوبولتيك أو الجغرافيا السياسية، ويستند "راتزل" في تفسير

ذلك إلى مبدأ كارل ريتر (Carl Ritter)[7] الذي يقول:" إن الحضارة البشرية ما هي إلا وجود عضوي داخل الطبيعة، تنمو وتولد وتنضج ثم تموت"، وهذا ما تخشاه الكيانات السياسية من أن إبقاء نفسها في إطار محدود من الجغرافيا دون القدرة على تحقيق حالة التأثير في المحيط أو الإقليم من شأنها أن تجعل منها تموت، وبالتالي هي تبحث عن معادلات جديدة تستخدم فيها القوة في أوقات أو العلاقات في أوقات أخرى، وهي محاولة متقدمة في تفسير المباديء التي تعمل عليها الدول من شن الحروب أو توقيع الاتفاقيات.

تعد ألمانيا، من أوائل الدول التي استخدمت نظرية المجال الحيوي، ففي أعقاب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى (1914-1918) سعت الدول المنتصرة وبالتحديد بريطانيا وفرنسا على فرض اتفاقية فرساي التي أخذت منها أقاليم متعددة وضمنها للدول الأخرى من بينها ميناء "دانزينغ"، هذه النتيجة دفعت "أدولف هتلر" إلى الاعتماد على مبدأ جديد في التعامل مع هذا الواقع وهو ما سطره في كتابه "التوجه ناحية الشرق أو السياسة الشرقية"، حيث قدم فيه رؤيته بالاعتماد على نظرية المجال الحيوي لتوفير الموارد التي تمكن ألمانيا من البقاء حيه، وهذا ما ظهر خلال الحرب العالمية الثانية (1918-1939) إذ سعت ألمانيا لإنشاء امبراطورية استعمارية موازية للإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، وقد طبق هتلر ذلك من خلال مبدأين؛ الأول: تنمية المجتمع الداخلي بتشجيع الزيادة السكانية لألمانيا عبر سياسية تعزيز الانجاب وهو ما يعني القدرة على حماية أراضي الدولة وحماية مستعمراتها. والثاني وهو مبدأ النازية من خلال قتل السكان للدول أو المناطق التي يتم احتلالها بهدف الحفاظ على الجنس الألماني النقي.

النموذج الثاني في استخدام الدول لنظرية المجال الحيوي، تطبيق ذلك لدى استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية المعاصرة خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية لمنع امتداد الاتحاد السوفيتي، إذ قدمت أمريكا نفسها باعتبارها المدافع عن القيم الإنسانية والحضارية وتحرير الشعوب، واستخدمت لتحقيق ذلك وسائل وأدوات عدة وصلت لحد الحروب العسكرية كما جرى

---

[7] - **كارل ريتر (Carl Ritter):** عالم جغرافيا ألماني (1779 – 1859)، يُعتبر احد مؤسسي علم الجغرافيا الحديث، ساهم في تقديم تفسير العلاقة بين الإنسان وبيئته، عرف الجغرافيا كعلم تجريبي، وأكد أن منهجيتها تتطلب الانتقال من ملاحظة إلى أخرى، وليس من رأي أو فرضية إلى ملاحظة، على الرغم من اقتناعه بوجود قوانين جغرافية، إلا أنه لم يعطي أهمية خاصة لتحديد هذه القوانين بشكل واضح، بل شدد بدلاً من ذلك على أهمية استخدام جميع العلوم لتوضيح طبيعة الجغرافيا التي تُعَد في رأيه فريدة. وبالتالي تركزت مساهماته في دمج العناصر الثقافية والاجتماعية في دراسته للجغرافيا، وهو يروج لفكرة أن البيئة الجغرافية لا تؤثر فقط على الحضارة والثقافة، بل يؤثر تطورها على تشكيل وتحويل البيئة الجغرافية أيضا. ساهم بشكل كبير في تطوير وتوجيه مجال دراسة الجغرافيا نحو فهم أعمق للتفاعلات المعقدة بين الإنسان وبيئته، وبالتالي شكل أرضيه أكثر استطاع من خلالها بعد ذلك "راتزل" تقديم ربط ما بين السياسية والجغرافيا وبالتالي تشكيل المباديء الأولى هو فهم الجغرافيا السياسية.
مبدأ كارل ريتر في الجغرافيا يُعرف باسم "الدوران الحضاري" أو "مبدأ الثقافة الجغرافية"، وهذا المبدأ يعبر عن وجهة نظره في علاقة التأثير المتبادل بين البيئة الجغرافية والحضارة الإنسانية. وفقًا لمبدأ ريتر، يؤثر البيئة الجغرافية بشكل مباشر على تطوير الحضارة والثقافة الإنسانية. وبالمقابل، يؤثر تطور الحضارة والثقافة في تحويل وتشكيل البيئة الجغرافية. بالتالي البيئة الجغرافية ليست مجرد مجموعة من العوامل الطبيعية مثل المناخ والتضاريس والموارد الطبيعية، بل تشمل أيضًا العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. هذا المبدأ يُظهر كيفية تفاعل الجوانب الطبيعية والإنسانية في تشكيل الهوية الجغرافية للمناطق والمجتمعات. وهو مبدأ أثر بشكل كبير على تطوير مجال دراسة الجغرافيا وفهم التفاعلات المعقدة بين الإنسان وبيئته.

في أفغانستان والعراق، والقوة الاقتصاد في أحيان أخرى، والسيطرة على الكثير من الموارد في الشرق الأوسط، حتى استطاعت أن تعيد تشكيل مفهوم القطب الواحد بالعالم عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وبذلك أوجدت لها حيزا جيوسياسيا لتحقيق مبدأ الهيمنة الأمريكية واستمراريتها[8].

يرى الباحث أن نظرية المجال الحيوي، تشكل مدخلا تفسيريا مهمًا في طبيعة المعادلات التي تقوم عليها العلاقات السياسية لفهم كيفية تأثير العوامل الجغرافية والثقافية والاقتصادية على تطور وديناميات العلاقات بين الدول، ومن أبرز ملامح فهم هذه النظرية في العلاقات السياسية:

1. **تشكيل الهوية الوطنية والثقافية للدول**: يمكن أن تسهم العوامل الجغرافية والطبيعية في تشكيل هوية الدولة والشعب. على سبيل المثال، قد يكون التضاريس والموارد الطبيعية محددًا لنمط حياة الشعوب واقتصادها، مما يؤثر على تشكيل الثقافة والهوية الوطنية.
2. **التعاون والصراع على الموارد**: تؤثر العوامل الجغرافية مثل الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية في تشكيل العلاقات بين الدول، وقد تكون المناطق الجغرافية المشتركة بين دول محددة مكانًا للتعاون أو للصراع حول الموارد مثل المياه والنفط.
3. **الحدود والترابط**: يؤثر توزيع الحدود الجغرافية على علاقات الدول والترابط بينها. فالحدود الطبيعية مثل الجبال والأنهار قد تكون عوامل تحدد تدفق التجارة والتواصل بين الدول.
4. **الأمن والاستقرار**: يمكن أن تكون العوامل الجغرافية والبيئية محددة للأمن والاستقرار، فالمناطق الجغرافية المحيطة بموارد طبيعية قيمة قد تشهد صراعات وتوترات بين الدول للسيطرة على هذه الموارد.

---

[8] - استخدمت الولايات المتحدة ثلاثة نظريات في تعزيز مجالها الحيوي؛ **النظرية الأولى: نظرية ماهان 1890(ألفرد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan)**، وهو ضابط بالبحرية الأمريكية وتقوم نظريته على أهمية القوة البحرية بهدف التأثير على العالم من خلال هذه القوة، وقد استطاع من خلال خطته بناء قوة بحرية للولايات المتحدة الأمريكية تتمركز في البحر على مستوى العالم بقدرات هجومية عالية، ساهمت في تحقيق الانتصار لأمريكا في الحرب العالمية الثانية، واستمر تأثيرها لوقتنا الحاضر في تعزيز الوجود الأمريكي البحري باعتباره القوة الأكبر عالميا.

النظرية الثانية: نظرية الفريد ماكندر1904 (Halford John Mackinder)، وهو عالم جغرافيا بريطاني، وأحد مؤسسي (الجيوبوليتك)، ينطلق في نظريته من أن المياه تشكل ثلاثة أرباع الكرة الأرضية، ولأن اليابسة يمكن تملكها من قبل الدول، لا تمتلك الدول قدرتها على تملكها، وبالتالي يمكن للدول القوية استخدامها في الوصول إلى أهدافها خصوصا في ظل الحروب والأزمات من خلال السيطرة على الموانيء والمضائق والممرات البحرية، وهذا يمنحها قدرة على الانتصار في أي مواجهة عسكرية. وبالتالي تتلخص النظرية في أن من يستطيع السيطرة على المناطق الرئيسية من البحار يمكنه السيطرة على العالم والتحكم به. وهذا ما سعت له الولايات المتحدة الأمريكية من خلال امتداد الأسطول البحري لها وتمركزه في أكثر المناطق حساسية واستراتيجية بالعالم.

النظرية الثالثة: نظرية يكولاس سبيكمان 1944 (Nicholas J. Spykman)، وهو عالم هولندي أمريكي جيوستراتيجي لقب بـ"أبو علم الاحتواء"، تعتبر نظريته أساس إدارة السياسة الدولية في العالم، وتنطلق من مبدأين؛ الأول: إيجاد نظام عام لخلق توازن بين القوى في العالم، وهذا تم من خلال إنشاء هيئة الأمم المتحدة، باعتبارها مظلة لإدارة سيطرة القوى العظمى على العالم. والمبدأ الثاني يقوم على أن من يستطيع أن يسيطر على الهلال الداخلي ويقصد بها (غالبية أوروبا والعالم العربي وإيران وأفغانستان والصين وجنوب شرق آسيا وكوريا وشرق سيبيريا)، التي تشكل أكبر كثافة سكانية وأكبر مصدرا للموارد، يستطيع أن يسيطر على باقي العالم، وهذا يفسر المسعى الأمريكي في محاولات التحكم والسيطرة على هذه المنطقة.

5. **تأثير القوى الكبرى**: يمكن أن تؤثر العوامل الجغرافية على توزيع القوى الكبرى والتحالفات السياسية، مناطق ذات أهمية استراتيجية من الناحية الجغرافية قد تكون محورًا للصراعات والمفاوضات بين القوى الكبرى.
6. **التحولات الديموغرافية**: يمكن أن تؤثر العوامل الجغرافية مثل النمو السكاني وتوزيع السكان على العلاقات السياسية، بالتالي أي تغيرات في تركيب السكان قد تؤدي إلى تغيرات في التوازنات السياسية والنفوذ.

بالتالي فإن نظرية المجال الحيوي تساهم في فهم كيفية تأثير الجغرافيا والبيئة والثقافة في تشكيل العلاقات السياسية بين الدول والمجتمعات، وكيف يمكن أن تشكل هذه العوامل أسسًا للتعاون أو الصراع في الساحة الدولية.

ثانياً: المجال الحيوي في الرؤية الإسرائيلية

يشكل البعد الأمني المرتكز الأساس الذي قامت عليه إسرائيل في رؤيتها تجاه الشرق الأوسط باعتباره يوفر لها الحماية وسط منطقة صراع مستمر، وباعتبارها دولة احتلال وليس بالدولة الأصلانية، دفعها هذا إلى حالة من الحراك الجيوبولتيكي وفقا لمتطلبات الحالة السياسية والأمنية، وسعيا لتحقيق الأهداف التي قامت عليها بتشكيل وطن قومي لليهود، وهذا قد يتناغم أيضا مع الشعارات التي رفعت أن مستقبل دولة إسرائيل "من النيل إلى الفرات"(سرحان، 2009)، كدليل واضح على أن الأطماع التي تقوم عليها الحركة الصهيونية تتخطى مجرد أرض فلسطين، فالوجود على أرض فلسطين يمثل المنطلق الأساس، أما حدود الدولة اليهودية فهذا قد يكون ضمن معادلة مركبة ما بين الاعتقاد الفكري الديني وما بين الحاجة السياسية والأمنية، ما يعني أن الحدود الجيوسياسية لها ستبقى مرهونة لأي احتياجات متغيرة.

فالمجال الحيوي لإسرائيل يُشير إلى المناطق والأماكن التي تعتبرها إسرائيل ضرورية للحفاظ على أمنها واستقرارها، هذه المناطق تتضمن مناطق عسكرية واستراتيجية وأماكن ذات أهمية جيوسياسية بالنسبة لدولة الاحتلال، يمكن أن يشمل المجال الحيوي لإسرائيل المناطق الحدودية، والمناطق الاستراتيجية مثل الجولان المحتل ومنطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، والأماكن التي تحتوي على مصادر مهمة مثل المياه والموارد الطبيعية والطاقة.

خريطة رقم (6-11): المهددات الوجودية لإسرائيل في الشرق الأوسط

المصدر: من عمل الباحث بالتعاون مع فريق رسم الخرائط في قسم نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، الجامعة العربية الأمريكية، 2023.

تنطلق إسرائيل في مجالها الحيوي بثلاثة محددات:

الأول: العيش في بيئة صراع معادية؛ وبالتالي فهي تواجه خطرا على وجودها، وأن الدول العربية (الأعداء) يرغبون بتدميرها، هذا المحدد يتعزز ضمن إطارين؛ الأول مرتبط بالنظرة الأساس من إسرائيل، فهي دولة معادية ومحتلة لأرض عربية إسلامية، وبالتالي جميع الاتفاقيات والمعاهدات التي توقعها ما زلت ترتبط بالمستويات الرسمية ولم تستطع الوصول لحالة القبول الشعبي. والإطار الثاني؛ أن تجربة مرحلة الربيع العربي أثبتت أن النظم السياسية في الدول العربية لا يمكن الرهان عليها دوما، فهذه الأنظمة يمكن أن تتغير في ظل ظروف معينه، وبالتالي يمكن أن يشكل ذلك خطرا داهما على إسرائيل (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017).

يطرح عاموس يادلين، رئيس معهد دراسات الأمن القومي في إسرائيل، بدراسة له تحت عنوان: "بيئة إسرائيل الاستراتيجية في السنوات 2011-2015 وتوصيات للسياسة الإسرائيلية في السنوات 2016-2020"، الرؤية التي يمكن على إسرائيل أن تتعامل معها في أعقاب التحولات التي شهدتها المنطقة العربية بعد الربيع العربي، حيث يشير إلى أن هناك

أدوار بدأت تبرز للتيارات الفكرية أو الجماعات الدينية والسياسية في المنطقة العربية، هذا التحول يدفع باتجاه أن تفكر إسرائيل في إعادة تبني استراتيجية مواجهة التهديد الأساسي الذي يمكن أن تواجهه مستقبلا، بمعنى أن حالة النظم السياسية في منطقة الشرق الأوسط غير ثابته. بالتالي هذا يشكل دافعا لإسرائيل، وفقا ليادلين، أن تذهب باتجاه تعزيز تحالفاتها مع بعض الدول العربية، والعمل على عزل دول أخرى في المنطقة من بينها إيران، من خلال التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل المرجعية الأساسية للسياسات في الشرق الأوسط (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017).

هذا يقودنا إلى معرفة دور المحدد الأول المرتبط باستشعار إسرائيل حالة العداء المتواصلة في الشرق الأوسط لها، وأنها لم تستطع حتى اللحظة تغيير هذه الصورة حتى في ظل توقيع اتفاقيات تطبيع مع النخب السياسية للعديد من الدول العربية، لأن حالة النظم السياسية القائمة لم تعكس نفسها من خلال قنوات ديمقراطية.

الثاني: التفوق العسكري الذاتي أساس الحماية المستقبلية؛ رغم شح المعلومات المرتبطة بقطاع الانتاج العسكري الإسرائيلي باعتباره من أسرار الأمن القومي لها، إلا أن معطيات تقديرية تشير إلى أن عدد الشركات المصنعة للسلاح فيها يصل إلى ألف شركة، توفر فرص عمل لنحو 250 ألف إسرائيلي، وتبرم صفقات مع 130 دولة بمعدل 9 مليارات دولار سنويا، 35% من صفقات السلاح توقعها مع دول أوروبية وبأمريكا الشمالية، و2% في أمريكا اللاتينية، و63% في آسيا والباسيفيك وأفريقيا (الجزيرة نت، 2021).

يرتكز التفوق العسكري الإسرائيلي على أمرين؛ الأول متمثل في حجم ونوعية الإنتاج العسكري حيث تتفوق إسرائيل على الكثير من الدول في عدد من الأنظمة العسكرية من بينها صناعات الريبوت، والطائرات المسيرة دون طيار، وأنظمة التحكم والسيطرة عن بعد، والرادارات، وتقنيات الحرب الإلكترونية، ومنظومة الدفاعات الجوية التي تعرف بمنظومة القبة الحديدة ومقلاع داوود التي طورتها الصناعات العسكرية الإسرائيلية، إضافة إلى ما يتعلق ببرامج التجسس وفي مقدمتها برنامج بيغاسوس، والذكاء الاصطناعي، فقد ارتفعت صادرات الهايتك الإسرائيلي في عام 2021 بنسبة 20% إلى 140 مليار دولار(العربي الجديد، 2021).

الأمر الثاني الذي ترتكز عليه إسرائيل في تفوقها العسكري هو برنامجها النووي الذي يعتبر من الأسرار الأمنية لإسرائيل، ويثير جدلا واسعا حول تأثيراته المحتملة، فقد أدركت

إسرائيل أن امتلاكها السلاح النووي سيشكل لها معادلة رد في ظل حالة العداء التي تواجهها بالمنطقة، حيث تظهر المراجع التاريخية إلى أنه منذ عام 1948 باشرت إسرائيل في إنشاء هذا البرنامج ومر بالعديد من مراحل البناء والتطوير(مسعودي، 2018)، وبالتالي فإن امتلاك إسرائيل للبرنامج النووي من شأنه أن يفرض حضورها في منطقة الشرق الأوسط ضمن أمرين؛ الأول تحقيق معادلة الردع. والثاني قدرتها في التأثير على القدرات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط من خلال تهديدها لأي قوى عسكرية تحاول البروز، وهذا ما يمنحها صمام أمان للمستقبل، وقد يكون مدخلا منها أمام مقايضة الكثير من الدول العربية ضمن معادلة السلام مقابل الأمن.

الثالث: صعوبة الحسم بالضربة العسكرية، أدركت إسرائيل أنها لن تستطيع حسم الصراع مع الدول العربية من خلال الحروب العسكرية، وقد جربت ذلك في الماضي، فبعد حرب 1967، شهد الصراع العربي الإسرائيلي تحولًا واضحًا نتيجة تداخل عوامل متعددة؛ من أبرزها الظهور المتزايد لإسرائيل ودورها الاستراتيجي المهم في تصور السياسة الأميركية، حيث أدى ذلك إلى تكوين تحالف استراتيجي متين معها، وعلى مدى الستة عقود الماضية، برزت إسرائيل كشريك أقوى وأكثر استقرارًا مقارنةً بأي تحالفات أخرى في منطقة الشرق الأوسط، سواء كانت هذه التحالفات على مستوى إقليمي أو دولي. هذا أحدث تغيير كبير في "الإدراك الرسمي العربي" لإسرائيل وطبيعة الصراع معها. هذا التغيير أدى إلى توجه مصر في البداية بقيادة الرئيس السادات نحو عملية التسوية والتطبيع، وبدأت الأنظمة العربية تدريجياً تنحو ذات المنحى حتى مع الفارق الزمني بين كل مرحلة وأخرى، إلا أن واشنطن لعبت الدور الرئيسي في تصميم وإدارة هذه العمليات، واستفادت منها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة (جبريل، 2022).

في المقابل، باتت تدرك إسرائيل أن استخدامها للقوة العسكرية يجب أن يكون محدودا، باعتبار أن هناك بدائل أخرى تحقق مصالحها خصوصا في دمجها كحليف مهم في السياق الإقليمي. وهذا هو الهدف الذي سعت له واشنطن أيضا لضمان حماية إسرائيل وتفوقها على باقي دول المنطقة، بالإضافة إلى بناء شرعيتها الإقليمية تدريجيًا، في المقابل يتم تفكيك الهياكل العربية والإقليمية، لإضعاف القضية الفلسطينية من عمقها العربي والإسلامي ومنح إسرائيل الوقت الكافي لإقامة الدولة اليهودية وفقا للمشاريع التي تطرحها.

ثالثاً: عقيدة الأطراف مدخلاً للمجال الحيوي

سعت إسرائيل في المراحل الأولى لتأسيسها إلى تطوير استراتيجيات بهدف كسر حالة العزلة التي قد تواجهها في منطقة الشرق الأوسط، فلجأت إلى أطلق عليها بـ"عقيدة الأطراف" (Periphery Doctrine)، والتي تبناها بن غوريون واعتمد عليها كأساس لهندسة الدخول إلى المنطقة في ظل ما كان يعرف في ذلك الوقت القومية العربية بقيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، فجوهر هذه العقيدة يقوم على مقاربتين؛ الأولى: بناء علاقات مع دول إسلامية غير عربية ودول غير إسلامية، فمثلا استطاعت إسرائيل من بناء علاقات مع إيران الشاه وتركيا وأثيوبيا في ذلك الوقت باعتبارها دولة إسلامية غير عربية وخارج مفهوم المشروع القومي العربي. والمقاربة الثانية تقوم على تشكيل تحالفات وعلاقات مع الأقليات والجماعات الاثنية في العديد من المناطق والتركيز على تلك الجماعات التي تعتبر جزء من الدول العربية مثل الأكراد في العراق والموارنة في لبنان والبربر في المغرب العربي وغيرها من جماعات، حيث ركزت في علاقاتها على دعمها في الحصول على حقوقها الكاملة باعتبارها فئات مهمشة في تلك المجتمعات (نيقولا، 2017).

الهدف الأساس لإسرائيل لاستخدام هذه الاستراتيجية هو ضمان أمرين؛ الأول تطويق الدول العربية في المنطقة من خلال الدول غير العربية المحيطة فيها، وهذا من شأنه أن يحقق حالة ضغط عليها وخلق حالة من العداء داخل منطقة الشرق الأوسط من داخل مكوناتها. الأمر الثاني، إحداث حالة قلاقل داخلية وعدم استقرار تجعل من هذه الدول البحث عن مخارج للتعامل مع هذه القلاقل، خصوصا عندما تصل الأمور إلى حالة من الصدام أو القتال الأهلي الداخلي ما بين الطوائف والأقليات داخل هذه الدول. وقد نجحت إسرائيل من خلال هذه الاستراتيجية بخلق حالة من الخوف للدول العربية ونظمها السياسية التي دفعتها في مراحل معينه إلى البحث عن شراكة مع إسرائيل بدل العداء للتخلص من هذه المخاوف بعد تعظيم الخطر الإيراني باتجاه الشرق الأوسط.

تنفيذاً لهذه الاستراتيجية، سارعت إسرائيل على الفور بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى الاعتراف باستقلال دول آسيا الوسطى، وبناء علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية معها، كذلك الحال استغلت إسرائيل "الربيع العربي" والاضطرابات التي صاحبته لتقديم دعمها للجماعات المسلحة في سوريا والعراق والسودان بهدف تشكيل مدخل لها يحول دون قيام نظم ديمقراطية يمكن أن تشكل تهديدا لطبيعة العلاقات التي نسجتها مع الأنظمة السياسية التي سقطت، أو إعادة تدعيم وتعزيز القضية الفلسطينية، فيما استغلت حدة الصراع بين الفصائل السنية والشيعية في

مناطق الخليج لدخولها بمرحلة جديدة من العلاقات مع الدول العربية الخليجية تقوم على مبدأ الشراكة في مواجهة التهديدات الإيرانية وبرنامجها النووي.

يمكن فهم كيف أسست "عقيدة الأطراف" في تعزيز المجال الحيوي الإسرائيلي، من خلال:

- **تشكيل البنية الأساسية للوطن القومي لليهود**: فقد سهلت عقيدة الأطراف على تحقيق الاعتراف المبدئي بأحقية إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين من خلال قدرتها على تشكيل علاقات مع دول إسلامية غير عربية وغير إسلامية، وتخطي المرحلة الأولى من مرحلة تأسيسها وهي الأصعب على الكيان في تثبيت دعائمه على الأرض الفلسطينية، ثم الانطلاق باتجاهات مختلفة حتى وصل الحال إلى بناء علاقات متعددة وتوقيع اتفاقيات سلام للدول العربية التي كانت تعتبر معادية لإسرائيل في ذلك الوقت.
- **الجلب والاستقطاب لتعزيز الاستيطان**: شجعت هذه الاستراتيجية من خلال مخرجاتها الحركة الصهيونية في العالم على تنظيم الهجرة اليهودية من دول العالم إلى فلسطين، وبالتالي تعزيز البعد الديموغرافي على حساب الوجود الفلسطيني.
- **الهوية اليهودية للدولة**: من خلال تحويلها إلى المكان الجامع لكافة يهود العالم، فوفقا للوكالة اليهودية فقد تم جلب 70 ألف يهودي خلال عام 2022 فقط من 70 دولة في العالم، وهو العدد الأكبر الذي يسجل في نسبة هجرة اليهود المستوطنين إلى إسرائيل منذ ما يزيد عن 23 عاما، وبالتالي يمكن أن يحقق ذلك مفهوم تحويل إسرائيل إلى المركز الأساس لتجمع يهود العالم، وبالتالي صهرهم في بوتقة واحدة تحت مسمى الهوية اليهودية، التي تدافع عن مصالحهم وتطلعاتهم (i24nwes,2022). إضافة إلى ذلك فإنه يمكن أن تشكل إسرائيل بهويتها اليهودية نقطة تواصل لليهود في العالم بغض النظر عن أماكن تواجدهم، وهذا يمكن أن يحولها إلى ما يمكن أن يطلق عليه بدولة المركز أو القلب ليهود العالم.
- **الأمن القومي للحماية:** تعتبر الساحتين الإقليمية والدولية امتدادا مهما لحماية الأمن القومي لإسرائيل، فقدرتها على تشكيل التحالفات وبناء العلاقات من شأنه أن يقلل من مصادر العداء لها من جانب، ومن جانب آخر مواجهة أي تحديات مستقبلية، وهذا ما قامت عليه إسرائيل ضمن استراتيجية المجال الحيوي التي عملت عليها، فإسرائيل تجد نفسها وسط بحر من التهديد المتغير في ظل التحولات السياسية التي يشهدها العالم، وبالتالي تقليل نسب العداء من خلال تشكيل التحالفات العربية يمثل منفذا نحو الاستقرار والتركيز على مناحي أخرى يمكن من خلالها تقوية وجودها، وهذه التهديدات سواء

التقليدية أو غير التقليدية تجعلها تنتهج استراتيجية دفاعية قد تشتمل على البعدين العسكري أو السياسي لتحقيق مبدأ الأمن القومي لها(آيزنكوت، وسيبوني، 2022).

- **الانخراط بالمحيط العربي:** استطاعت إسرائيل توظيف عقيدة الأطراف لتسهيل انخراطها بالمجال الحيوي في المنطقة العربية، مستخدمتا نموذجين لإحداث حالة من التغيير في الصورة النمطية لها كدولة احتلال، الأولى وهي تقديم نفسها على أنها دولة تقبل التعايش مع المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام1948 أو ما تطلق عليهم إسرائيل "المجتمع العربي داخل إسرائيل"، وهذا النموذج تحاول أن تقدمه دوما من خلال ما تطلق عليه ببوابة الديمقراطية للعيش داخل الدولة والمشاركة بالتمثيل في المؤسسات عبر صندوق الاقتراع، وهو إحدى الخدع الإسرائيلية كما يصفها "أريك رودنيكي"، مدير مشروع برنامج "كونراد أديناور للتعاون اليهودي العربي"، في مقال نشره مركز ديان لدراسات الشرق الأوسط، شرح فيه أيضا تغيير موقف فلسطيني48 أنفسهم من رفضهم المعلن لأي اتفاقيات ما بين إسرائيل ودول عربية بعد حرب 1967، ثم تغير موقفهم تغير بشكل جذري حول اتفاقية التطبيع مع الأردن(عربي21، 2021)، هذا يعني أن إسرائيل استطاعت أن تحدث حالة من التغير بمفهوم الامتداد للهوية ما بين الفلسطينيين والعرب وبالتالي القبول بالكيان الاسرائيلي كجزء من المكون المكاني بالمنطقة.

الفصل الثالث

اتفاقيات أبرهام والمستقبل الوجودي لإسرائيل بالشرق الأوسط

تمهيد

عمدت إسرائيل منذ الإعلان عن إقامتها عام 1948، إلى مد العديد من جسور العلاقات مع المحيط الإقليمي العربي، انطلاقًا من هدفين رئيسيين؛ الأول: القدرة على تفكيك الموقف الموحد الرافض لها عربيا وإسلاميا، لأن في استمراريته تبقى الخشية كبيرة على مستقبل الوجود الإسرائيلي بالمنطقة من جانب، ومن الجانب الآخر تفكيك هذه البنية يمنع استمرارية توفير الحاضنة الداعمة للقضية الفلسطينية، الأمر الذي يسهل عملية التفرد اللاحقة بالفلسطينيين وتنفيذ المخطط الاحتلالي بإقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين. أما الهدف الثاني: فيتمثل في أن إقامة العلاقات من شأنه ان يعزز الوصول الإسرائيلي إلى العمق الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط وبالتالي إمكانية توفير مقومات البقاء من خلال المقدرات التي تتوفر في هذه المنطقة، لأنها ستشكل سبيل التأثير في دنميات العلاقات السياسية وحركتها عبر الاقطاب العالمية المتنافسة في السيادة على العالم.

يناقش هذا الفصل، مجموعة من المحاور التي من شأنها أن ترسم المسارات التي عملت عليها إسرائيل لتحديد مستقبل وجدها في منطقة الشرق الأوسط، ففي المحور الأول يعرج الباحث على خلفيات ومحطات العلاقات الإسرائيلية العربية بهدف محاولة فهم العقلية الإسرائيلية في هذا المسار. في حين يحاول المحور الثاني نقاش اتفاقيات أبرهام بشكل خاص من حيث البيئة السياسية والدافعية والمحددات التي أوجدتها باعتبارها محطة مختلفة عن باقي محطات العلاقات الاسرائيلية العربية. أما المحور الثالث فيحاول أن يقدم قراءة لمستقبل الوجود الإسرائيلي عقب هذه الاتفاقيات وما هي التأثيرات المحتملة على هذا الوجود وأشكاله ضمن مجموعة من السيناريوهات التي يقدمها الباحث بناء على المدخلات.

المبحث الأول: مراحل الوجود الإسرائيلي

أولا: المرحلة السرية (ما قبل 1948 – 1972)

بدأت ملامح إسرائيل بالتشكل كدولة بعد إعلان بريطانيا انتهاء الانتداب على فلسطين عام 1947، حيث طلبت بريطانيا من الأمم المتحدة التدخل لحل الصراع بين الفلسطينيين واليهود، خلال هذه المرحلة، أي ما قبل الاعلان الرسمي عن قيام دولة الاحتلال، عمدت إسرائيل إلى نسج العديد من العلاقات السرية التمهيدية لها لتشكيل الدعائم الأولية، فبدأت بعلاقات سرية مع دول، وطوائف، وأقليات، أو شخصيات بارزة في المنطقة العربية (Podeh, 2021). في أعقاب حرب1948 وتهجيرها للفلسطينيين بدأت تتكشف أكثر أهداف الحركة الصهيونية، أدى ذلك لقطع بعض العلاقات السرية، فيما استمرت علاقات مع أطراف أخرى تحت مسميات وأشكال مختلفة لكنها بقيت ضمن طابعها السري، وقد لعبت بريطانيا دورا مهما في هذه المرحلة من التشبيك للعلاقات والمفاوضات باعتبارها الممر الأولي لوجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة، إذ استخدمت نفوذها السياسي والاستخباراتي لتحقيق ذلك.

تقوم الرؤية الإسرائيلية للسلام ضمن ثلاثة مسارات؛ الأول: إطلاق حوار وتغيير مواقف مع الأطراف التي كانت ضمن محور النزاع أو الصراع سابقاً، وبالتالي الهدف منه أن يتم التوافق على إيجاد موقف مشترك على أرضية إنهاء الصراع والبحث عن آليات تعاون. أما المسار الثاني: فهو مع الأطراف الأخرى التي لا تعترض على الوجود الإسرائيلي، لكنها كانت ضمن حالة رفض عامة، وتغيرت أو تبدلت الظروف وبالتالي أصبح من الممكن التعاون والعمل ضمن نموذج جديد. أما المسار الثالث: المتمثل في الأطراف التي تبحث عن دور مستقبلي يمكن أن يكون من خلال بناء العلاقة مع إسرائيل، وهذه الدول هي من تبحث عن إيجاد العلاقة (عوض، 1988).

وتشير الكثير من المراجع والدراسات إلى أنه يمكن فهم الدوافع الإسرائيلية من هذه المرحلة من خلال عدة منطلقات:

1. **المنطلق الأمني الاستخباري**: فمرحلة استكشاف التركيبة الجغرافية والفكرية والديموغرافية للمنطقة العربية وارتباطات القضية الفلسطينية لم يكن بتلك السهولة، خصوصا لكيان ينشأ في بيئة رافضه له، وهذا عزز من المساعي التي انطلقت من خلالها الجهود الاستخباراتية لفهم سيناريوهات المرحلة وكيفية التعاطي معها بهدف

تأسيس الكيان الإسرائيلي، بالتالي حاول الكيان من خلال هذه العلاقات جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التي يمكن أن يبني عليها رؤيته المستقبلية ومنهجية التعامل معها.

2. **محاولات الاختراق**: تدرك إسرائيل أن وجودها ككيان محتل لن يحقق لها الأمن والاستقرار أو القبول دفعة واحدة، ومن الصعب عليها أن تتعامل مع المركبات الجيوسياسية في المنطقة بشكل متوازن، فهي سعت إلى استخدام مرحلية العلاقات، وتفكيك الخصوم ليسهل عملية الاختراق وبناء المصالح، وهذا لا يتم إلا من خلال مراحل المفاوضات السرية والبحث عن القواسم المشتركة.
3. **مرحلية العلاقات**: وضعت إسرائيل مفهوم العلاقة ضمن مستويات مرحلية تسهل عليها القدرة على الاختراق، بدأتها بالأشخاص ثم الجماعات إلى أن وصلت إلى الكيانات السياسية، وكذلك الحال انتقلت من الدوائر التقليدية ذات الارتباط الجغرافي المباشر إلى الدوائر غير التقليدية، وغلب على طبيعة هذه العلاقات بالبعد الزماني المرتهن ببعض الظروف السياسية أو الميدانية أو المتغيرات في المعادلة الإقليمية والدولية. فقد سعت إسرائيل في هذه المرحلة إلى توقيع اتفاق سري أولي مع الأردن عام1950، بهدف منع أي احتكاك ما بين الجانبين مدته 5 سنوات، والعمل على إقامة لجان مشتركة للبحث في إمكانية تسوية شاملة فيما بعد (العربي الجديد، 2021).
4. **جلب اليهود من العالم**: تمثلت أحد مهام العلاقات السرية في هذه المرحلة على محاولة جلب أكبر قدر ممكن من يهود العالم إلى أرض فلسطين، فعلى سبيل المثال نفذت أجهزة الموساد والاستخبارات العسكرية الإسرائيلية اتصالات سرية مع المغرب خلال فترة حكم الملك الحسن الثاني، حيث قدم التسهيلات لعملية استجلاب ما يقرب من مائة ألف يهودي مغربي في عملية أطلق عليها اسم عملية "ياخين" بين عامي 1961 و1964 (العربي الجديد، 2021).

أبرز ما اتسمت به هذه المرحلة، إدارتها بشكل كامل من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية، باعتبارها أشبه بالمهمات العسكرية السرية التي تقوم على حسابات حساسة في التواصل لضمان تحقيق الأهداف التي وضعت لها، وهذا ما يفسر اعتبارها ذات طابع زماني قد يكون مؤقتا أو مرتبطا بهدف التحقيق ثم تتوقف أو يتغير نمطها بتغير الهدف ومرحليته، وبالتالي لا ينتج عنها تفاهمات علنية أو إقرار من الأطراف بشرعية الاحتلال أو اتخاذ مواقف سياسية بهذا الاتجاه ما يعني عدم مغادرتها أروقة المؤسسات الأمنية لطرف الآخر أيضا.

ثانياً: كسر حاجز الرفض العلني

هي المرحلة الثانية من محطة العلاقات الإسرائيلية العربية، حيث بدأت ملامحها بشكل واضح عام 1977 بزيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى تل أبيب تتويجا للمباحثات السرية التي سبقتها، وإلقاء كلمته في الكنيست الإسرائيلي، وتوجت بتوقيع اتفاقية معاهدة كامب ديفيد عام 1979، لتكون بذلك أول دولة عربية توقع معاهدة سلام مع إسرائيل (أبو عرقوب، 2018). مع هذه المرحلة يمكن القول أن حاجز الرفض العلني قد كسر، وكانت بمثابة خطوة مهمة لإسرائيل باعتبارها ستفتح المجال أمام أطرافٍ أخرى على التقدم بخطوات أكثر ثباتا وقوة في علاقاتها، وفي المقابل يمكن أن تدفع منافسين سياسيين للسعى بتطبيع علاقاتهم بإسرائيل تحت إطار حماية المكانة السياسية في المنطقة.

استطاعت إسرائيل من خلال هذه الاتفاقية إحداث حالة تفكيك بالموقف العربي، فالقرار العربي بمقاطعة مصر على خلفية هذه الاتفاقية، عزز من رؤية إسرائيل القائمة على تفكيك الموقف العربي الموحد وخلق حالة من التباين التي ستسهل عليها فيما بعد عملية التفرد، أو تشكيل دافعية لدى دول أخرى للتغير بمواقفها، إضافة لإخراج مصر من حسابات الصراع العسكري، وهذا ما حصلت عليه بعد عدة سنوات إذ أن الخطاب السياسي الموجه إلى إسرائيل بدأ يتغير بعد إطلاق مبادرة السلام في عام1982 كمخرج للقمة العربية في مدينة فاس المغربية وإمكانية الاعتراف بإسرائيل، وتعزز هذا الطرح بعد أن أعلن الملك السعودي الراحل خالد بن عبد العزيز، عن إمكانية الاعتراف المشروط بإسرائيل في مارس/آذار1987 شريطة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام1967 (حسون، 2021)، وهو ما يعني تقبل إسرائيل كدولة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام1948، وهذا بحد ذاته يمنح شرعية وجود كاملة لإسرائيل على خلاف المواقف الأولى التي كانت تعتبرها كيانا غريبا وغير مقبول به في الشرق الأوسط.

ثالثاً: الانفتاح والانبهار

شكل توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، والاعتراف المتبادل ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، انعطافه كبيرة في مفهوم العلاقات العربية الإسرائيلية، خصوصا أنها جاءت بعد حرب الخليج الثانية، التي عززت من الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وعملت على إعادة تشكيل العلاقة العربية العربية ضمن تبعات الحرب. فهذه المحطة منحت إسرائيل أفضلية ضمن محورين؛ الأول: كجزء من الحلف الأمريكي الاستراتيجي لمنطقة

الشرق الأوسط وبالتالي ضمن معادلة الاصطفاف أمام التهديدات التي تعيشها منطقة الخليج العربي على خلفية حرب الخليج. والثاني: قبول الفلسطينيين بالعلاقة المباشرة مع إسرائيل والاعتراف بها كدولة مقابل الاعتراف بمنظمة التحرير، ما غير من مفهوم الصراع، وقلص من مساحته بالمفهوم الجيوسياسي. فقد مهدت هذه الخطوة لتوقيع اتفاقية السلام ما بين إسرائيل والأردن باتفاقية وادي عربة يوليو/تموز1994، وأوجدت مبررات لكثير من الأطراف للانخراط بأشكال متنوعة من العلاقات مع إسرائيل تحت إطار دعم القضية الفلسطينية أو مساندتها.

في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 1994 عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمساندة أمريكية روسية شاركت بها غالبية الدول العربية ورئيس الوزراء الإسرائيلي شيمعون بيريز في ذلك الوقت، وقد خرجت القمة بما أطلق عليه "إعلان الدار البيضاء"، والذي يتمحور حول تعزيز فرص السلام الشامل وتعزيز العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية العربية، وسعي رجال الأعمال إلى تحقيق ما أطلق عليه "التنمية" في المنطقة (مجلة الدراسات الفلسطينية، 1994). تظهر القمة طبيعة تسارع الانخراط الإسرائيلي داخل التشكيلات العربية ضمن منحنيات مختلفة ضمنها المجال الاقتصادي وهو ما مهد إلى ما أطلق عليه بـ"التطبيع التجاري" من خلال افتتاح مكاتب التبادل التجاري الإسرائيلية في عدد من البلدان العربية منها (قطر/ سلطنة عُمان/ المغرب/ تونس)، صحيح أن هذه المكاتب أعلن عن اغلاقها عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر/أيلول2000 وحصار الشهيد الراحل ياسر عرفات في رام الله، إلا أنها كانت بمثابة بوابه مهمة للوجود الإسرائيلي في العواصم الشرق أوسطية وتمهيدا لتعزيز المسار السياسي.

شكلت هذه المرحلة انتعاش كبير لمسار العلاقات العربية الإسرائيلية، استغلت إسرائيل فيها عملية السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية ممرا في الوصول إلى العواصم العربية ومد علاقاتها السياسية مع النظم السياسية، في المقابل، اعتبرت الكثير من النظم السياسية الاقليمية والعربية تعزيز علاقاتها بإسرائيل كأحد ركائز دعم مسار التسوية، إلا أنه في الحقيقية اتخذت إسرائيل من هذا الغطاء طريقا لتعزيز حضورها الشرق أوسطي ومد علاقاتها والبدء بتحجيم القضية الفلسطينية وتقليص امتدادها الشرق أوسطي مقابل تعزيز الامتداد الجيوسياسي الإسرائيلي، الذي استغلته الاحتلال بشكل واضح في مد نفوذه المستقبلي في المنطقة ووضع الخطط لبناء هيمنته من خلال الكثير من المحطات.

رابعاً: الإسراع التطبيعي

سعت إسرائيل في جميع محطات تعزيز علاقاتها بدول الشرق الأوسط، التحول من مجرد لاهثة للحصول على هذه العلاقات إلى جاذبه لها، بمعنى قدمت إسرائيل نفسها كشريك حريص على تعزيز أو إنقاذ وحماية النظم السياسية في الكثير الدول، لدرجة أن بعضها كانت تسعى بشكل أو بآخر لكسب الود الإسرائيلي، وهذا برز في محطتين رئيسيتين؛ الأولى: من خلال دورها في كشريك استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي بوابة الرضى الأمريكي تمر من خلال تل أبيب، وبلغت ذروة هذا المستوى خلال ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترمب (2017-2021). والثانية: في أعقاب ثورات الربيع العربي التي اندلعت شرارتها عام 2011، استطاعت إسرائيل أن تستثمر هذه الحالة إما في تعزيز النظم السياسية الحالية بهدف حماية مصالحها وعلاقتها، أو الدخول من خلالها في اتفاقيات التطبيع كما جرى في السودان بعد الإطاحة بالرئيس عمر البشير.

في كلا الحالتين السابقتين؛ كانت تدرك الولايات الأمريكية أن حالة من التحول التي ستشهدها منطقة الشرق الأوسط، وأن هذه التحولات إن لم يكن هناك استثمار لها في تعزيز نفوذها والتمهيد لانخراط إسرائيل ضمن هذه المنظومة سيشكل خطرا على مصالحها الاقتصادية والأمنية بالمنطقة، فما جرى من ثورات عربية كان يشير إلى التمهيد لمرحلة سياسية جديدة يمكن أن تكون الولايات المتحدة وإسرائيل الخاسر منها، إلا أنهما عملا بطريقة مغايرة إما من خلال دعم وتعزيز الثورات المضادة، أو من خلال إدخال بعض النماذج من الثورات إلى حالة من الصراع الداخلي كما جرى في سوريا وليبيا واليمن، وفي كلا الحالتين الهدف الأساس تعزيز الحاجة للوجود الإسرائيلي الأمريكي بمنقطة الشرق الأوسط (محمد، 2019).

فإسرائيل تحول دون تشكل أنظمة ديمقراطية في محطيها، وتريد أن تسوق نفسها على أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط على حد زعم قادتها، لأنها تدرك أن فتح المجال أمام انخراط الشعوب العربية في إدارة البلاد عبر نظم ديمقراطية سيحول دون السماح للانخراط الإسرائيلي بالمنطقة من جانب، أو التدخل في طريقة تركيبة الشرق الأوسط وفقا للمعادلات التي تسهل عليها عملية تفكيك هذا الحيز الجغرافي المتنامي وإمكانية لعب دور مستقبلي له، وبالتالي هي تخشى من أن تتحول هذه النظم إلى نظم ممانعة للوجود الإسرائيلي في المنطقة (محارب، 2013). فإفساح المجال أم السماح بتجارب ناجحة عربيا في إدارة الحكم ديمقراطيا من شأنه أن يدفع بتفوق لهذه الدول على النموذج الإسرائيلي من حيث الامكانيات

والقدرات بحكم تمتعها بالمرتكزات الأساسية لتحقيق ذلك إن توفرت الإرادة السياسية لها، وهذا يخالف طبيعة الأهداف الإسرائيلية التي قامت على أساس تفكيك أي وحدة عربية ممكنة.

هذه الحالة أسست لما يمكن بتسميته "هرولة التطبيع" لدى العديد من الدول العربية بحيث شكلت قفزة مباشرة شكلت لإسرائيل الفرصة لاستغلالها، وبدأت تتبلور على شكل مأ اطلق عليها "اتفاقيات أبرهام" التي وقعتها الإمارات والبحرين، تبعتها كذلك السودان، وجاءت المغرب لتعزز من دورها في العلاقات الرسمية مع إسرائيل.

المبحث الثاني: اتفاقيات أبرهام.. التحول والانعطافة

أولاً: الدافعية

شكلت محطة الثورات العربية تحولا مركزيا في الرهان على مستقبل أنظمة الحكم السياسية العربية، إذ تُجمع غالبية الدراسات والأبحاث أنه بالرغم من امتلاك إسرائيل والولايات المتحدة على وجه الخصوص مراكز الأبحاث المتقدمة وقدرة أجهزة المخابرات التابعة لها على قراءة الكثير من المؤشرات واحتماليات الحدوث، إلا أنها لم تصل لمرحلة اليقين لحدوث موجة الربيع العربي على أقل تقدير في محطاته الأولى، هذا دفع بكل من تل أبيب وواشنطن إلى الخوف من احتمالات الخطر المترتبة عنها، ومتابعتها بقلق شديد، ومحاولة البحث عن سيناريوهات للتعامل المحتمل ضمن مخرجاتها، أو التقليل بقدر المستطاع من أي تبعات سلبية على مكانتهما ودرهما في المنطقة العربية على وجه الخصوص والشرق الأوسط على وجه العموم (محارب، 2013).

نتيجة لثورات الربيع العربي، برزت جملة من التحديات أمام السياسة الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط تمثلت في:

- **وصول الإسلاميين لإدارة النظم السياسية العربية**: منحت ثورات الربيع العربية الحركات الإسلامية بالانخراط بإدارة الحكم من خلال الانتخابات التي جرت بها بعد سقوط الأنظمة السابقة، هذا الوصول كان واضحا أنه يقلق إسرائيل بشكل واضح نتاج أمرين؛ الأول: تحول النظم السياسية العربية إلى نظم ديمقراطية، وانعكاس رغبات الشعوب من خلال هذه الأنظمة الجديدة عبر صناديق الاقتراع، وهذا يدفعها لإعادة النظر في كثير من المواقف التي لا تؤيدها الشعوب وفي مقدمتها طبيعة العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي نتيجة ما يمارسه بحق الفلسطينيين. الثاني: تحول نماذج حكم الحركات الإسلامية إلى نماذج ناجحة من شأنها أن تعزز نمو وتزايد تأثيراتها وبالتالي يتحول الشرق الأوسط إلى البيئة الحاضنة للإسلام الراديكالي، ما يمهد لإقامة علاقات استراتيجية ومحورية تؤثر على طبيعة المشروع الإسرائيلي الأمريكي بالمنطقة.
- **تحول الاهتمامات والتحالفات الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط**: فقد كشفت مذكرات وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلري كلنتون، عن أن وصول الإسلاميين للحكم في مصر جعل الإدارة الأمريكية تعيش حالة من القلق والتوجس على مصالحها الاستراتيجية والأمنية في المنطقة، وأن يتحول هذا النموذج إلى ما أشبه بما أنتجته

الثورة الإيرانية (كلينتون، 2015). هذا بحد ذاته أيضا كان يشغل الإسرائيليين من أن تبدأ واشنطن بالبحث عن حلفائها وفقا لمتغيرات جديدة وبالتالي تراجع الاهتمام بإسرائيل كشريك استراتيجي بالمنطقة، وبالتالي كان هناك نوع من التنسيق العالي إسرائيليا وأمريكيا في كيفية تخطي هذه المرحلة أو آلية التعامل معها إذا ما استمرت، وهذا ربما ما يفسر دعم الثورات المضادة التي عملت على إنهاء التجربة الديمقراطية المبكرة في مصر.

- **تكامل خريطة محور المقاومة**: يتشكل محور المقاومة من إيران وحزب الله اللبناني وسوريا وفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وقد شكل فوز الاخوان المسلمين في الحكم بمصر قلقا من أن الحلقة التي تربط هذا المحور يمكن أن تتكامل باعتبار مصر البوابة الرئيسية لغزة، وهي بالتالي يمكن أن تساهم في اتصال جغرافي آمن لقوى المقاومة والامداد بالسلاح، هذا بحد ذاته شكل هاجسا كبيرا لدى إسرائيل. لذا كان من أولوية إسرائيل عدم انجاح هذه التجربة، وعدم السماح بتماسك هذا المحور لأن ذلك يهدد وجودها المستقبلي.
- **اتفاقيات السلام والعلاقة مع النظم السياسية العربية**: فرضت أحداث الربيع العربي سؤالا مهماً حول مستقبل العلاقات الإسرائيلية مع بعض النظم السياسية العربية، واتفاقيات السلام الموقعة خصوصا مع مصر، باعتبار اتفاقية السلام الإسرائيلية المصرية تشكل حجر الزاوية في الأساس الذي حاولت من خلاله إسرائيل تحييد مفهوم الصراع العربي الإسرائيلي وضمان حدودها من جانب، إلى جانب اتفاقية الغاز التي كانت وقعتها سابقا بالحصول على الغاز المصري.

إن طرح محطة الربيع العربي، ونقاشها كمدخل في الحديث عن اتفاقيات "أبرهام" يأتي من اعتبارها المحطة الأقرب زمانيا، إضافة إلى أن هذه المحطة كشفت الكثير من المخاوف الإسرائيلية تجاه العلاقة المستقبلية مع الشرق الأوسط، وبالتالي البحث عن آليات يمكن من خلالها تخطي أي مخاوف مستقبلية يمكن أن تواجهها، وهذا ربما ما يفسر كيف أن موجة التطبيع التي رافقت اتفاقيات أبرهام وما بعدها ركزت بشكل كبير على التنويع في شكل العلاقات، وعلى المساحة الجغرافية لها، إضافة إلى بناء خريطة جيوسياسية تضمن الوجود المستقبلي لإسرائيل بالمنطقة، وركزت في مجملها على العديد من الدول الفاعلة في موضوعة الثورات أو الثورات المضادة، فالإمارات كانت تعتبر الداعم الأساس للثورات المضادة للربيع

العربي وهو ما يعني تلاقي الكثير من التقاطعات والمصالح مع الرؤيتين الأمريكية والإسرائيلية.

ثانياً: جيوسياسية الأطراف

اختيار إسرائيل لخريطة علاقات التطبيع في أعقاب اتفاقيات أبرهام يبرز المكانة الجيوسياسية لهذه الأطراف، وأهميتها بالنسبة لإسرائيل نفسها وفقا لرؤيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط، فمنطقة الخليج العربي، التي ارتكزت عليها اتفاقيات أبرهام كمنطلق لإسرائيل، تنبع أهميتها ضمن الأبعاد السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، نتاج موقعها الجغرافي الحيوي، وتقاطعاتها للمنطقة العربية والفارسية، مما يجعلها محورًا أساسيًا في السياسة الإقليمية والدولية. إذ تمثل منطقة الخليج مركزًا حضريًا واقتصاديًا مهمًا في الجزيرة العربية والشرق الأوسط، وتحتوي على أكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم، كما تعتبر نقطة اتصال حيوية للخطوط البحرية العالمية وتضم العديد من الموانئ ومحطات الوقود التي تدعم وسائل النقل الدولية مثل الطائرات والسفن. كما أنه بفضل أهميتها الاقتصادية، تلعب منطقة الخليج دورًا كبيرًا في الاقتصاد العالمي وتأمين إمدادات النفط والغاز للعديد من الدول. ونظرًا لتأثيرها الكبير في الاقتصاد العالمي، فإن استقرار هذه المنطقة يعتبر أمرًا حيويًا للسلم والأمان العالميين.

فعلى الرغم من التحديات والصراعات في المنطقة، إلا أن منطقة الخليج تظل واحدة من أكثر المناطق استقرارًا في الشرق الأوسط، ساعد ذلك تعاونها من أجل الحفاظ على استقرارها الداخلي، وقد نجحت في ذلك حتى في ظل وجود بعض الخلافات التي نشأت مؤخرا بسبب المواقف المختلفة مع قطر على سبيل المثال. بالإضافة إلى ذلك، تواجه منطقة الخليج تداخلًا لمشاريع إقليمية متنافسة، بما في ذلك المشروع الإيراني الذي يهدف إلى تعزيز نفوذه الإقليمي والمذهبي، وبالتالي فإن منطقة الخليج تعتبر كمحور استراتيجي واقتصادي مهم في العالم.

ولمحاولة فهم أشمل للدوافع الجيوسياسية لإسرائيل من الانخراط باتفاقيات أبرهام، فإن ذلك تطلب استعراض منفصل لكل طرف من الأطراف المنخرطة بها بما فيها إسرائيل نفسها، إضافة إلى المملكة العربية السعودية التي من الممكن أن تكون جزءا من هذه المعادلة في وقت لاحق.

✓ **الإمارات**

تمثل دولة الإمارات العربية المتحدة المدخل الجنوبي الغربي للخليج العربي، حيث تشغل مساحة 77.700 كيلومتر مربع، وبتعداد سكاني يصل إلى ما يزيد عن 9مليون، أما تضاريسها الجغرافية فيغلب عليها الشق الصحراوي، وبالتالي تتركز الكثافة السكانية في الشريط الساحلي بشكل أساس، وما يكسبها أهمية انتشار ما يزيد عن 200 جزيرة في مياه الخليج إضافة إلى موقعها في حلقة الوصل في التجارة بين الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية منذ ما يزيد عن 2500 عام قبل الميلاد. كما اكتسبت مكانة مهمة في عالم التجارة حيث تعتبر مركزا تجاريا مميزا وتلعب دورا هاما في حركة التجارة العالمية بين قارات العالم (أسيا، إفريقيا، أوروبا) وهذا ساعدها لتحتضن أكبر مواني العالم للتجارة البحرية.

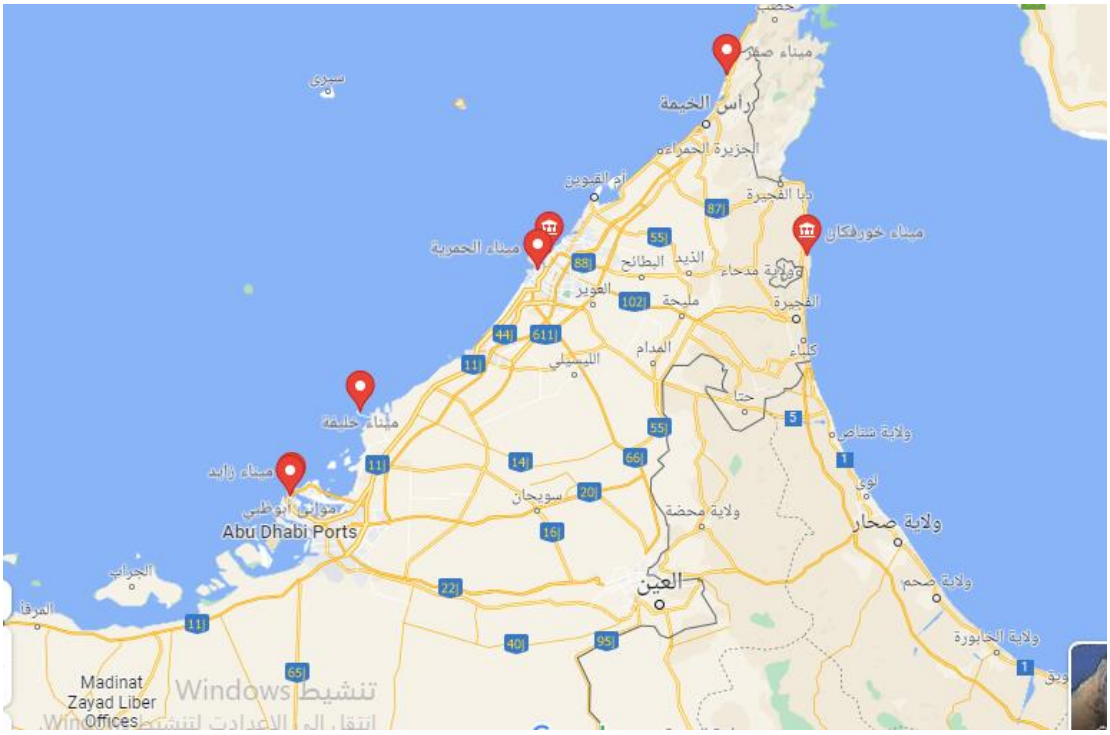

خريطة رقم (7-11): الموقع الجغرافي للإمارات العربية المتحدة وتبرز فيها الموانيء التجارية الرئيسية

المصدر: استعان الباحث بمحرك البحث العالمي جوجل (https://www.google.com/maps).

كما يمنح الموقع الجغرافي للإمارات أهمية في لعب دورًا حيويًا في وضع وتنفيذ السياسة الخارجية لها، فموقعها الحساس من إيران وطبيعة العلاقات معها التي تتراوح ما بين مد وجزر، والعلاقة التجارية كذلك، كلها يجعلها ضمن معادلة دولية وبذات الوقت قد تكون محل اهتمام كبير في نظرة الجمهورية الإيرانية ضمن رؤيتها التوسعية للخليج العربي. بالإضافة إلى

ذلك، تشكل العمالة الوافدة جانبًا مهمًا من تلك السياسة، حيث تحمل تأثيرات تتراوح بين الإيجابية والسلبية (الطنيجي، 2010).

- ✓ **البحرين**

ترتكز البحرين في موقع جغرافي مهم إذ يحدها من الشرق الساحل القطري ومن الغرب الساحل السعودي وتحيط بها من الشمال والجنوب مياه الخليج العربي، وبذلك هي تعتبر دولة عائمة وسط المياه حيث تتشكل من 33 جزيرة بطول50 كم وعرض17 كم، هذا التشكل التضاريسي منحها الفرصة لتصبح قاعدة بحرية كبيرة منذ العصور القديمة، إضافة لمنحها قوة سياسية واستراتيجية ترتكز عليها العلاقات الداخلية والخارجية، وتتحول بمثابة بوابة للعبور وحلقة اتصال بين موانئ الخليج العربي وموانئ المحيط الهندي ومفتاح شبه الجزيرة العربية باتجاه البحار العالمية (علي، 2011).

إنّ نسبة وجود الشيعة في البحرين هي 62% من المجموع الكلي لعدد السكان، حيث يشكل البحرينيون من المذهب الشيعي غالبية السكان مع مجموعتين عرقيتين رئيسيتين والمتمثلتين بالعجم والبحارنة. إذ أنّ الغالبية العظمى من البحرينيين الشيعة في البلاد هم من البحارنة، ويجدر بالذكر أن العجم هم من عرق الفرس الشيعة، الذين لديهم تجمعات سكانية كبيرة في مدينة المحرق والعاصمة البحرينية المنامة.

أما فيما يتعلق بالتركيبة الديموغرافية للدولة، فتشير الاحصائيات إلى أن عدد سكانها وصل في نيسان/ أبريل 2023 إلى نحو مليون و482 ألف نسمة؛ يشكل أصحاب المذهب الشيعي منهم الغالبية بنسبة تتراوح ما بين 60-80% بالمئة، وهم من مجموعتين عرقيتين؛ العجم أصحاب الامتداد العرقي الفارسي، والبحارنة الذين يعتبروا من الأصلانيين. كما تشكل العمالة الوافدة نسبة مهمة في التركيبة الديموغرافية للدولة إذ يصل عدد الوافدين فيها من العرب والأجانب نحو 666 ألف وافد؛ يصل نصفهم للوافدين الهنود (مركز الأبحاث العقائدية، 2003).

خريطة رقم (8-11): الموقع الجغرافي لدولة البحرين وتبرز فيها تحكمها في طرق التجارة البحرية

المصدر: استعان الباحث بمحرك البحث العالمي جوجل (https://www.google.com/maps)

✓ **السودان**

تتميز بموقع جغرافي استثنائي، حيث تقع في قلب القارة الإفريقية، وتشكل منطقة مركزية تربط شمال وجنوب القارة، وشرقها بغربها، وتمثل الأراضي السودانية نقطة تلاقي بين الحضارات العربية والإفريقية، وتجمع بين مختلف الأديان السماوية، وتصل المساحة الإجمالية للسودان إلى نحو 1,882,000 كيلومتر مربع، وفي عام 2011 أعلن رسميا عن انفصال الشمال السوداني عن الجنوب وتشكيل حكومتين منفصلتين عقب حرب أهلية امتداد سنوات طويلة عملت كثير من الأطراف على تغذيتها ما يظهر طبيعة الاعتبارات الجيوسياسية والاستراتيجية لها. فهي تتقاطع بحدودها مع 7 دول (مصر شمالاً، وليبيا من الشمال الغربي، تشاد غربا، وجمهورية أفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي، وجنوب السودان من الجنوب، وإثيوبيا من الجنوب الشرقي، وأريتريا شرقا)، ما يجعلها منطقة ذات تأثر وتأثير كبير بمحيطها، إضافة إلى وقوعها على امتداد بحري مع البحر الأحمر بطول 750 كيلو مترا يكسبها موقعا جيوسياسيا مضاعفا باعتباره من أهم الممرات المائية في العالم التي تتدفق من خلالها الصادرات النفطية والطاقة للعالم إضافة لحركة التجارة العالمية (البدري، 2018)، حيث تقدر

قيمة البضائع والسلع التي تمر من خلاله سنويا بنحو 2.5 تريليون مليار دولار تمثل نحو 13% من التجارة العالمية (العربية نت، 2020).

خريطة رقم (9-11): الموقع الجغرافي للسودان وطبيعة الامتداد الجيوسياسي الذي يحققه موقعها بالنسبة لإفريقيا

المصدر: استعان الباحث بمحرك البحث العالمي جوجل (https://www.google.com/maps)

لعبت إسرائيل دورا جوهريا في تعزيز الحرب الأهلية ما بين جنوب وشمال السودان، فقدمت إسرائيل السلاح الذي غنمته من العرب خلال حروب 1956 و1967 للمجموعات المسلحة في جنوب السودان وعملت على تنفيذ تدريبات لقادة وعناصر الحركة الجنوبية، بما في ذلك جوزيف لاقو، وأسست مدرسة خاصة لهذا الغرض (عيسوي، 2011)، وهي بذلك تكون استثمرت لعلاقتها المستقبلية في واحدة من الأماكن المهمة استراتيجيا، وهذا ربما ما منحها موطيء قدم فيما بعد وبوابة العبور إلى إفريقيا.

وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي آفي ديختر أيضًا عبّر في عام 2008 عن استراتيجية إسرائيل في التعامل مع السودان، وكيفية استغلال موارده ومساحته الواسعة وعدد سكانه في تحقيق أهداف إسرائيل الأمنية عبر تنفيذ استراتيجية إضعاف السودان ومنع بناء دولة قوية موحدة عبر التأزم والانقسام (عيسوي، 2011).

- ✓ **المغرب**

تمتد المملكة المغربية من الناحية الجغرافيا من الساحل الشمالي على البحر المتوسط وحتى السواحل الممتدة على طول المحيط الأطلسي في الغرب، وترتبط بموقع استراتيجي يقع في الشمال الغربي للقارة الإفريقية وتشكل بوابة للوصول إلى أوروبا، يحدها الجزائر من الجهة الشرقية وموريتانيا من الجنوب، بينما تتطلع بواجهتها الشمالية على إسبانيا والبرتغال، وتتنوع تضاريسها ما بين مناطق جبلية شاسعة إلى مناطق صحراوية في الجنوب، ويتمز موقعها على شاطيء المحيط الأطلسي الذي يشكل لها منفذا بحريا مهما يمكنها من ربط علاقاتها بالقوى الصاعدة في أمريكيا اللاتينية (مهدي، 2011). تعايش المملكة سلسلة من النزاعات ابتداء بالعلاقات الجزائرية والليبية والخلاف حول الصحراء الكبرى وصولا إلى اعتبارها منطقة مشجعة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، وهو ما يجعلها دوما في محاولة البحث عن توازنات إقليمية ودولية سياسيا للحد من حالة التأزيم الناتج عن هذه الإشكاليات.

انتهجت المغرب استراتيجية التركيز على قضاياها الداخلية لسنوات طويلة، إلا أنها بدأت تدرك أهمية الانفتاح أكثر في الانخراط بالمعادلات الجيوسياسية التي يمكن أن تمنحها دورا سياسيا في المنطقة، فعمدت إلى فهم معادلة التحولات في دول الربيع العربي والانفتاح على المعارضة الداخلية من خلال اشراكها في الحكم، وفي المقابل رسخت مبدأ "الشراكات البراغماتية" التي برزت مع ظهور الحرب الأوكرانية الروسية، كما أنها جمعت ما بين موقفها من رئاسة ملك المغرب للجنة القدس ودعمها لبيت مال القدس ورفضها الخطوات الأحادية للاحتلال الإسرائيلي ضد المدينة، فإنها وقعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل وفتحت أبوابها أمام علاقات متعددة الأشكال مع الكيان الإسرائيلي (هسبريس، 2023).

خريطة رقم (10-11): الموقع الجغرافي لدولة المغرب ويظهر طبيعة الخصائص الجيوسياسية لها

المصدر: استعان الباحث بمحرك البحث العالمي جوجل (https://www.google.com/maps)

ثالثاً: في فهم خريطة الاستهداف

في تحليل الأطراف لاتفاقيات أبرهام، وبناء على الموقع الجيوسياسي والتركيبة الجغرافية والديموغرافية للدول المنخرطة ضمن الاتفاقيات، ووفقا لما تم استعراضه في المحور السابق، يمكن فهم المحددات التي قامت عليها الاستراتيجية الإسرائيلية في اختيار خارطة علاقتها في هذه المرحلة، والتي يمكن البناء عليها للمرحلة التالية من مراحل الوجود الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط.

- ✓ **عدم الاستقرار مدخلا للوجود الإسرائيلي**: تركز الاستراتيجية الإسرائيلية في الامتداد داخل الشرق الأوسط عبر بوابة الأزمات الداخلية للكيانات السياسية العربية، إذ تظهر قراءة سريعة أن السمة الأبرز للدول الموقعة على اتفاقيات أبرهام وجود حالة من التأزيم الداخلي أو الصراع البيني نتيجة التركيبات العرقية أو المذهبية أو الأقليات،

فدولة البحرين تمر بحالة من النزاع القائم على الطائفة الشيعية المكون الأساس لها والمخاوف من التأثير الإيراني على المعارضة البحرينية، وهو ما استدعى دول الخليج إلى تحريك الدعم العسكري لها عبر "درع الخليج" في كثير من المحطات كما حدث في عام2011. أما في السودان، فقد غذت إسرائيل الحرب الأهلية ما بين الشمال والجنوب عبر إمداد الجماعات المسلحة بالجنوب بالسلاح لسنوات طويله، وكانت من أوائل الدول التي تعترف بدولة الجنوب بعد الإعلان عن انفصالها. أما المغرب، فقد شكلت قضية الصحراء الغربية ملفا مهما لها، وهذا يبرز كيف أن إسرائيل قدمت الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء بعد توقيع اتفاقية التطبيع معها، وشكل التهديد الإيراني على الإمارات بمثابة أحد الحوافز لها للإنخراط بمعادلة التطبيع مع إسرائيل ضمن محاولة حماية نفسها من المخاطر المستقبلية.

- ✓ **تعزيز السيطرة والنفوذ على خطوط الإمداد والتجارة:** في خريطة التطبيع الموقع ضمن اتفاقيات أبرهام، واضح أن هناك أهدافا إسرائيلية استراتيجية تتعلق بوجودها عبر المعادلات الدولية المقبلة فيما يتعلق بخطوط التجارة والممرات البحرية، فالموقع التجاري للبحرين والإمارات والسودان والمغرب، يظهر وقوعهما ضمن أهم وأكبر المفاصل التي تمر من خلالها التجارة من الشرق إلى الغرب، سواء عبر الموانيء أو المضائق، وهي بذلك تستطيع أن تلعب دورا في سلاسل الإمداد العالمي للطاقة أو التجارة أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، أو الذهاب لمعادلات المقايضة مقابل توفير الأمان لهذه الخطوط. وقد أظهرت الأزمة الأوكرانية الروسية انعكاساتها على سلاسل الإمداد الغذائي في العالم وخطوط الغاز والطاقة ما أدى لارتفاع جنوني لأسعار المواد الأساسية، دفع ذلك إلى تشكل مجموعة من الاتفاقيات وتعزيز للأدوار كما هو الحال في رعاية تركيا لاتفاق نقل الحبوب، وتوقيع اتفاق مصري إسرائيلي أوروبي لإمداد أوروبا بالغاز.
- ✓ **كسر خريطة الوحدة العربية:** شكل وجود الكتلة العربية الواحدة تحدياً دائماً أمام المشروع الصهيوني، وبقي هذا الهاجس مستمرا إذ يُلاحَظ سعي إسرائيل الثابت نحو تفتيت الكتلة الجيوسياسية الكبيرة المحيطة بها من جميع الجهات لضمان مستقبلها، فهدف استعمار فلسطين وإنشاء دولة صهيونية فيها كان لغرض تعطيل التواصل بين مناطق آسيا وأفريقيا. والعمل على تعطيل أي تواصل أو ربط جيوسياسي بين القارتين من خلال فصل المنطقة بينهما. وبهذا السياق، تظهر إسرائيل كعامل ذو تأثير استراتيجي يؤثر على توازن القوى في المنطقة وعلى العلاقات الإقليمية. فهي ليست

مجرد تحدي للدول العربية بشكل جماعي، بل تؤثر أيضاً في الديناميات الداخلية لكل دولة على حدة. تستمر هذه الديناميات في تشكيل تفاعلات معقدة بين السياسة والأمن والاقتصاد والهوية في المنطقة.

ففي أوج حالة الربيع العربي برز مفهوم إمكانية إعادة توحيد بوصلة الدول العربية لمواجهة مفهوم الهيمنة والاستعمار التي يرزح تحتها الوطني العربي، وإمكانية أن تشكل هذه الوحدة في حال تحققها تطلعات الشعوب لتحرير فلسطين، فكانت الشعارات التي تصدح بها شوارع العواصم العربية تعكس هذا الحلم، شكل ذلك هاجسا إسرائيليا، فإسرائيل منذ نشأتها تقوم على مبدأ تفكيك المشروع الوحدوي العربي بكافة صوره وأشكاله، وبالتالي لن تسمح لهذا المشروع أن يكتمل في أي لحظة، ولتحقيق ذلك تقدم تل أبيب أطروحات عبر مراكز صناعة السياسات تستعى لتكريس أنماط سياسية تبقى ضمن إطارة التبعية وعدم الاستقلالية، إضافة إلى الضعف والاحتياج الأمني، وتعظيم حجم الأخطار التي قد تواجه هذه النظم ابتداء من استحضار الخطر الإيراني وصولا إلى تضخيم دور حركات الإسلامي.

- ✓ **تحقيق علاقة متعاظمة النمو مع واشنطن:** لا يمكن إغفال حجم التنسيق والعلاقة الاستراتيجية التي ترتبط ما بين الرؤية الأمريكية والإسرائيلية تجاه الشرق الأوسط، والتي تقوم بالأساس على تنسيق الجهود لتحقيق حد أعلى من الأهداف التي يتم وضعها في كل مرحلة زمانية، توجت هذه المرحلة بشكل واضح في ظل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، فعلى صعيد الموقف من القضية الفلسطينية عكست القرارات الأمريكية تطورًا متسارعًا ومعقدًا في السياسة الخارجية، ففي ديسمبر 2017، اتخذ ترامب قرارا بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وفي أبريل 2018، أزالت وزارة الخارجية الأمريكية تعبير "الأراضي المحتلة" واستبداله بمصطلح "الضفة الغربية وقطاع غزة"، وفي مايو 2018، تم نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

كما أعلنت الولايات المتحدة عن قرارات متعددة تؤثر في الديناميات الإقليمية منها وقف الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، إضافة لوقف دعمها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وقطع الدعم المالي عن 6 مستشفيات في القدس المحتلة، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.

واستكمالا بذات النهج فقد عملت إدارة ترامب على إطلاق خطوات متسارعة لتطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول عربية، ففي سبتمبر 2020، أعلنت الإمارات والبحرين والسودان

والمغرب تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، هذه الاتفاقيات تمثل تحولًا في القواعد الإقليمية والعالمية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

- ✓ **تشكيل منظومة أمنية وكيانات جيوسياسية جديدة:** تأتي اتفاقيات أبرهام لتشكل محطة مفصلية جديدة في شكل وطبيعة التكتلات الجيوسياسية الحديثة في الشرق الأوسط، وربما تنتهي معها عصر التكتلات التقليدية، ليس الهدف منها مفهوم تحقيق السلام كما يتم الترويج له ظاهريا، وإنما منح أوزان القوة التي بدأت تظهر على السطح، فالولايات المتحدة الأمريكية التي تولت مهمة المركز في إدارة العالم عقب انهيار الاتحاد السوفيتي لتحاول أن تقطع الطريق على القوى الصاعدة أو المنافسة لها بالمنطقة وبالتحديد الصين وروسيا وتركيا، في المقابل، إسرائيل التي تعتبر الحليف الاستراتيجي لأمريكا تتقاطع رؤيتها مع رؤية واشنطن وبالتالي إفساح المجال لحضورها الجيوسياسي عبر البوابة الأمنية والسياسية وهذا يفتح الأبواب لها بشكل جلي داخل التركيبة الشرق أوسطية.
- ✓ **رفع نسبة التنافسية ما بين الدول العربية في كسب الود الإسرائيلي:** تدرك إسرائيل أيضا، أن العلاقات السياسية التقليدية التي بنتها مع النظامين المصري والأردني ستبقى محصورة ضمن مفهوم معادلة الحدود المباشرة لهما، وأنهما كدولتين تبقى أدوارهما السياسية في المحيط العربي والإقليمي والعالمي محدودة نتاج طبيعة مقدراتهما وتأثيراتهما، وبالتالي تسعى إسرائيل إلى عدم حصر نفسها في أوراق لاعبين تقليديين بالمنطقة لتحقيق هدفين؛ الأول رفع نسبة التنافسية ما بين الدول العربية في كسب الود الإسرائيلي بحثا عن المصالح المستقبلية باعتبار إمكانية أن تلعب إسرائيل أدورا مستقبلية أكبر بكثير من الواقع الحالي نتيجة علاقتها مع أقطاب المعادلة الدولية، فعلى الرغم من تناقضات العلاقة الأمريكية الروسية الصينية إلا أن إسرائيل تحتفظ بعلاقات قوية معهما جميعا وبالتالي تستطيع أن تعزز من دورها في أي معادلة دولية مقبلة. والثاني هو تشكيل حالة من الضغط الجيوسياسي للدول العربية الجديدة المنخرطة في معادلات التطبيع على الدول العربية الأخرى سواء التي تقيم علاقات مسبقة مع إسرائيل، أو التي كانت مترددة في إقامة مثل هذه العلاقات، وما يعزز ذلك هو الدور الذي لعبه الإمارات في فتح المجال الجيوسياسي لإسرائيل مع العديد من الدول عبر الاستثمارات التي تنفذها خصوصا في الاتفاق الذي وقع مع السودان.
- ✓ **محاصرة المجال الحيوي لإيران:** التهديد الإيراني، يمثل الرابط المشترك لإسرائيل ودول الخليج العربي وبالتحديد الإمارات والبحرين، وهو ليس بالأمر الحديث أو

المخفي، بل إن هناك امتدادا تاريخيا لهذا العداء، إضافة إلى أن واشنطن وإسرائيل استطاعتا أن تجعلا من الخطر الإيراني بمثابة المحفز لدول الخليج للبحث عمن ينقذهما ويمنع احتمالات الهيمنة الإيرانية على المنطقة، فالحرب اليمنية ودخول دول الخليج بقوة فيها جاء ضمن محاولات التحجيم الإيراني أو تقليص نفوذها، في المقابل فإن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وتقليص وجوده في الشرق الأوسط فتح المجال أكبر للانخراط الإسرائيلي ضمن المنظومة الدفاعية الأمنية مع العديد من الدول العربية، وهذا ربما ما يمكن تفسيره بالقواعد العسكرية الإسرائيلية التي أقيمت على شواطيء البحرين. كما أن الوجود الأمني الإسرائيلي في هذه المنطقة من شأنه أن يوفر خطوط إنذار متقدمة أو محطات انطلاق لأي عمليات أمنية مستقبلية باتجاه الأهداف الإيرانية أو أي أهداف أخرى تدعي إسرائيل أنها تشكل خطر عليها.

في المقابل، فإن إيران استطاعت أن تمد نفوذها الجيوسياسي في المحيط الحيوي لإسرائيل، خصوصا حضورها القوي على الأراضي السورية بشكل مباشر أو من خلال حزب الله اللبناني، وهو ما بات يشكل خطرا أمنيا على إسرائيل، وبهذه الحالة تحاول كل منهما الضغط على الأخرى من خلال القدرة على تشكيل قوة ردع عبر المعادلة الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

خريطة رقم (11-11): الامتداد الإسرائيلي في علاقات التطبيع مع الدول العربية

المصدر: من عمل الباحث بالتعاون مع فريق رسم الخرائط في قسم نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، الجامعة العربية الأمريكية، 2023.

- ✓ **الشرعية والمقبولية للاحتلال كجزء أصيل من التركيبة الشرق أوسطية:** شكلت القضية الفلسطينية قضية أمة عربية وإسلامية، وامتدادا شعبيا جماهيريا حظيت به طوال العقود الماضية، ولم تستطع إسرائيل بكل المحاولات والوسائل أن تغير من صورتها أمام الشعوب، وبقيت علاقاتها منذ اتفاقية السلام المصرية ثم الأردنية محصورة بالنخب السياسية والنظم في هذه الدول، وهذا نتاج واضح للممارسات الإسرائيلية على الأرض المتمثلة بقتل الفلسطينيين وهدم منازل والجرائم التي ينفذها المستوطنون. وبقيت الصورة النمطية أن إسرائيل تحاول أن تشكل معادلات سلام مع الدول التي دخلت معها في صراعات أو حروب سابقا، إلا أن اتفاقيات أبرهام جاءت بشكل مغاير لذلك، فهي (إسرائيل)، تسعى إلى كسر الصورة النمطية في شكل علاقاتها مع الدول التي تحاول أن يكون بينها قاسم مشترك وليس عداء سابق، بمعنى الخروج بمعادلة المصالح والبناء عليها وليس معادلة العداء، الهدف الأساس من ذلك يتجلى أولا في إبراز أن الفلسطينيين أنفسهم هم الرافضون لأي قبول للتعايش مع الكيان الإسرائيلي وبالتالي بهذه الحالة يمكن تحقيق هدف الوصول إلى الشعوب العربية والقبول بالتطبيع الشعبي وليس النخبوي فقط. والثاني القبول بإسرائيل كدولة أصيلة داخل التركيبة الجغرافية والسياسية بالشرق الأوسط عبر تحويلها لمصدر إلهام وبوابة تعزيز لمصالح الدول التي توقع معها الاتفاقيات، ولهذا السبب كان هناك تسارع كبير في تنفيذ خطوات لتنظيم الرحلات الجوية ما بين الدول التي وقعت اتفاقيات أبرهام مع إسرائيل، إضافة للتبادل الثقافي والتعليمي والديني والاجتماعي والتجاري. فقد استطاعت إسرائيل شيطنة الحالة الفلسطينية وتصوير الفلسطينيين على أنهم رافضون للتعايش والقبول بالحلول التي يمكن أن تؤمن لهم مستقبلا سياسيا، وأن إسرائيل حريصة على حالة الاستقرار، هذا ربما تمثل أيضا في معادلات الضغط السياسي على القيادة الفلسطينية للقبول بالعديد من الأطروحات التي كانت من بينها صفقة القرن على حساب الحق الفلسطيني، وكأنها محاولة نزع للغطاء السياسي عن القضية الفلسطينية وتحويلها إلى مجرد صراع إنساني يمكن إيجاد حلول له عبر الدعم المالي.

المبحث الثالث: العوامل المانعة واستشراف المستقبل

تحاول إسرائيل إحداث حالة من إعادة هيكلة جديدة لبناء جيوسياسي في شرق أوسط اتسم بحالة من النمطية التقليدية في إدارة النظام السياسية التي تتنوع ما بين الجمهوريات الأوتوقراطية، والديكتاتورية والملكيات الدستورية، والأنظمة الاشتراكية الشيوعية والدينية، صحيح أن جزء منها مر بحالة من التحولات الداخلية تماشيا مع الظروف السياسية التي مرت عليها خلال العقود الأخيرة، إلا أنها في ذات الوقت ما تزال العقلية الناظمة لإدارتها تعيش حالة من إعادة انتاج الذات وإن كانت في قوالب جديدة. هذا يشكل التحدي الأكبر أمام إسرائيل معادلة البحث عن الرؤى المبتكرة لإيجاد مداخل يسهل عليها عملية الانخراط، أو بناء العلاقات وفقا لأنماط السلوك السياسي المتغير والمرتبط بالتحولات الجديدة، إضافة لصعود الأقطاب العالمية ذات التقاطعات المصالحية في منطقة الشرق الأوسط.

فالمعادلة الدولية، لا تقل أهمية لدى إسرائيل، في فهمها وفهم المتغيرات التي تجري عليها مع متغيرات الحالة الشرق أوسطية، وكذلك الحال لا تقل أهمية عن المتغيرات الذاتية داخل إسرائيل نفسها والتي باتت تتجه أكثر إلى بروز النزعة الدينية وسيطرة الأحزاب اليمينة على المشهد السياسي الإسرائيلي. فإسرائيل باعتبارها دولة طامحة في التمركز بالشرق الأوسط وتحويل نفسها لمركز اهتمام تواجه الكثير من العوامل المانعة التي قد تحول أمام تحقيق هذه الرؤية، في المقابل هناك حالة من الحراك الشرق أوسطي والدولي التي تجعل من الكثير من الدول الانكفاء على نفسها من جهة وبروز دول أخرى لتصدر المشهد السياسي، وهو ما يعني معادلة متشابكة يمكن أن يرتهن بها المستقبل المصري للوجود الإسرائيلي في الشرق الأوسط.

يناقش هذا الفصل، أهم العوامل المانعة التي يمكن أن تشكل عقبة أمام تحقيق الهدف الإسرائيلي في بعدها الجيوسياسي بالشرق الأوسط، بحيث تنقسم ما بين عوامل مانعة ذاتيا تتعلق بالتركيبة الداخلية لإسرائيل، أو عوامل مرتبطة بالحالة الشرق أوسطية، ولا يمكن إغفال العوامل الدولية والعالمية. وفي شقه الآخر، سيطرح الباحث سيناريوهات يمكن من خلال رسم ملامح الوجود المستقبلي لإسرائيل ضمن معادلة قراءة المتغيرات والمخرجات المتوقعة وفقا للمدخلات.

أولا: العوامل المانعة

هناك ثلاث مستويات يمكن أن تشكل العوامل المانعة أمام التمدد الإسرائيلي الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط، فهذه العوامل، وإن كان ليس شرطا أن تكون مجتمعة،

فهي قد تحدث حالة من الإرباك في لحظة ما من مسيرة الانخراط ومستقبل الوجود للدولة، ويمكن تقسيمها وفقا لقراءات الباحث على النحو التالي:

1. **عوامل ذاتية تخلخل الرواية**: تعتبر إسرائيل مثالًا بارزًا للكيانات السياسية التي تلعب مكوناتها الداخلية دورا هاما في رسم السياسات وصناعة القرار، ومساهمة القوى المؤثرة فيها دورًا حاسمًا في توجهاتها. فعلى الرغم من أن هذه التركيبة يمكن أن تشكل نقطة قوة للنظم السياسية والكيانات فإنها أيضا تلعب دورا في عمليات الإضعاف عندما يتعلق الأمر بالمخاوف والتحديات، وتنطلق هذه العوامل مع ملامح مهمة تؤثر في بنية نظامها السياسي واتخاذه القرارات المرتبطة باستقرار الدولة واستدامتها، وتتمثل في:

- ✓ **متغيرات بنيوية في الايدلوجيا والديموغرافيا**: يتصف المجتمع الإسرائيلي بتعدد انتماءاته الدينة والفكرية والثقافية، إضافة للبعد القومي إذ تتشكل المعادلة الديموغرافية داخل الكيان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1948 بوجود قرابة 2 مليون فلسطيني عربي من أصل 9 مليون هو إجمالي سكان إسرائيل (الجزيرة نت، 2023). فيما تتشكل التيارات اليهودية من مجموعة تيارات منها العلمانية واليسارية والدينية، وقد حاولت الحركة الصهيونية منذ بداية إقامة الكيان تطبيق استراتيجية بوتقة الصهر كأحد خطوات إحداث حالة من التجانس الداخلي للمجتمع الصهيوني عبر تشكل دولة علمانية متأثرة بالامتداد الايدلوجي للحركات السياسية الغربية التي شكلت رافدا داعمها لها منذ قيام إسرائيل، إلا أن صعود التيارات الدينية وفشل تحقيق حالة الانصهار داخل المجتمع الإسرائيلي حال دون ذلك (صلاح، وأبو حنيش، 2021). هذا انعكس بشكل واضح على مستوى النخب، فحتى بداية الثمانينيات من القرن الماضي، كان العلمانيون من أصول غربية هم الذين كانوا يهيمنون على النخب الإسرائيلية في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك السياسة والجيش ووسائل الإعلام والقضاء والأكاديميا، إذ شهدت صعود أتباع التيار الديني القومي مقابل تراجع اليهود من أصول شرقية، الذين امتلكوا نفوذًا متزايدًا في الدولة والمجتمع (النعامي، 2023). أحدث ذلك صعود واضح للقوى اليمينية إلى سدة الحكم في إسرائيل حيث كان واضحا في نتائج انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين، وما تبعها من السعي لإحداث تغيير في البنى المؤسسية للدولة، وهنا بدأت تبرز حالة الصدام الداخلي التي توجت في المواقف الرافضة لما أسمي بخطة الإصلاحات القضائية (السهلي، 2023). هذا التمايز الداخلي في التركيبة الأيدلوجية وبنية المجتمع الإسرائيلي التي

أثرت على النخب الحاكمة تترك أثرها بشكل واضح باتجاه عدم التناسق تجاه القضايا المفصلية لمستقبل الدولة وتثير حالة من الاقتتال الداخلي التي ستنعكس بقدرتها على تسويق نفسها في المحيط، بل إن ذلك يمكن أن يشكل حالة رفض انطلاقا من المنظور البعد الديني الذي يشكل الأيدلوجيا الرئيسية لمنطقة الشرق الأوسط (أبو زنيط، 2017)،

ويرى الباحث إن هذا العامل قد يكون من العوامل الأكثر تأثيرا على البعد المستقبلي فيما يتعلق برؤية إسرائيل للاندماج الجيوسياسي في الشرق الأوسط، لأن ذلك قد يتقاطع مع الكثير من المصالح والدوافع، كما أن غلاف الدين الذي قد يطغى على الخطاب السياسي البراجماتي من شأنه أن يوجد حالة من التصادم مع كثير من التوجهات السياسية الإقليمية والدولية كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تظهر عدم تقبلها لكثير من المضامين التي يتصدرها قادة اليمين المتطرف في إسرائيل أمثال وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، ووزير الأمن الداخلي إيتمار بن غفير.

- ✓ **سؤال الهوية**: نتيجة للتباين في المجتمع الإسرائيلي، كما تحدثنا في النقطة السابقة، برز هناك النزاع الديني العلماني على هوية الدولة، فالهوية عبارة عن منظومة متكاملة للدولة، تقدم الصفة أو الخصائص التي تمتاز بها لتضم الثقافة والتاريخ والحضارة، وبالتالي هي عبارة عن مزيج تتداخل فيه مكونات المجتمع مدى قوته أمام باقي الكيانات (خولي، 2015)، ويرى الباحثون أن هناك ازدواجية في مفهوم الهوية التي تقدم إسرائيل نفسها بها، ففي حين أنها وظفت الدين لخدمة المشروع الاستيطاني الذي تقوم عليه، فإنها تحاول تصدير نفسها على أنها دولة ديمقراطية وفقا للمفهوم الحديث للدولة، وبالتالي تتبنى النهج العلماني فيما تعكس ممارساتها المنطلقات الدينية المتطرفة (عقل، وأبو حنيش، 2021)، إذًا هنا تتنافس الهوية القومية العلمانية الحديثة التي تسعى لتطوير نموذج ديمقراطي في العلاقات الداخلية، مع الهوية الدينية التي تستند إلى المبادئ والقيم الدينية. هذا الصراع يضع الصهيونية تحديدًا في موقف صعب بين محاولاتها للجمع بين الجوانب اليهودية والديمقراطية للدولة، وقدرتها على تسويق نفسها داخلي التباين المجتمعي أو في قدرتها على تقديم نفسها للعالم.

يقدم أستاذ الاقتصاد السياسي في الجامعة العبرية، برنارد أفيخاي، وجهة نظره بوجوب معالجة تحديد هوية الدولة وحدودها في إسرائيل، حيث يُشير إلى أن الجميع يعبر عن رغبتهم في إقامة دولة يهودية ديمقراطية، لكن التحدي يكمن في تحديد تلك الحدود من النواحي

الجغرافية والدستورية والسياسية، ويُظهر بوضوح أن عدم معالجة هذه القضية قد يؤدي إلى استمرار حرمان الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم السياسية في إسرائيل، في المقابل، تعي إسرائيل إن قدرتها على تحقيق الاعتراف بهوية يهودية لها ليس مقتصرًا على الاعتراف الذاتي الذي يتمثل في التمييز والارتباط بالهوية الخاصة بمجموعة معينة، بل يشمل أيضًا اعتراف الآخرين بالهوية، وبالتالي الحصول على شرعية من المجتمع المحيط بهذه الهوية، ولكن على الأرض في ظل ما تقوم به إسرائيل بحق الفلسطينيين، وتعزيز السلوك الاستيطاني الإحلالي قد يحول دون تحقق هذا المطلب بشكل كامل، وإنما سيبقى مجتزأ حتى وإن وقعت اتفاقيات مع بعض الدول الشرق أوسطية (BBC,2018).

ويرى مطانس شحادة أن إحدى تأثيرات الاختلاف على مفهوم الهوية بين التيارات الحزبية الإسرائيلية ينعكس بشكل جلي على عدم القدرة على تحديد مستقبل الدولة، فالاختلافات حول حدود المشروع الاستعماري وطبيعته تظهر بوضوح في الأحزاب الإسرائيلية، ففي الجانب الأقصى لليسار الصهيوني، يقتصر حزب "ميرتس" على دعم مشروع الاستعمار داخل حدود إسرائيل الأصلية ويرون أن هذا المشروع قد نجح بالفعل في تحقيق أهدافه ولا يجب التوسع أكثر من ذلك. بينما يعتقد حزب "العمل" أنه يمكن الاكتفاء بالاستيطان داخل حدود إسرائيل الأصلية مع الاحتفاظ بالمستوطنات في الأراضي المحتلة في عام 1967 كما هي، ويرون ضرورة الحفاظ على هذه الأمور (شحادة، مقابلة خاصة، 2023).

- ✓ **فلسطينيو 48 وتعاظم الدافعية للمواجهة**: عمدت إسرائيل منذ بداية نشأتها إلى محاولة عزل الفلسطينيين الذين لم تستطع تهجيرهم عام 48 من بلداتهم ومدنهم المحتلة، وبات الخيار أمامها محاولة سلخ هويتهم الوطنية الفلسطينية للانخراط في المجتمع الصهيوني كمواطنين بدرجة ثانية، إلا أنهم رفضوا هذا الواقع، وقاموا كافة المحاولات الإسرائيلية مستخدمين بذلك الكثير من الأفكار والرؤى سواء أكان عبر تشكيل التيارات والأحزاب رغم ملاحقة الاحتلال لها، أو من خلال الابقاء على قنوات التواصل مع منظمة التحرير الفلسطينية وباقي الكيانات السياسية الفلسطينية والعربية. لكن اتفاقية أوسلو شكلت أولى الصدمات بعد أن حصرت المعادلة بالسياسية بالضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما اعتبر في حينه تخليا عن فلسطيني48 (الخطيب، 2021).

جاءت الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) لتعيد انعاش الدور والانخراط مجددا في المشروع النضالي، حيث انخرط فلسطينيو الداخل في الهبة وارتقى منهم 13 شهيدا،

ورغم عودة حالة الهدوء بعد انتهاء الانتفاضة وعودة المسارات السياسية الفلسطينية الإسرائيلية، إلا ان ظهور الربيع العربي في 2011 أعاد مرة أخرى الآمال التي رافقته في إمكانية تحقيق مفهوم القومية العربية وحالة المواجهة المفتوحة مع إسرائيل، حيث عقدت الكثير من الآمال على تحقيق مفهوم الكيانات السياسية العربية الجديدة وتعزيز القضية الفلسطينية وحمايتها، إلا أن هذه الحالة لم تستمر طويلا وبرزت الثورات المضادة والتدخلات الخارجية لتعمل على اجهاض آي آمال عقدت عليه، لكن المحطة الأكثر وضوحا هي في عام 2017 ومعركة البوابات الإلكترونية التي حاول الاحتلال فرضها على المسجد الأقصى وتصديهم للمشروع وإفشاله، ثم جاءت في عام2021 مواجهات الشيخ جراح واندلاع مواجهة شاملة، التي كانت بمثابة إعادة إحياء من جديد للروح الوطنية التي استطاعت أن تخلق مفهوم وحدة المواجهة فلسطينيا ما بين الضفة وغزة والداخل المحتل (المرجع السابق).

وبالتالي، فإن الحديث عن فلسطيني 48 ودورهم المانع في الامتداد الجيوسياسي لإسرائيل بمنطقة الشرق الأوسط يمثل نقطة محورية خصوصا أنهم يتبنون القضايا التي تلامس أوسع قاعدة جماهيرية إسلامية وعربية وهي قضية المسجد الأقصى ومدينة القدس المحتلة. إضافة إلى قدرتهم على تعرية الكثير من ادعاءات الاحتلال لمفهوم الديموقراطية وحماية الحقوق، ففلسطينيو48 يمتلكون من التجربة والهيكلية المؤسسية التي تستطيع أن تقدم للعالم نموذجا واضحا لمفهوم التعامل العنصري من قبل الاحتلال، وهذا بحد ذاته يكشف الوجه الآخر للاحتلال.

- ✓ **تصاعدية عنف المستوطنين:** معادلة الهدوء على الأرض تشكل مدخلا مهما لإسرائيل في اللعب بالأوراق الإقليمية وتعزيز العلاقات، سيما أن القضية الفلسطينية وبرغم تراجعها على الأجندات السياسية نتاج الكثير من العوامل الإقليمية والدولية، إلا أنها تبقى مصدر تثوير للشعوب والجماهير الذي لا يمكن تجاهله بالنسبة للنظم السياسية، وإذا ما تم ملاحظة أن غالبية اتفاقيات التطبيع التي وقعتها إسرائيل مع الدول العربية أو شهدت علاقاتها تطورات متصاعدة هي خلال فترات الاستقرار، بينما تتراجع هذه العلاقات أو يصيبها الفتور في فترات المواجهة كما حدث في الانتفاضة الفلسطينية الثانية والحروب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة واستهداف المسجد الأقصى. من هنا فإن "معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي"، أصدر دراسة له في مارس/أذار2023 (معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، 2023) يستعرض فيها كيف أن تصاعد عمليات المستوطنين واستهدافهم للفلسطينيين إضافة إلى المساس

بالمسجد الأقصى أدت إلى فتور في مسار التطبيع الإسرائيلي الإماراتي في مرحلة معينة، وهذا قد ينسحب على باقي الدول الأخرى، كما أنه قد يجعل بعضا من الدول العربية التريث قبل اتخاذ قرار الذهاب لتطبيع علاقتها مع إسرائيل.

وتخلص الدراسة إلى أنه إذا استمر التوتر في المناطق الفلسطينية، خاصة إذا تصاعد العنف أو تغيرت ملامح الوضع في المسجد الأقصى، قد يؤدي ذلك إلى تجميد تقدم العلاقات وحتى تراجعًا علنيًا في العلاقات بين إسرائيل ودولة الإمارات، وبالتالي تجميد عملية التطبيع. لأن إسرائيل تعتمد في مسيرة التطبيع عزل القضية الفلسطينية عن حاضنتها العربية والإسلامية، بينما تصاعد الأحداث يعيدها مرة ثانيه إلى مركز الاهتمام.

2. **عوامل إقليمية ضمن شرق أوسط متحرك يهدد التوازنات**: تتسم البيئة الشرق أوسطية بحالة التحرك والديناميكية المرتبطة بكثير من العوامل والمتغيرات، باعتبارها تخضع لمحددات المكان والسياسية والاقتصاد، وبالتالي يخلق تحد كبير أمام إسرائيل التي تسعى إلى الانخراط ضمن هذه التركيبة، والبحث عن استراتيجيات من شأنها أن توفر لها الحد الأدنى من النجاح في البقاء ضمن المعادلة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار يمكن استعراض العديد من العوامل المانعة أو التي يمكن أن تشكل كابحا أمام سرعة الانخراط الإسرائيلي، وهي على النحو التالي:

- ✓ **التغيير في الفكر الجماهيري:** أثبت تجربة الربيع العربي أن الشعوب العربية يمكن أن تبقى ساكنه لمدى زمني معين، إلا انها يمكن أن تعيد قلب الأوراق مرة واحدة، فعلى الرغم أننا لسنا بصدد تقييم النتائج التي ترتبت على هذه الحراكات الشعبية، إلا أنها أحدث حالة انعطافه لدى النظم السياسية وعلاقاتها الإقليمية والدولية، وأجبرتها على الخضوع لهذه المتغيرات، ولو أن الظروف الإقليمية والدولية ساعدت هذه الحراكات كان من الممكن أن تغير الواجهة الكلية لأنظمة الحكم في الشرق الأوسط. فعلى الصعيد الداخلي برزت القوى ذات الامتداد لفكر الإسلام السياسي وكذلك بعض التيارات اليسارية بعد أن كانت منكفأة على نفسها لتصبح لاعبا أساسيا في المنافسة على الحكم، ما أجبر العديد من الأطراف الدولية والإقليمية لدعمها أو التعاون معها، وبعضها الآخر أخذ أشكالا من الانخراط من خلال المواجهة العسكرية ما ولد مظاهر من العنف (راشد، 2014). هذا يبرز كيف أن التحولات الفكرية للشعوب العربية يمكن أن تبقى كامنة إلى حين مجيء الفرصة للتعبير عن ذاتها، وبالتالي يمكن أن تهدم الكثير من البنى السياسية التي رسمتها التكتلات والمحاور، وفي كلا الحالات فإن

إسرائيل ستكون هي الخاسر الأكبر في أي عملية نهوض شعبية باعتبارها ككيان محتل يجمع الكل على موقف الرفض وعدم القبول به، إضافة لمركزية القضية الفلسطينية في المعتقد الدين الإسلامي الذي يشكل ديانة غالبية سكان المنطقة.

ذات الأمر ينسحب على مفهوم الديمقراطية وتعزيزها، فإسرائيل التي تتبجح دوما بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة بالشرق الأوسط، تسعى جاهدة مع المنظومة الأمريكية لإبقاء حالك الحكم في دول الشرق الأوسط ضمن مفهوم الديكتاتورية السياسية أو أنظمة الحكم الملكية التي تعتمد التوريث ولا تعتمد صندوق الاقتراع، وقد أثبتت التجارب السابقة في الحالة الفلسطينية والتونسية والمصرية، كيف أنه تمت محاربة التشكيلات السياسية التي جاءت بنظام ديمقراطي عبر صندوق الانتخابات تحت ذريعة الخوف من حضور قوى الإسلام السياسي. لكن في حقيقية الأمر الخوف هو من تعزيز منهج تداول السلطة عبر صناديق الاقتراع لأن من شأن ذلك أن يجعل من المواطنين أصحاب تأثير وقرار في رسم السياسات العربية التي في غالبها ستكون مناقضة للطموح الإسرائيلي الأمريكي.

ويعزز ذلك ما يطرحه الكاتب الإسرائيلي "يورام ميتال"، الذي يتحدث بكل وضوح أن بقاء الأنظمة العربية الشمولية يشكل ميزة أفضل من التعامل مع أنظمة ديمقراطية، لاعتبار أنه في ظل الأنظمة الشمولية هو خوفها على مستقبلها السياسي، وبالتالي إمكانية تحالفها مع الأطراف الخارجية يبقى أقوى لحماية نفسها وتتجاهل المطالب الشعبية (أبو عامر، 2016).

- ✓ **تغير التحالفات بتغير الأهداف**: تمتاز منطقة الشرق الأوسط بخضوعها لحالة من السرعة في تغيير التحالفات وأنماطها وأشكالها، ويعود ذلك لعوامل مرتبطة بالأحداث، سواء النزاعات الإقليمية والموقف منها، أو نتاج التركيبات الطائفية أو العرقية، أو العلاقات الثنائية المرتبطة بالمصالح المشتركة، في حين تلعب التدخلات الخارجية دورا في شكل هذه التحالفات خصوصا تدخل القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، ولا يمكن إغفال دور الأزمات الإنسانية، والاقتصادية التي برزت في أعقاب الحرب الأوكرانية الروسية وأزمة الطاقة.

فالدول العربية الكبرى، أو التي تعتبر مركزية، تُدير أحلافًا تبدوا في بعض الأحيان متناقضة تنطلق في الأساس من ركيزة الحفاظ على السلطة والتوازنات السياسية، وتعتمد بالأساس على محاولة تمثيل المرجعية السياسية لباقي الدولة، حيث تتصدر المشهد السياسي في

مرحلة ما وفي ظل ظروف معينه، وقد استخدمت هذه الدول استراتيجيات متعددة لتحقيق الأهداف من بينها (الجوادي، 2017):

- **استراتيجية التوريط**: اتبعت عبر محطات تاريخية مختلفة، الهدف منها محاولة إضعاف الخصوم أو المنافسين من خلال توريطهم بصراعات لتحييدهم عن طريق المنافسة، كما حدث في توريط القيادة السورية لجمال عبد الناصر في حرب1967، فقهد شهد النظام السوري البعثي تباينا في المواقف مع الموقف الرسمي المصري الناصري، ووجدت القيادة السورية في التحركات الإسرائيلية المحيطة بها فرصة لتوريط جمال عبد الناصر في الحرب معتمدة في ذلك حب القيادة لدى عبد الناصر وقامت بطلب الاستغاثة لمساندتها أمام الهجوم الذي يمكن أن تنفذه إسرائيل على الأراضي السورية، فما كان من عبد الناصر إلا الاستجابة والانخراط بالمعركة، والتي كانت نتائجها واضحة بهزيمة الجيش الإسرائيلي للجيوش العربية وفي مقدمتها الجيش المصري.
- **تعويم القيادة**: خوفا من الخسارة أو تحمل المسؤولية الكاملة، فإن غالبية التحالفات العربية لم تعتمد على حضور القيادة المسؤولة أو المرجعية الكاملة في استكمال خططها لتحقيق الأهداف التي أقيمت لأجلها، وهذه إحدى الأسباب الدافعة حول فشل التحالفات العربية، فعلى سبيل المثال في التحالف الذي أقامته السعودية مع عدد من الدول العربية ودول الخليج في عاصفة الحزم في اليمن، بدأت تظهر التباينات في آليات العمل الميداني مع القضية، والانسحاب التدريجي للقوات وعدم الاستعداد لتحمل التبعات لها، كذلك الحال في التجربة مع الأحداث السورية، وليبيا وغيرها الكثير من التجارب التي كانت تدخل التحالفات العربية ضمن الحدث وما تلبث أن يتحول التحالف إلى دولة واحدة تبقى في المشهد السياسي.
- **التضخيم الإعلامي**: تلجأ الدول العربية في تقديم تحالفاتها ضمن استراتيجية التضخيم الإعلامي باعتبارها إنجازا لا يمكن أن يوازيه انجاز آخر، بينما تغيب عنه آليات التخطيط والمتابعة والتقييم التي يمكن أن تساهم في تحقيق الأهداف الحقيقية، وهذا ربما يشكل جزء من ثقافة المجتمعات العربية التي تميل إلى لغة العواطف في الحشد والدعم، أضف إلى أن هناك مجموعة من الدول العربية تعتبر اليوم المنصة الداعمة لأبرز القنوات الإعلامية وبالتالي تشكل قنوات لتمرير رسائلها من خلالها.

هذه التغيرات، على الرغم من أنها تشكل إيجابية بالمنظور الإسرائيلي كنتيجة لتعزيز عدم قدرة وجود وحدة عربية مستقرة وكاملة، إلا أنه أيضا يشكل واحدا من العوامل التي تخلق تخوفات على مستقبل العلاقة الإسرائيلية مع الدول العربية في الشرق الأوسط، فهذا التغير يعكس هشاشة البعد المؤسسي وبالتالي تبقى الاتفاقيات الموقعة مع النظم السياسية رهينة استمرارها من جانب، ورهينة المصالح الشخصية من جانب آخر، ورهينة موازين القوة التي قد تتغير في أي لحظة ما من جانب ثالث.

- ✓ **تشكل كتلة مانعة للتمدد الجيوسياسي إسرائيليا:** في مذكرة "سناريوهات التهديدات الوجودية لدولة إسرائيل" الصادرة عن مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في أيلول/سبتمبر 2020، يطرح الكاتبان "شلومو بروم" و"عوفر ونتر"، فصلا كاملا تحت عنوان "تشكيل تحالف إقليمي ضد إسرائيل: عقبات وإشارات تحذير"، حيث يرى الكاتبان أن التخوف الإسرائيلي الدائم ليس فقط من أن يكون هناك هجوما صاروخيا موحدا ضد إسرائيل، وإنما الخطر هو أن يتشكل تحالف من دول تقيم بعضها علاقات فعلية مع إسرائيل وتصبح ضدها وهو ما يمكن أن نسميه تحالف المتناقضين بحيث يضم كلا من إيران، تركيا، السعودية، مصر، وقد تنضم الأردن بحكم موقعها الجغرافي وحدودها الممتدة مع إسرائيل. هذه الدول تشهد صراعات بينية ضد بعضها وبعضها يقيم علاقات مع إسرائيل إلا أنها قد تتوافق أمام التمدد الإسرائيلي، وعلى الرغم أنه لا يوجد مؤشرات لحدوث هذا التحالف في المدى المنظور، إلا أن أي تغيرات دراماتيكية من شأنه أن يجعله أمرا قد يحدث .(Winter,2020)

برأي الباحث، فإن هذا الطرح يدلل على أن إسرائيل تحاول استغلال ما يمكن أن يطلق عليه بنظرية الفرص في تعزيز وجودها الجيوسياسي في منطقة الشرق مستفيدة من ذلك من وجود الصراعات والنزاعات البينية، وبالتالي فإن إسرائيل لن تجعل من أي تجربة استقرار في المنطقة أن تتحقق لأن ذلك يعد تهديدا لأمن إسرائيل، وبالتالي فإن الحضور الإسرائيلي أيضا مدعوما بوجود المصالح الدولية وتأثير القطب المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، فإذا ما تعرضت خريطة العالم لأي من التحولات المركزية قد تنعكس على شكل التحولات في الشرق الأوسط وبالتالي شكل العلاقة مع إسرائيل.

- ✓ **المواجهة متعددة الجبهات وتعطيل الدفاعات:** في أغسطس/آب2022 برز لأول مرة مفهوم وحدة الساحات في مواجهة إسرائيل، حيث شكل انطلاق قذائف صاروخية من

الجنوب اللبناني باتجاه الكيان في ظل التصعيد الإسرائيلي على القطاع، ما أحدث حالة من الارباك للاحتلال، يهدف هذا المفهوم لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية؛ الأول: توجيه الأفراد والكوادر والقوى المختلفة في المقاومة نحو هدف مشترك واحد. والثاني: توحيد الأفعال المقاومة في مناطق مختلفة وبين تنظيمات متنوعة. والثالث: الربط ما بين الإيديولوجية والسياسية المشتركة بين مناطق مختلفة وتنظيمات متنوعة بدلاً من النظرة المحلية البسيطة (عمر، 2023).

ويطرح "أودي ديكل" (Winter,2020) تحت عنوان "هجوم صاروخي متعدد الجبهات يعطل ركائز الدفاع والصمود الإسرائيلية" أن هناك احتمالية أن تقوم إيران ووكلاؤها بشن هجوم صاروخي في ذات الوقت على إسرائيل، ما سيسبب لها شللا في دفاعتها وقدرتها على المواجهة، ويضم هذا التحالف كلا من: إيران، العراق، سورية، حزب الله، غزة، اليمن. والملاحظ هنا أن "ديكل" أعاد إدخال العراق وسورية في قائمة الدول التي قد تهدد إسرائيل رغم الواقع الذي تعرضت له. مما يلفت الانتباه أن الكاتب يوصي القادة الإسرائيليين بالامتناع عن مهاجمة هذا المحور أو الاحتكاك به في الوقت الراهن وأن تعمل على تطوير نظاما دفاعيا متعددة الطبقات والوجهات.

هذا يمكن تفسيره في أن القوة الإسرائيلية بالرغم من ترسانتها وتفوقها مقارنة بالمحيط فإنها ليست قوة مطلقة، بل محدودة ويمكن تقييدها وردع تطلعاتها وسياساتها ضد المنطقة، فالسعي إلى عدم استفزاز إيران وحلفائها خشية رد عنيف من قبلهم، كما يوصي "ديكل" يشير إلى أن إسرائيل لم تعد اللاعب الوحيد القادر على تشكيل المنطقة بناء على توجهاته. وهذا ما يجعلنا ندرك أهمية المشروع الإيراني في المنطقة، فسواء اختلفنا معهم أم اتفقنا فهم قد وضعوا قيودا وحدودا للسياسة الإسرائيلية؛ نستطيع نحن، كعرب وكفلسطينيين، الاستفادة من هذه القيود والتحرك في الهوامش التي ترتبت على وجود عدة محاور وقوى في المنطقة، وبالتالي يمكن للدول العربية إن استطاعت أن توجد قواسم مشتركة مع إيران أن تستثمر هذا المشروع في تحديد التمدد الجيوسياسي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط.

3. **عوامل دولية تكسر معادلة القطبية**: في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، وتربع أمريكا على عرش القطب الواحد في الهيمنة على العالم، نمت إسرائيل تحت ظل هذه الهيمنة وبدعم كامل منها، وهذا فتح لها أبوابا كانت مغلقة، وسهل عليها بناء جغرافيتها في منطقة الشرق الأوسط مستفيدة من هذا الدعم اللامحدود، إلا أن ملامح هذه المعادلة قد تبدأ بالتغير لما يصاحب العالم من تحولات من شأنها إعادة بناء التحالفات القائمة على

المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية، وهذا ربما يفسر الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وتقليص وجودها في منطقة الشرق الأوسط، بالتالي يمكن تشكل المتغيرات على هذه المعادلة مفهوما جديدة قد يطرأ في الرؤية الإسرائيلية وتحالفاتها الشرق أوسطية، ويمكن استعراض ذلك من خلال:

- ✓ **صعود صيني واعتبارات أمريكية جديدة:** برزت مع تولي الرئيس الأمريكي جو بايدن إدارة الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الثاني/يناير2021، اعتبارات جديدة في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، البعض بات يقرأها ضمن تحولات في هذه السياسة، فعلى الرغم من أن هذا التحول لا يعني بالضرورة انسحابًا أمريكيًا كاملاً من المنطقة، إلا أنه يمكن أن يعني دخول أطراف جديدة وتقسيم النفوذ بينها. فالتقدم الصيني بقوة نحو القمة في النظام الدولي، ووفقًا للرؤية التي وضعها الحزب الشيوعي الصيني لتطويرها لتصبح دولة متقدمة بمستوى متوسط بحلول عام 2035، وبوصولها إلى مرتبة القوى العظمى على مستوى الولايات المتحدة بحلول عام 2050 (السلمي، 2021). هذا التباين يراه خبراء أنه دفع باتجاه انقسام السياسة الأمريكية تجاه المنطقة إلى تيارين رئيسيين؛ الأول يعتقد أنه يجب على الولايات المتحدة مراعاة مصالح جميع الأطراف في المنطقة والعمل على تحقيق الاستقرار، والثاني يرى أن تعزيز التعاون الإقليمي وتقديم إسرائيل كجزء من هذا الإطار يمكن أن يقلل من التوترات في المنطقة، ولتحقيق ذلك هناك حاجة لإعادة صياغة الخارطة الجيوسياسية في المنطقة من خلال إعادة إدخال إسرائيل بشكل أكبر وأوثق في النظام الإقليمي. يعتقد هؤلاء أن هناك دولًا تسعى للتنافس مع إسرائيل في المنطقة، ومن الأفضل لها أن تعمل على تقوية علاقاتها مع العرب والمشاركة في التصدي لأي تهديدات محتملة وهذا يتلاقي مع رؤية "شمعون بيريز" في طرحة لنظام الشرق الأوسط الجديد التي قدمها في كتابه (بيريز،1994).

تلك الاعتبارات تشير إلى أن السياسة الأمريكية تتجه نحو التعاون الإقليمي وإعادة تشكيل القوى والتحالفات في المنطقة بما يحقق مصالح القوى الدولية المتدخلة فيها، وهذا قد يحمل في طياته مفاتيح دخول إسرائيل للشرق الأوسط، وفي المقابل قد يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية تضغط على إسرائيل للتراجع خطوات للخلف لتمرير سياسة واشنطن في المنطقة، وبالتالي فإنه في كلا الحالتين، فإن إسرائيل قد تدفع باتجاه إلى العمل بخطين متوازيين

لضمانة حماية مشروعها الشرق أوسطي عبر تعزيز تحالفات مع القوى الصاعدة سواء الصين أو غيرها.

- ✓ **العزلة الدولية وتحجيم العلاقات:** بالرغم من امتلاك اسرائيل علاقات دبلوماسية واسعة على المستوى الدولي، إلا أن مخاوفها من أن تتأثر مثل هذه العلاقات مستقبلا نتاج صعود اليمين المتطرف لسدة الحكم في إسرائيل وانعكاس ذلك على الممارسات ضد الفلسطينيين. هذا ما يطرحه "عوديد إران"، تحت عنوان "العزلة الدولية ومقاطعة إسرائيل"(Winter,2020)، حيث يناقش فيه الأخطار التي قد تواجه إسرائيل جراء توتر علاقاتها الدولية وبروز حركة مقاطعة دولية على نحو شامل ضدها، صحيح أن العزلة الدولية وفرض العقوبات الاقتصادية على دولة ما لن يؤدي لإنهاء الدولة بالمعنى الوجودي إلا أن هناك حساسية إسرائيلية تجاه علاقاتها الخارجية ومحوريتها في وجودها، وقد يتسبب ذلك في حدوث تدهور لعلاقة إسرائيل بأمريكا التي توفير مظلة سياسية لإسرائيل وإمدادها بالمال والعتاد العسكري بشكل مستمر، من جانب آخر، يرى الكاتب أن الابتعاد الحاصل بين اليهود الأمريكيين وإسرائيل يحمل تهديدا لهوية إسرائيل بوصفها دولة اليهود أينما وجدوا، ويحمل أيضا تهديدا بتراجع دعم اللوبيات اليهودية في أمريكا للقضايا الإسرائيلية.

ما يمكن قوله في هذا الإطار أن إسرائيل تدرك فعليا خطورة هذا الأمر وإمكانية حدوثه، لذلك تسعى لبناء علاقات أمتن مع القوى الصاعدة، ربما في محاولة للاحتفاظ بمقعد لها ضمن ترتيبات النظام الدولي الجديد في حال حدوثه، وهذا ما يفسر طبيعة العلاقة الإسرائيلية مع الصين وروسيا، إضافة لعلاقاتها الدبلوماسية مع الدول المختلفة التي يمكن أن تشكل داعمة لها أمام الهيئات الدولية.

- ✓ **المؤسسات الدولية وتشكل الرأي العام المناهض:** تتشكل منظومة المؤسسات الدولية ضمن ثلاثة أطر؛ الأول يتمثل في الأمم المتحدة وما يندرج تحتها من مؤسسات وهيئات، وهي تمثل الواجهة التي تعتمد عليها الدول في العالم في تقديم مواقفها السياسية تجاه القضايا المحورية بما فيها القضية الفلسطينية. أما الإطار الثاني فيتشكل من المؤسسات الحقوقية وهي تضم هيئات ومؤسسات مجتمع مدني تحت إطار الرصد والمتابعة للانتهاكات التي يتعرض لها الفلسطينيون جراء الاحتلال الإسرائيلي. ويتشكل الإطار الثالث من مجموعات الضغط (اللوبيات) التي تمثل محركا للرأي العام في كل دولة تتواجد بها، وتبرز بشكل رئيس في الولايات المتحدة الأمريكية،

وتشكل في غالبها داعم للكيان الإسرائيلي ومشروعه الاستيطاني بفلسطين (اليوم السابع، 2021).

وبالرغم من أن إسرائيل تعتبر عضوا في الأمم المتحدة وهيأتها، وكثير من المؤسسات الدولية، إلا أنها ترفض الانصياع والتعاطي مع أي من قراراتها لأنها تتعارض مع الأساس الذي تقوم عليه دولة الاحتلال، في المقابل فإن هذه الهيئات بما فيها الأمم المتحدة هي من أوائل المؤسسات التي منحت الاعتراف بإسرائيل ككيان محتل. بالتالي فإن إسرائيل هي تدرك أن هذه المؤسسات لن تسعى إلى إنهاء وجودها، ولكن ما تخشاه إسرائيل في أن تتحول القرارات المتتابعة التي تصدر لصالح القضية الفلسطينية وتدين الاحتلال بمثابة محفز لتشكل رأي عام عالمي، هذا الرأي العام يمكن أن يتحول إلى حالة من الضغط على راسمي السياسيات التي من الممكن في لحظة معينه تضطر للاستجابة له، وهذا الأمر ينسحب أيضا على إمكانية تأثير تشكل الرأي العام العالمي على أي خطوات إسرائيلية تسعى من خلالها للتوسع في علاقاتها الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، بحيث أنها قد تؤثر على البيئات السياسية في هذه المناطق.

ثانياً: استشراف المستقبل للوجود الإسرائيلي الجيوسياسي

انطلقت الحركة الصهيونية منذ عقدها مؤتمر بازل 1897 من مبدأ إقامة دولة يهودية على كامل أرض فلسطين، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف وفقا للتصور الصهيوني إلا من خلال تهجير وطرد الفلسطينيين وإحلال بديلا عنهم الا باستجلاب المستوطنين اليهود، وهذا ما يفسر طبيعة الزيادة الديموغرافية المتسارعة إسرائيليا بهدف تحقيق التفوق السكاني الذي سيمهد فيما بعد للسيطرة على الأرض، ولتحقيق ذلك بدأت تبرز مسألة الحديث عن هوية الدولة اليهودية حتى تتحول إلى مكان جاذب ليهود العالم والعمل على دعمها وتعزيز وجودها.

هذا المنطلق الإسرائيلي، لا يمكن أن يتحقق وفقا لوصف "راتزل" بأن الدولة كائن حي، إلا من خلال البحث عن امتداد جيوسياسي يحقق لها الاحتياجات التي تدعم وجودها، وهو ما يعني العمل بشكل مواز للمشروع الصهيوني ما بين تعزيز وتدعيم إقامة الدولة على أرض فلسطين، وما بين قدرتها على خلق مناخ يسهل عليها الوجود في منطقة الشرق الأوسط ضمن معادلة الاستقرار التي تطمح في الوصول لها، وهو ما تسعى له إسرائيل من خلال جهودها المكثفة في إقامة العلاقات بكافة مستوياتها بما فيها اتفاقيات التطبيع لتغطية الاحتياجات التي يتطلبها استمرارية المشروع الاستيطاني.

ولتحقيق قراءة مستقبلية مبنية على أسس سليمة بهذه الدراسة، فإن الباحث حاول تطبيق "المنهج المعياري" أو ما يسمى بـ"المنهج الإرشادي" (Normative or Prescriptive)، الذي يقوم على بناء السيناريوهات المستقبلية وإمكانية حدوثها، وهي ضمن ما يعرف بالدراسات المستقبلية التي تشكل امتدادا للفكر الجيوسياسي التوسعي الذي تعتمد عليه الدول في وضع خياراتها المستقبلية للتمدد الجيوسياسي، فالمستقبل وفقا لهذه الدراسات هو "القدرة على الاستحواذ والاكتشاف" (الإدريسي، 2019). كما أن الدراسات المستقبلية تقوم بالأساس من خلال التنبؤ لاحتمالات مستقبلية بعد أن يتم تأويل التوجهات الحاضرة، بمعنى أن السلوك الحاضر يمكن أن يعزز من الاتجاهات المستقبلية التي يمكن أن تقوم عليها الدولة.

يقوم المنهج المعياري، على اعتماد أحد التقنيات البحثية في معالجة القضية المبحوثة تتمثل في السيناريوهات (عبد الحي، 2007)، وهذا يتناسب مع ما تحاول هذه الدراسة أن تقدمه في قرائتها لمستقبل الوجود الجيوسياسي لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط عقب اتفاقيات أبرهام، فهذه المحطة يجمع عليها الباحثون على أنها تشكل انطلاقة جديدة في التوجهات الإسرائيلية تجاه الوجود الجيوسياسي لها وبالتالي يمكن أن تبنى عليها مجموعة من الخيارات والرؤى المستقبلية سواء في اتساع التمدد الإسرائيلي أو التراجع، وكلاهما يبقى خاضعا لكثير من المدخلات في المعادلة السياسية التي تتشكل من لاعبين ومؤثرين محتملين إضافة للاعبين التقليديين والموجودين حاليا.

السيناريو المتفاءل من المنظور الإسرائيلي

في أكتوبر/تشرين أول 2020، ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خطابا يتحدث فيه عن توقيع اتفاقية التطبيع مع السودان لتنضم إلى اتفاقيات أبرهام الموقعة مع الإمارات والبحرين، قائلا: "نحن نغير خريطة الشرق الأوسط" (نتنياهو، 2020)، وبالتالي فإن تحليلا لخطابه يظهر مدى الآمال التي تعقدها إسرائيل على هذا المسار للمساهمة في تحقيق أهدافها، المتمثلة في السعي لإقامة تحالف إقليمي عربي تكون إسرائيل جزء منه يساعد في تعزيز المصالح الحيوية لإسرائيل وفي ركيزتها الأولى مفهوم الأمن، وبديلا للمسار السياسي لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وبذلك يتحقق الهدف الاستراتيجي بإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين تحظى بقبول واعتراف من قبل الأطراف بالمنطقة.

فإسرائيل كدولة تقوم على مفهوم الأمن والعسكرة، على الرغم من أن عدد سكانها يمثلون ما نسبته 0.11٪ من سكان العالم، إلا أنها شاركت كطرف أساسي في 8٪ من مجموع

الحروب والمواجهات العسكرية منذ عام 1948، هذا يعني أنها تعتبر دولة "حامية" وفقًا لمفهوم الدولة الحامية الذي وضعه العالم الاجتماعي والسياسي الأمريكي "هارولد لاسويل"(Lasswell Harold)؛ أي أنها تعتبر الأمن والدفاع عنهما الأولوية القصوى والهدف الأساسي للدولة(عبد الحي،2022). بالتالي فإن إسرائيل ستبقى تدفع باتجاه توفير مقومات الأمن لمستقبلها في المنطقة وبما يشمل استخدام كافة الاستراتيجيات لتحقيق ذلك، وبهدف تحقيق مفهوم التفوق الأمني الذي يمكن أن يشكل معيارا مهما في معادلة الردع.

هذا الطرح، يتقاطع مع الاستدارة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، في أعقاب التصاعد القوي للصين، ففي جولته إلى المنطقة في تموز/ يوليو 2022، حدد الرئيس الأمريكي جو بايدين خمسة مبادئ للدور الأمريكي بالشرق الأوسط خلال المرحلة المقبلة تقوم على أساس "تعزز الشراكات" مع الدول الحلفاء بالمنقطة ومساعدتها أمام التهديدات الخارجية. إضافة لتحقيق مفهوم "الردع"، وحماية الملاحة البحرية والممرات المائية، وتعزيز "الدور الدبلوماسي" لإنهاء أي نزاعات أو صراعات، إضافة لمبدأي "التكامل" وتعزيز "القيم" التي توفر الحقوق الإنسانية(العربي الجديد، 2022).

في الجانب الآخر لهذه المعادلة، ينقسم الشرق الأوسط وفقا للاهتمام الإسرائيلي ضمن ثلاثة محاور:

- ✓ **محور دول الخليج العربي**: فبعد أن حققت اتفاقيات أبرهام الاختراق الأبرز في الإمارات والبحرين تنطلق النظرة المستقبلية إسرائيليا باتجاه تطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية، باعتبارها مفتاحا مهما ومرجعية تشتمل على الرمزية الدينية، إضافة للثقل السياسي المؤثر من خلال إمكانياتها الاقتصادية. هذه الجهود التي تحاول الولايات المتحدة لعب الدور الكبير في تحقيقها يقوم على منطلقين؛ الأول منع تشكل كتلة مانعة سياسيا أو منافسة للثقل الأمريكي في المنطقة خصوصا في ظل التقارير الصيني السعودي الإيراني، والثاني منح إسرائيل منفذا مهما يمكن من خلاله كسر الكثير من القيود أمام الوجود الجيوسياسي في الشرق الأوسط.

في هذا الإطار، يرى الباحث أن الطرح السعودي في إمكانية الذهاب إلى هذه الخطوة قد تكون تتويجا في حصولها على الموافقة بامتلاك برنامجا نوويا سلميا يحقق لها بعضا من توازن الدور وتصدر القيادة السياسية للمنطقة العربية، وفي ذات الوقت الردع من أي مخاوف

مستقبلية في ظل احتمالات تراجع الدور الأمني والعسكري الأمريكي في المنطقة، أما ما تبقى من فسيفساء الخليج العربي فهو يمكن أن يأتي ضمنا بعد انضمام السعودية لهذه المعادلة.

- ✓ **المحور الإقليمي المنخرط تلقائيا:** وفي مقدمته تركيا، فعلى الرغم مما شهدته العلاقات التركية الإسرائيلية من توتر في الفترة ما بين 2008 حتى 2016، عادت مجددا علاقة البلدين لتعبر عن علاقات متبادلة وتطبيع كامل للعلاقات. هذا يبرز مدى الارتباط السياسي الإقليمي لإسرائيل ضمن معادلات التأثير الاقليمية والدولية، وبالتالي يمكن أن تكون نموذجا لتوسع إقليمي يكون أسهل بالنسبة لإسرائيل تماشيا مع المتغيرات الاقليمية والدولية باعتبار أن إسرائيل هي بوابة العبور الدولي.
- ✓ **المحور الإفريقي:** نفذ رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو منذ يوليو/تموز 2016 أربع زيارات رسمية للقارة الإفريقية، ساهمت بشكل كبير لإعادة العلاقات الإسرائيلية الإفريقية التي انقطعت في أعقاب حرب 1973، وقد استطاعت الدبلوماسية الإسرائيلية من إقامة علاقات مع 40 دولة إفريقية من أصل 54 دولة، وافتتحت 10 دول منها سفارات رسمية لدى الكيان الإسرائيلي، فيما يقيم سفراء إسرائيلية بشكل كامل في 15 دولة إفريقية وعدد من السفراء بشكل غير دائم(أبو عامر، 2021).

إذا ما قيمنا الوزن المعياري لهذا السيناريو وفقا للمدخلات السابقة، يمكن أن ندرك أن إسرائيل استطاعت عبر السنوات السابقة أن تحقق حالة من الاختراق ضمن المحاور الرئيسية لمنطقة الشرق الأوسط، هذا الحالة تلاقت مع احتياجات الكثير من الدول خصوصا في أعقاب أحداث الربيع العربي وخشية النظم السياسية التقليدية على مستقبلها السياسي، وخشية دول أخرى أن تلقى ذات المصير. هذا السيناريو يمكن أن يشكل حالة من التفاؤل المستقبلي لإسرائيل انطلاقا من محددات عدة:

- عودة الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز دورها الشرق أوسطي، وبالتالي منحة إسرائيل الأفضلية في أي أطروحات ومشاريع سياسية مقبلة.
- قدرة إسرائيل على ترسيم الحدود المائية مع لبنان وقطاع غزة، إضافة لاستحواذها على الغاز المصري عبر الصفقات التجارية السابقة، وبالتالي إمكانية الاستفادة من احتياطات الغاز التي تتحكم بها كأحد أوراق القوة المستقبلية.

- امتلاك إسرائيل القدرة الأمنية والعسكرية والتكنولوجيا العسكرية التي جعلت منها دولة مصدرة للسلاح وللتقنيات الأمنية، الأمر الذي يجعلها تتفوق على محيطها من الدول العربية من جانب، ومن جانب آخر مصدرا لتزويدهم بصفقات السلاح.
- الحصول على الشرعية باعتبارها كيانا سياسا في منظومة الشرق الأوسط، وبهذه الحالة تستطيع إسرائيل تمرير رؤيتها في إقامة المشروع الاستيطاني على الأراضي الفلسطينية ورفع الغطاء السياسي عنه، وتحويله لقضية إنسانية أو إدارية يتم البحث عن حلول لها وفقا لما يؤمن مستقبل الدولة اليهودية.

السيناريو المقلق لإسرائيل و"الاستيقاظ الجيوسياسي" العربي

حولت المشاريع الاستعمارية العقل العربي السياسي إلى حالة من التقوقع على الذات، والانشغال بالقضايا الداخلية، وذلك بعد سيطرة هذه القوى على المقدرات التنموية للبلدان والشعوب العربية، ونمت نتيجة لذلك الصراعات البينية، إذ اعتبرت هذه الاستراتيجية واحدة من محاولات الاحتواء والاشغال الذاتي لضمان عدم النهوض ومواجهة المشروع الاستعماري، وعلى الرغم من قدم هذه الاستراتيجية إلا أنها بقيت فعالة حيث استطاعت إسرائيل والولايات المتحدة من خلالهما الدخول إلى النظم السياسية العربية الحالية وإعادة تفكيكها وبناؤها بما يعزز من حضورها بمنطقة الشرق الأوسط.

في المقابل، فإن مقومات قوة الدولة في الامتداد الجيوسياسي تنطلق من قوتها الداخلية وتماسكها، وهذا ما بات يطرح تساؤلات من قبل قادة إسرائيليين، إذ أنه بالرغم من أن إسرائيل الآن في ذروة السيطرة والانخراط الجيوسياسي في الشرق الأوسط وتفوقها الأمني والعسكري، فإن هناك إشكالاًت داخلية يمكن أن تؤدي إلى حالة من الإرباك للمشروع التمددي.

إن الحديث عن السيناريو المقلق لمستقبل الوجود الجيوسياسي لإسرائيل في الشرق الأوسط، يمكن أن يكون ضمن مجموعة من المنطلقات:

- **الاستيقاظ الجيوسياسي العربي**: اعتادت إسرائيل والقوى الاستعمارية الكبرى على التعامل مع الدول العربية على أنها ضعيفة سياسيا، وتابعة للمنظومة الأمريكية والأقطاب الرئيسية، إلا أن تجربة الربيع العربي شكلت حالة صدمة، وبات سيناريو الاستيقاظ الجيوسياسي العربي مطروحا مرة أخرى، إذ أن التغيير في أنماط القيادة والشعوب يمكن أن يدفع إلى اتخاذ قرارات أكثر جرأة، وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن الطرح السعودي من إمكانية الحصول على برنامج نووي مقابل القبول بتطبيع

العلاقات مع إسرائيل، وهذا بحد ذاته يمكن أن يشكل خطرا مستقبليا إذا ما تغير شكل النظام السياسي ويشكل تهديدا على المستقبل الوجودي لإسرائيل في المنطقة، أضف إلى ذلك فإن الطموح العربي قد يلتقي مع طموح بعضا من الدول الإقليمية وبذلك يمكن أن يشكلا معا مصدرا للخروج عن إطار التبعية الدولية (أبو عامر، 2023).

في المقابل يطرح البروفيسور الإسرائيلي "يحزقيئيل درور"، عضو لجنة "فينوغراد" للتحقيق في حرب لبنان الثانية، والمستشار السابق في وزارة الجيش الإسرائيلية، السيناريوهات السيئة المتوقعة لإسرائيل والتحديات المحيطة بها، من بين هذه السيناريوهات احتمال نشوب حرب مدمرة تقودها الجمعات المسلحة وليس النظم السياسية الرسمية عربيا، من خلال تنفيذ هجمات صاروخية متعددة المصادر في آن واحد باتجاه إسرائيل، ونشوء ميليشيات مسلحة قوية تشكل تهديدًا لإسرائيل (أبو عامر، 2022)، وهذا ما يمكن أن ينطبق على الطرح الذي برز مؤخرا من قبل فصائل المقاومة الفلسطينية وحزب الله اللبناني تحت مسمى "وحدة الساحات".

- **الهدم الذاتي للكيان**: في المقابل المنطلق الخارجي، يأتي الخوف من العامل الداخلي، فإسرائيل الآن يغيب عن قيادة مستقبلها جيل المؤسسين الذين منحوا الدولة الاهتمام الأبرز والإخلاص، بينما في السنوات العشر الأخيرة برزت قضايا الفساد التي تلاحق غالبية من تولى رئاسة الحكومات الإسرائيلية أمثال باراك وأولمرت ونتنياهو. أضف إلى ذلك فإن أحد مصادر القلق الداخلي هو بروز فشل "بوتقة الصهر" للفئات المكونة للمجتمع الإسرائيلي، وبروز حالة عدم الانسجام التي تعكس عدم التماسك الداخلي مما يعكس حالة الضعف التي تمر بها الدولة، وهو ما يؤثر على صورتها أمام الكيانات السياسية الخارجية. وقد برزت الأزمات بشكل جلي ما بين الأعوام 2019-2022 التي شهدت لأول مرة إسرائيل خمس جولات من الانتخابات في أربع سنوات فقط لعدم وجود حالة انسجام ما بين التيارات الحزبية والفكرية ومكوناتها السياسية، أما المحطة الثانية فهي المظاهرات التي شارك بها مئات آلاف الإسرائيليين الرافضين لما أطلقت عليه حكومة نتنياهو "خطة الإصلاح القضائي" وهي الخطة التي جوهرها يتمثل في سيطرة الحكومة على النظام القضائي الإسرائيلي وعدم استقلاليته مما يشكل محطة انحدار في تاريخ المؤسسة القضائية في إسرائيل.
- **فشل صناعة الفلسطيني الجديد**: استخدمت إسرائيل بعد الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية عام 1967، العامل النفسي لتثبيط عزيمة الفلسطينيين واعتقدت أنه يمكنها بناء جيل جديد من الفلسطينيين يكون مستعدًا للتعامل معها دون تحفظ أو مقاومة، وبدأت في

تطبيق هذه الاستراتيجية باستخدام القوة لضغط على الفلسطينيين وإضعافهم، للقبول بالواقع الجديد والعيش تحت مظلة الدولة الإسرائيلية بعد التخلي عن الهوية العروبية الفلسطينية، إلا أن ذلك لم تحظ به إسرائيل، فجاءت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 لتعيد انطلاقة الوعي الفلسطيني من جديد في مقاومة الاحتلال، ما أدى إلى تحريك الشارع العربي والإسلامي الذي تضامن معها بشتى الوسائل. ثم جاءت استراتيجية المسيرة السلمية التي توجت باتفاق أوسلو كمحاولة ثانية لتحقيق ما عجزت عنه القوة، إلا أنها عادت في الانتفاضة الفلسطينية الثانية سبتمبر/أيلول2000 لتعيد هدم الطرح الإسرائيلي من جديد بعد أن تكشفت نوايا حكومة الاحتلال بإعادة احتلال كامل محافظات الضفة، فقد ساهمت هذه المحطة في تراجع الكثير من الخطوات التطبيعية التي نسجها الاحتلال مستغلا فترة الهدوء ما بعد اتفاقية أسلو.

استغلت إسرائيل، حالة الانقسام السياسي الداخلي فلسطينيا التي وقعت في 2007، لتروج للعالم العربي والعالم أن الفلسطينيين غير مهيئين لإقامة كيان سياسي لهم، وبالتالي عمدت إلى تشكيل ما يشبه بالوصاية العربية الإقليمية الدولية التي تمرر سياسات الاحتلال من خلالها، إلا أن عودة روح المقاومة للفلسطينيين من جديد في إفشال الحروب التي خاضتها ضد قطاع غزة، وعودة الضفة الغربية للمواجهة مرة أخرى في عام2021 وما بعدها، أربك الحسابات الإسرائيلية من جديد، رغم استغلالها فترة ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي حاول ابتزاز المواقف العربية والاستفادة من حالة الارباك التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط في أعقاب اندلاع ثورات الربيع العربي لنسج العديد من اتفاقيات التطبيع التي توجت باتفاقيات أبرهام.

رغم ذلك، ما يزال الموقف الفلسطيني الحاضر بالفعل على الأرض، والرافض للقبول بهذه الأطروحات تشكل العائق الأكبر أمام تسهيل مهمة الانغماس الإسرائيلي الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط، وتكشف النوايا الحقيقة للمشروع الصهيوني الذي يستهدف الكل العربي وليس الفلسطينيين لوحدهم.

إن قراءة في هذا السيناريو، وتقييمه، تظهر أن إسرائيل، رغم تسخيرها كافة الجهود للتحول إلى كيان طبيعي داخل منظومة الشرق الأوسط، يكتنفه الخوف والغموض، وبالتالي تراهن على عامل الزمن إلى جانب بعض المتغيرات التي يمكن أن تحقق بعضا من الأهداف المرحلية لها، لكنها بطبيعة الحال لا يمكن أن تمنحها الصورة الكاملة في إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط.

السيناريو الواقعي المرتهن للتحولات السياسية:

يطرح "يوآل غوجنسكي" في دراسة نشرها معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، تحت عنوان "سلام قريب بعيد: ما يمكن أن نفعل لتحقيق التطبيع الإسرائيلي السعودي؟"، فكرة "التطبيع الجزئي"، كاستراتيجية يمكن أن تسير عليها إسرائيل في الوضع الراهن لإنجاح خطتها في الانخراط بمنطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد لتطبيع العلاقات مع السعودية (غوجنسكي، 2023).

ووفقا لهذا الطرح، فإن لكل دولة عربية ميزانها الخاص، وأن الظروف المحيطة تتطلب من إسرائيل التنبه لمجموعة من المتغيرات من بينها عدم وجود تسوية فلسطينية إسرائيلية، وكذلك الحال عدم القدرة على إقناع الشعوب العربية للانخراط بمنظومة التطبيع وبقاءه ضمن مفهوم التطبيع النخبوي على مستوى النظم السياسية، إلى جانب التحديات الأمنية بما فيها الخطر الإيراني، واحتمالات تصاعد الدور السياسي في المنطقة من قبل دول عظمى على حساب تراجع الدور الأمريكي، كل هذا يدفع باتجاه خيار التطبيع الجزئي الذي يمكن أن يعتبر مسارا مرحليا يمكن العمل عليه، بحيث يبنى هذا المسار على شكل "تبادلات رئيسية" ما بين إسرائيل والدول العربية التي يمكن أن تدخل في هذا المسار.

بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية يجري في الواقع عملية تطبيع تدريجية وبطيئة. اتخذت الرياض قرارًا استراتيجيًا بالتحرك ببطء وتدريج لتحسين العلاقات مع إسرائيل، مع توفير شروط للتقدم. وفعلًا، في السنوات الأخيرة، شهدنا تحركًا بطيئًا نحو المزيد من التفتح السعودي تجاه إسرائيل، مما انعكس في التصريحات والإجراءات على الأرض، بهدف "استكشاف الميدان" وتعويض الجمهور السعودي تجاه إمكانية التفتح المستقبلي مع إسرائيل.

ويشير "غوجنسكي" إلى أن هناك خصوصية بالنسبة للمملكة العربية السعودية، بالتالي فإن التدريجية والحذر في أي عملية تطبيع مع إسرائيل ضروريين، نظرًا للعديد من العوامل، بما في ذلك مكانتها في العالم الإسلامي والعربي، والمشاعر المعادية لإسرائيل في الجمهور السعودي، والطابع الديني المحافظ للمملكة، وهذا قد يوصلنا إلى نموذج مختلف من "اتفاقات أبرهام" التي وقعت سابقا.

إن قراءة متأنية لتركيبة العقلية السياسية الإسرائيلية وصعود اليمين المتطرف فيها، إضافة لباقي الظروف الجيوسياسية المرتبطة بالمنطقة العربية، والتحولات الدولية التي تجري،

فإن إسرائيل يمكن أن تجعل من هذا السيناريو الأكثر واقعية للتطبيق لتعزيز نفوذها من خلال اتفاقيات التطبيع، وبالتالي، فإن ما يعزز هذا السيناريو مجموعة من الأطروحات المتمثلة في:

- هذا السيناريو سيحقق أفضل إمكانية لإسرائيل يمكن من خلالها تجاوز القضية الفلسطينية وتعزيز التطبيع بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، بما في ذلك السعودية، فبالنسبة للمملكة العربية السعودية، ترى نفسها قائدة للعالم العربي والإسلامي و"حارسة المقدسات الإسلامية"، ستكون من الصعب توجيه علاقات رسمية وكاملة مع إسرائيل دون أن تظهر أنها ساهمت في تعزيز هذا الموضوع وتعاملت مع مبادرة السلام العربية. بالتالي فإن الذهاب إلى مفهوم التطبيع الجزئي المتدرج، بصبغة خاصة تختلف عن "اتفاقيات أبرهام" يمكن أن يوفر مبررا للسعودية في القبول به مقابل الحصول على موافقة بإقامة برنامج نووي سلمي لأغراض الطاقة، ومنحها وصاية على المقدسات الإسلامية في القدس المحتلة، ولعب دور سياسي في قيادة الشرق الأوسط.
- تمكين إسرائيل من الانخراط الشرعي في الشرق الأوسط، فقد استطاعت من خلال هذه الاستراتيجية من ترسيم الحدود للمياه الإقليمية مع لبنان بموافقة من حزب الله اللبناني ضمن اتفاق الغاز الذي رعته الأمم المتحدة، وهذه تشكل سابقة لدى إسرائيل من خلال إدراج حزب الله اللبناني بطريقه غير مباشرة ضمن اتفاقيات شرعنة حق إسرائيل بالتنقيب على الغاز واستخراجه، وذات الأمر الذي قد يحدث فيما يتعلق بحقوق الغاز قبالة سواحل قطاع غزة.
- يحول إسرائيل من دولة احتلال بالمفهوم الشمولي إلى دولة شريك من خلال تبادل المصالح، وهذه معادلة يمكن أن تستغلها إسرائيل بفتح مزيد من الآفاق المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط وانضمام باقي الدول العربية لمعادلة التطبيع.
- عزل القضية الفلسطينية عن عمقها العربي والاسلامي وإغلاق ملف القضية بامتدادها الشرق أوسطي بهدف فرض طرح سياسي يمكن أن يقبل به الفلسطينيون لوحدهم دون أن يكون هناك اعتراض عربي إسلامي، بل إن الامتداد الإسرائيلي من خلال ما تقوم به من اتفاقيات تطبيع يمكن أن تشكل ورقة ضغط إضافية على الفلسطينيين أنفسهم للقبول بما تطرحه إسرائيل، وبالتالي ترهن أي تحولات بخصوصها إلى طبيعة احتياجات الظروف السياسية، وهذا يدفع باتجاه تبني الحل الاقتصادي الإنساني للقضية الفلسطينية وتغييب الحل السياسي في المرحلة المقبلة.

- السعي للتعاون مع القوى التي دخلت مسار التسوية بهدف ضرب المقاومة الفلسطينية أو الجهات الداعمة لها، وبالتالي مزيدا من عمليات الضغط، وتقديمها على اعتبارها معوقا على المسار السياسي القائم على التسوية، وهذا يفتح المجال أمام خلق حالة من الخلاف مع المحيط العربي.
- منع إقامة أي نموذج لنظام سياسي وحدودي أو صعود مشروع وحدوي عربي في المنطقة يمكن أن يعزز الحالة النهضوية في منطقة الشرق الأوسط والتي يمكن أن تشكل خطرا على الكيان الإسرائيلي نفسه. لأن أي حالة نهوض وإصلاح في المنطقة سيشكل خطرا على مستقبل المشروع الإسرائيلي، فإسرائيل تشكل حالة تعتمد على القوى الخارجية في بقائها لحد كبير.
- من خلال الانخراط تسعى إسرائيل لتكريس بيئة التصادم العرقي في المنطقة ومشاريع التفتيت بالمنطقة حتى تمنحها دور الراعي أو المؤثر في المنطقة من المنظور الأمني باعتبارها تقدم نفسها أنها متفوقة عسكريا، ويمكن أن توفر حلولا لمثل هذه الأزمات.
- سيمنح هذا الشيء دور مواجهة ما يصفهم الاحتلال بالأعداء، وبالتالي إعادة توجيه البوصلة وفقا للمنظور الإسرائيلي من صراع عربي إسرائيل أو من صراع مع المشروع الصهيوني إلى صراع ضد إيران في المنطقة أو أي محاور أخرى مما يحرف بوصلة الصراع الحقيقية في المنطقة.

الاستنتاجات والتوصيات

إن قراءة تحليلية لطبيعة الظروف والدوافع الأيديولوجية والسياسية وكيفية توظيفها إسرائيلياً، تطرح بما لا يدع مجالاً للشك أن إسرائيل كدولة احتلال تحاول الانخراط في إقليم يتسم بطابع هوياتي قومي عربي إسلامي، ما يشكل لها صعوبة بالغة في تحقيق هذا الهدف، لكن في المقابل، إذا ما نظرنا إلى المنطلق الأيديولوجي المتمثل بالفكر اليهودي الصهيوني الذي تقوم عليه دولة الاحتلال والحركة الصهيونية، والوظيفة الوجودية التي بناء عليها أقيم هذا الكيان على أرض فلسطين، يؤكد أن هناك أهدافا وضعت لتحقيقها من خلال هذا الكيان الاستيطاني الاستعماري، وبالتالي لن تتوقف مساعي تعزيز نفوذها على الأرض وتثبيت دعائم وجودها من خلال الانخراط الجيوسياسي والجيواستراتيجي في المنطقة، فهذا ليس هدفا للحركة الصهيونية لوحدها، بل ضمن استراتيجية دولية ضمن معادلة السيطرة التي تقوم عليها فكرة الدول الاستعمارية. لذلك يقدم الباحث في هذا المحور أبرز الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة، إضافة لمجموعة من التوصيات التي ارتأى أنه يمكن الاستفادة منها سواء من قبل الباحثين أو السياسيين:

أولا: الاستنتاجات

- وفقا لنموذج "راتزل" فإن إسرائيل كدولة، تسعى للنمو كما هو الكائن الحي، فهي ذات احتياج لمجموعة مقومات وموارد تتناسب وطبيعة مراحل التقدم في المشروع الاستعماري الذي تقوم عليه، مستخدمة بذلك الاستراتيجية الأفقية بمعنى تعزيز كامل الجوانب بذات الوقت، والاستراتيجية العامودية بهدف تحقيق حالة الاختراق وهو ما يتلاقى مع مفهوم التمدد الجيوسياسي للحصول على الموارد الكامنة في هذه المنطقة.
- في أعقاب توقيع اتفاقيات أبرهام، ظهر التسارع المحموم لدى قادة الاحتلال الإسرائيلي من جانب، والولايات المتحدة من جانب آخر، وبعض النظم السياسية العربية من جانب آخر، على تسريع وتيرة اتفاقيات التطبيع، هذا عزز شعور النشوة لدى الكيان الإسرائيلي من جانب، والإحباط الشعبي والجماهيري والفلسطيني من جانب آخر، باعتبار المستقبل هو للكيان الإسرائيلي الذي بات يتحكم في كل شيء وينخرط في معادلة جيوسياسية شرق أوسطية، في مقابل تراجع وضعف للقضية الفلسطينية، وهذا يمكن تفسيره ضمن منهج الاستمرارية والتغيير، الذي يفسر طبيعة التغيرات والتحولات

الجارية في المنطقة وكيف استطاعت إسرائيل استثمار توقيتها لإحداث حالة التغيير التي حققت لها هذه النتائج.

- هناك مجموعة من الدوافع التي تبني عليها إسرائيل نظرتها الجيوسياسية للإنخراط في الشرق الأوسط في مقدمتها البعد الأمني ومحاولة ضمان مستقبل المشروع الاستيطاني الاستعماري، وإلى جانب ذلك، فإن إسرائيل رغم عمرها الممتد على 75عاماً، فلم تستطع أن تحقق حتى اللحظة المشروعية التامة باعتبارها دولة ضمن الجغرافيا الشرق أوسطية، وبالتالي هنا يأتي هدف إضفاء هذه الشرعية من خلال الاندماج الذي يمكن أن توفره اتفاقيات التطبيع.
- استغلت إسرائيل اتفاقيات أبرهام، لإحداث حالة من التفكيك السياسي لمعادلة الهوية الموحدة للشرق الأوسط، واستبدلتها بهوية التنازع غير الظاهري على تصدر المشهد السياسي، فمصر التي كانت تعتبر مرتكزا أساسيا في البعد السياسي في الشرق الأوسط فقدت كثيرا من هذا الوزن صالح الإمارات التي تعتبر دولة لا تمتلك التجربة الكافية في هذا الإطار، وذات الشعور الذي عايشته السعودية بعدما أصبحت ضمن معادلة تابعة دفعتها للتحرك فيما بعد لإعادة دورها السياسي من خلال قيادة التحالف في الحرب ضد الحوثيين في اليمن، وتصاعد الخلافات مع قطر، وتوتر العلاقات مع تركيا.
- رغم وجود النهم الإسرائيلي المتسارع لرفع وتيرة اتفاقيات التطبيع، إلا أنها ستعتمد على استراتيجية التطبيع المرحلي أو التطبيع الجزئي بالتحديد مع بعض الدول المركزية أمثال المملكة العربية السعودية، وهذا نتاج مجموعة من المحددات؛ أولها أن لكل دولة شرق أوسطية خصوصية، وثانيهما أن إسرائيل تخشى من التغيرات المفاجأة التي قد تقلب الموازين السياسية.
- ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تزال، في تعزيز الانخراط الجيوسياسي لإسرائيل في الشرق الأوسط، باعتبارها حليفاً استراتيجياً لأمريكيا، إضافة إلى الامتداد الهوياتي للمشروع الاستيطاني الاستعماري بالدول الغربية التي مهدت لإقامة إسرائيل ضمن رؤاها الاستعمارية في الشرق الأوسط، وبالتالي هذا التقاطع في المصالح قد يكون سببا أيضا في ضعف أو تراجع الوجود الجيوسياسي الإسرائيلي إذا ما تعرضت المنظومة الدولية لمتغيرات تعيد ترتيب مشهد القوى السياسية المتحكمة.
- إسرائيل، ولضمان وجود جيوسياسي قوي في منطقة الشرق الأوسط، استطاعت أن تستخدم استراتيجية عقيدة الأطراف، مكنتها من الانخراط ضمن مرحلتين، الأولى الدول غير العربية، مثل إيران وتركيا، بهدف تحفيز الدول العربية للهرولة من أجل

حماية نظمها السياسية المستقبلية، وهذه كانت ضمن معادلة الفك والتركيب التي تبنتها إسرائيل أيضا في هذا الإطار.

- من أبرز الاستراتيجيات التي استخدمتها إسرائيل في الانخراط بالشرق الأوسط، وتحاول أن تعزز حضورها المستقبلي فيه، تعزيز السيطرة والنفوذ على المنافذ البحرية وخطوط التجارة، إضافة لتثوير حالة النزاعات البينية وكسر خريطة الوحدة الشرق أوسطية، وتشكيل منظومة أمنية وكيانات جيوسياسية جديدة.
- هناك مجموعة عوامل مانعة يمكن أن تحد من التمدد الجيوسياسي المستقبلي لإسرائيل في الشرق الأوسط، تنقسم إلى عوامل مانعة ذاتية تتعلق بالتحولات التي تجري داخلي الكيان الإسرائيلي نفسه وهوية الدولية، وعوامل مانعة إقليمية ضمن منظومة الشرق الأوسط المتحركة، وعوامل مانعة دولية ضمن متغيرات يمكن أن تكسر معادلة القطبية الواحدة وبالتالي تراجع حالة الدعم السياسي لإسرائيل.
- تختتم الأطروحة بثلاثة سيناريوهات حول مستقبل الوجود الإسرائيلي الجيوسياسي في الشرق الأوسط؛ يقوم السيناريو المتفائل قدرة إسرائيل من الانخراط السريع بالشرق الأوسط مستفيدة من محددات كثيرة، وبالتالي تحقق النظرة المستقبلية من المشروع الاستعماري الاستيطاني بالتحكم في المفاصل الرئيسية. أما السيناريو الثاني فهو المرعب إسرائيلياً وينطلق من "الاستيقاظ الجيوسياسي العربي" الذي يعيد الهوية للشرق الأوسط ويطرح إسرائيل خارج معادلته، أما السيناريو الثالث فهو الواقعي، والذي يقوم على أن إسرائيل تستطيع أن تتمدد في الشرق الأوسط وتحظى بحضور مستقبلي جيوسياسية لكن ضمن معادلة المرحلية المحكومة لمتغيرات متعددة ومرهونة بمحطات زمانية قد تتغير بتغير هذه الظروف.

ثانياً: التوصيات

شكلت الرحلة البحثية لإعداد هذه الدراسة إضافة معرفية للباحث، والتي يحاول من خلالها استنباط بعض التوصيات التي يمكن أن ينطلق منها الباحثون الآخرون في إثراء هذا الموضوع، إضافة لإمكانية توظيف مضامين هذه الأطروحة ضمن القراءات السياسية لدى صانعي القرار السياسي الفلسطيني والعربي، ويمكن تلخيص بعض التوصيات على النحو التالي:

- ✓ في الجانب البحثي المعرفي، فإن اتفاقيات أبرهام فتحت المجال أمام ضرورة إعداد مزيدا من الدراسات التي يمكن أن تثري المجال الأكاديمي والمعرفي فيما يتعلق

بالاستراتيجيات التي يستغلها الاحتلال الإسرائيلي في تغيير الهوية العربية والإسلامية للمنطقة العربية. وهو ما يتطلب إعداد مزيدا من الأبحاث التي تعالج محاور ومنطلقات عدة، يمكن أن يركز بعضها في إطار الهوية، وأخرى باتجاه التأثيرات الاقتصادية، وثالث بالقضايا الثقافية، ورابع بالقضايا الاجتماعية والنسيج البنيوي للمجتمعات الشرق أوسطية.

- ✓ ضرورة إثراء المكتبات العربية بمزيد من الأبحاث والدراسات التي يمكن أن نفهم من خلالها المنطلقات الاستعمارية الاستيطانية التي يحاول الاحتلال الإسرائيلي من خلالها الولوج إلى الشرق الأوسط، بهدف بناء استراتيجيات فلسطينية وعربية تحد من تأثيرات هذا الانخراط، أو يمكن أن تعزز الدور الدبلوماسي العربي في مواجهة الدبلوماسية الإسرائيلية التي باتت تحظى بحالة تفوق في الوصول إلى العواصم العربية والإسلامية في الشرق الأوسط أمام تراجع الحضور العربي الإسلامي وتراجع القضية الفلسطينية.
- ✓ على المستوى السياسي وصانعي القرار، فإن هذه الدراسة، تقدم رؤية أولية يمكن الاهتمام بها والبناء عليها في رسم العديد من أوراق السياسات التي من شأنها أن تقدم فهما للتوجهات الإسرائيلية وخيارات التعامل معها، وآليات تعزيز الموقف الفلسطيني بالتنسيق مع المستويات السياسية العربية والإقليمية، ويمكن أن يمارس هذا الدور من خلال الدبلوماسية الفلسطينية بكافة أشكالها وهيكلياتها وأدواتها.

الخاتمة

إن عجلة المتغيرات السياسية ومعادلاتها في الشرق الأوسط تسير دوما بحالة تسارع مجتازة أي احتمالية للسكون، فطبيعة الموقع الجيوسياسي، والتركيبة السياسية، والإمكانيات الهائلة التي تتربع عليها المنطقة، وتصارع القوى، إضافة إلى التاريخ الكامن بداخلها، تتفاعل باستمرار لتنتج في كل مرحلة من مراحل التاريخ محطة جديدة، وإسرائيل كدولة طامحة وفقا للفكر الذي تقوم عليه الحركة الصهيونية، تحاول الاستفادة من كل هذه المتغيرات في المعادلة وتوظفها لتحقيق حلمها الأساس بإقامة الدولة اليهودية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال قدرتها على توظيف العديد من الفرص المتمثلة بالفرص السياسية التي تتناغم ورؤيتها، سواء أكان ذلك متعلق بشق المعادلة الدولي والمتمثل في هيمنة وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، أو صعود أقطاب أخرى ولهذا لا تنتظر حدوث التغير بل تحاول أن تكون جزء منه لتواكبه، وهذا ما برهنت عليه أيضا في الفرص السياسية المرتبطة بدول الشرق الأوسط نفسها، فإسرائيل وعبر أذرعها السياسية والدبلوماسية والأمنية والاقتصادية والاعلامية تنخرط بشكل مباشر، أو غير مباشر، لتهيئة الظروف لولوجها الاستراتيجي في المنطقة.

فالأزمات السياسية والاقتصادية وحتى الكوارث الطبيعية، وما يطلق عليها بـ"دبلوماسية الأزمات"، تمثل إحدى استراتيجياتها في بناء العلاقة والامتداد الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط.

أما استراتيجية التفكيك وإضعاف الخصوم، التي مارستها إسرائيل في الماضي، لا تزال تشكل أداة أخرى مهمة في تعزيز حضورها، مستغلة بذلك الطوائف والتيارات الفكرية والتناقضات الدينية واللغوية والعرقية.

في حين، تسارع من وتيرة السيطرة الحديثة عبر بوابة الطاقة، كأحد الأزمات التي برزت في ظل الحرب الأوكرانية الروسية، والتي من المتوقع أن تتصاعد في المستقبل القريب، وبذلك تستطيع تأمين مزيدا من الفرص المستقبلية لتعزيز حضورها.

على المستوى العربي، فإن طبيعة التركيبات الدينية والايدلوجية والهوية والقومية، لم تعد حاجزا كبيرا أمام الانخراط في معادلات تعتبر إسرائيل جزء منها، لأن هناك الكثير من الاحتياجات التي تسعى لها غالبية هذه الدولة، في مقدمتها الاعتقاد أن أي معادلة للقبول بإسرائيل سيشكل بوابة للاستقرار لنظمها السياسية، أو بوابة العبور إلى السياسة العالمية، في حين أن إسرائيل نفسها تدرك أنها لن تمنح أحدا هذه الورقة حتى تبقى سيدة المشهد السياسي.

إن إسرائيل تعيش حالة من النرجسية السياسية بقيادة بنيامين نتنياهو، الذي استطاع أن يعيد انتاج المشروع الصهيوني ضمن منظومة صراع الحضارات (مصطفى،2019)، وتأكيدا على ذلك ما قاله خلال لقاء جمعه بوزيرة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فدريكا موجريني، في بلجيكا عام2017، حيث قال:

"إسرائيل هي العامل الأقوى في الشرق الأوسط الذي يمنع انتشار الإسلام المتطرف؛ فهي لا تمنع هجمات داعش في أوروبا فحسب، وإنما تمنع انهيار مناطق كاملة مجاورة لإسرائيل لولاها لاحتلها هؤلاء الإسلاميون المتطرفون الذين يشردون ملايين الناس إلى أوروبا. نحن نقوم بذلك طبعاً لكي ندافع عن أنفسنا، ولكن أعتقد أيضا أن إسرائيل تقوم بوظيفة أمنية مهمة لشعوب أوروبا في طريق لا يجري تفهمها غالباً" (مكتب رئيس الحكومة، 2017).

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية

أسعد، أحمد عز الدين، (2023)، الاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع المسألة القومية في الوطن العربي: (الأكراد وجنوب السودان نموذجًا)، مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، رام الله.

آيزنكوت، غادي، وسيبوني، غابي (2022)، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدني.

باقي، ناصر الدين. (2019). التوظيف السياسي الخارجي للأقليات العربية في إيران وأثره على العلاقات الإيرانية العربية، مجلة تجسير، المجلد الأول، العدد الأول، دار نشر جامعة قطر، ص ص 178-193.

البدري، هاشم محمد الأمين، (2018)، السودان: رؤية جيوبوليتكية، مجلة دراسات حوض النيل، مجلد10، ع21، جامعة النيلين - إدارة البحوث والتنمية والتطوير، السودان

البستاني، هشام، (2013)، مقاومة التطبيع: ورقة مفاهيمية وثيقة لمسار تحرري، جريدة حق العودة، العدد53، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل).

بهلول، حميدة. (2009). النظام القانوني للمرور العابر في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م (رسالة دكتوراة)، جامعة الجزائر1. كلية الحقوق.

بيرز، شمعون (1994)، شرق أوسط جديد، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994م، ص 62-70.

تاج، مهدي، (2011)، المستقبل الجيو-سياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: https://2u.pw/GpSAur5

توفي، هشام، (2021). الاستراتيجية الصهيونية والتطبيع الجديد، ط1، المغرب، أفريقيا الشرق.

جبر، أحمد. (2021)، العربي الجديد، المغرب وإسرائيل سياق تاريخي للاتصالات، على الرابط: https://2u.pw/OkYUe8m

الجدية، فوزي. (2009). ستون عاما على قيام دولة إسرائيل: دراسة في الجغرافيا السياسية. أعمال المؤتمر العلمي الرابع: فلسطين. واحد وستون عاما، فلسطين، غزة: الجامعة الإسلامية بغزة، كلية الآداب، ص ص 889-928.

الجندي، أحمد. (2022)، العلاقات السرية بين إسرائيل والدول العربية ما بعد اتفاق أوسلو، مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية، اسطنبول.

حداد، شفيعة، وعنكوش، نور الصباح، (2021). الجغرافيا السياسية للمتوسط وأهميتها في الاستراتيجية الأمريكية. مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد12، عدد1، ص ص 356-375.

حسون، ميس. (2021)، تبعات العلاقات الإسرائيلية مع دول الخليج العربي على القضية الفلسطينية، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

خدوري، وليد، وآخرون، (2022). الطاقة والجغرافيا السياسية لغاز شرق المتوسط، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

خراز، احمد نائل توفيق، (2016). العلاقات الأمنية المصرية– الإسرائيلية (1978–2016م).. حسب منهج تحليل النظم، جامعة القدس.

خليفة، أحمد، (2017)، الرؤية الإسرائيلية للصراعات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على أمن إسرائيل: دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

خولي، معمر فيصل، (2015)، دور الهوية في السياسة: الموقف الفرنسي من انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

دشر، ميثاق مناحي، (2016)، مشروع الشرق الاوسط الكبير (قراءة في الفكر السياسي الاميركي المعاصر).،مجلة أهل البيت عليهم السلام، 1(19)، 553-586.

دهب، مهدي دهب حسن، (2019). الجغرافيا السياسية وأثرها على الصراعات في منطقة الشرق الأوسط: "إسرائيل والعرب إنموذجاً"، عدد17، ص ص 117-200.

رياض، محمد، (2014). الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر.

ساربيرو، حاييم. (2022)، إخفاقات في ترسيم حدود إسرائيل وتصحيحها، مركز تراث الاستخبارات.

أبو سارة، حاتم. (2021). الجغرافيا السياسية وإشكالية الوجود "الإسرائيلي". المستقبل العربي، مجلد44، العدد509، ص ص 25-44.

ساشز، ناتان، وهغارد، كيفين، (2020). إسرائيل في الشرق الأوسط: العقدين المقبلين (ترجمة: أحمد عيش) الدوحة/اسطنبول، مركز حرمون للدراسات المعاصرة. مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

سرحان، آمنة حسن، (2009)، المجال الحيوي للأمن القومي الإسرائيلي في الدول العربية المجاورة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس.

أبو سعدة، محمد، (2020). جيوبوليتيك الشرق الأوسط في صفقة القرن. مجلة المعهد المصري للدراسات، المجلد5، عدد17، ص ص42-60.

شحادة، مطانس، (2023)، تأثيرات الهوية لدولة إسرائيل على مستقبلها الجيوسياسي، مقابلة خاصة عبر الهاتف بتاريخ 20مارس/اذار2023.

أبو شنب، محمد سهيل، (2022)، الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

الشوبكي، وآخرون، (2020)، إسرائيل في عقدها الثامن أبعاد القوة وحدودها، ط1، اسطنبول-تركيا، مركز رؤية للتنمية السياسية.

صالح، محسن، (2023)، مستقبل الوجود الجيوسياسي لإسرائيل في الشرق الأوسط، مقابلة خاصة، 15مارس/آذار2023.

صن، أمارتيا، (2012)، الهوية والعنف.. وهم المصير الحتمي، ترجمة: سحر توفيق،

الطنيجي، عبد الله عبد الرحمن بن ربيع. (2010). الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة وأثره على السياسة الخارجية. (أطروحة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط، الأردن

ظاهر، سعدون شلال، (2005)، التطبيق العنصري لنظرية المجال الحيوي دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة البحوث الجغرافية، جاكعة الكوفة، العدد5، بغداد.

أبو عامر، عدنان، (2016)، منظومة الأمن القومي الإسرائيلي والثورات العربية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص125.

عامر، عدنان، (2023)، مستقبل الوجود الإسرائيلي في الشرق الأوسط، مقابلة خاصة عبر البريد الإلكتروني، بتاريخ 15 ابريل2023.

عبد الحي، وليد، (2007)، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2007، ص 13-20.

عبد الرزاق، بشير هادي، (2022)، الشرق الأوسط وأبعاده الاستراتيجية: دراسة نظرية، مجلة العلوم السياسية، عدد 63، جامعة الأنبار، العراق ص ص 288-252.

عبد الله، ريام محمد، (2017). الشرق الأوسط من منظور القوى الإقليمية الكبرى. مجلة مدارات سياسية، مجلد1، عدد2.

عبد الله، ريام محمد، (2017)، الشرق الأوسط من منظور القوى الإقليمية الكبرى، مجلة مدارات سياسية، المجلد1، العدد2، جامعة تكريت، العراق.

أبو عرقوب، عمر. (2018)، صفقة القرن من منظور الإعلام وهندسة الجمهور... تحليل نقدي للخطاب الرسمي الأمريكي، مجلة رؤية تركية، العدد الرابع، ص ص 45-67.

العريان، سامي، (2023)، الجغرافيا السياسية وتأثيراتها على قوى منطقة الشرق الأوسط، مقابلة خاصة عبر الواتساب، 19يناير/كانون الثاني 2023.

العزب، هبة جمال الدين محمد، (2021)، الدبلوماسية الروحية والمشترك الإبراهيمي: المخطط الاستعماري للقرن الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عطا الله، سمير، (2009)، جنرالات الشرق: دور العسكريين الأجانب في العالم العربي بين الحربين، العبيكان للنشر، السعودية.

علي، رحيم جبر محمد، (2011)، الأهمية الاستراتيجية لموقع البحرين وأثره في النقل والملاحة: دراسة في جغرافيا النقل، مجلة التربية للعلوم الصرفة، 2011، المجلد الأول، العدد 3، ص ص 155-178، العراق.

عوض، محسن، (1988)، الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، سلسلة الثقافة القومية (16)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص12.

عويضة، شادي. & محمد صالح، وصال. (2021). الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية تجاه اكتشافات غاز شرق البحر المتوسط وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط.

عيسوي، عطيه، (2011)، دولة جنوب السودان.. دفء مع إسرائيل وبرودة تجاه العرب، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: https://2u.pw/6ZF0cRP

قبلان، مروان. (2018). اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط: استشراف الفرص والتحديات الجيوسياسية. مجلة استشراف للدراسات المستقبلية، ع3.109 – 73.

الكعود، إسراء شريف، (2014)، نظرية المجال الحيوي: دراسة في الأبعاد الجيوسياسية والأهداف والوسائل: (الولايات المتحدة الأمريكية) نموذجا، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد 25، العدد 2 (30 يونيو/حزيران 2014)، ص ص. 312-323.

كلينتون، هيلاري، (2015)، خيارات صعبة، ترجمة: ميراي يونس، شركة المطبوعات التوزيع والنشر، بيروت.

لخضاري، منصور، (2015). السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات–الميادين–التحديات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

لعروسي، رابح وخضر، عباس. الظاهرة الدينية في الشرق الأوسط-رؤية سياسية معاصرة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد19، 2018.

لعروسي، محمد عصام، (2020)، النزاعات المسلحة وديناميةالتحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ط1، مجموعة التيل العربية، القاهرة.

لعريض، حسن، (2021). المنافسات الجيوسياسية الإقليمية في الشرق الأوسط (إيران – إسرائيل وموازين الردع النووي). المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، مجلد4، عدد3، ص ص 311-329.

مجموعة مؤلفين، (2013)، اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

محارب، محمود. (2013)، إسرائيل والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، مجلة سياسات عربية، العدد1، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، ص ص 23-32.

محمد، سليمان خيري. (2019)، الموقف الإسرائيلي من أحداث الربيع العربي، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العراق.

محمدي، مليكة. (2018). الشرق الأوسط جيوبوليتيكي إلى مشروع إقليمي. مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع15، 191-205.

محمدي، مليكة، (2018). الشرق الأوسط جيوبوليتيكي إلى مشروع إقليمي. مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد15، ص ص 191-205.

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (2022). ملف خاص (جولة بايدن في الشرق الأوسط: تأسيس جديد للعلاقات مع الولايات المتحدة؟ القاهرة.

مسعودي، آمنة، (2018)، البرنامج النووي الإسرائيلي بين الدعم الأمريكي والانتهاك الدولي، مجلة مدارات سياسية، العدد الخامس، الجزائر. ص ص 47-69.

مصطفى، مهند، (2019)، بنيامين نتنياهو: إعادة إنتاج المشروع الصهيوني ضمن منظومة صراع الحضارات، مركز رؤية للتنمية السياسية، اسطنبول.

مصطفى، مهند، (2023)، تداعيات الحالة الداخلية الإسرائيلية على وجودها الجيوسياسي في الشرق الأوسط، مقابلة خاصة، 17 أغسطس/آي2023.

منصور، جوني، (2023)، الرؤية الإسرائيلية من التطبيع العربي، مقابلة خاصة عبر الهاتف، بتاريخ 1حزيران/يونيو2023.

النعامي، صالح، (2023)، النخبة الإسرائيلية الجديدة دراسة في أثر صعود التيار الديني على مراكز صنع القرار، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/ebooks/book-1315

هادي، زهراء عباس، (2021)، الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الهنائي، محمد، (2006)، أي شرق أوسط جديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، على الرابط: https://2u.pw/5xEGuXw

الهيتي، صبري فارس، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

وتد، نضال محمد، (2015)، إسرائيل وساسة كردستان: تحالف الأقليات. العربي الجديد. 2015/8/25. على الرابط: https://2u.pw/qZf3wqS

وشاح، ريم مطلق، (2008)، الصراع الغربي للإسرائيلي.. صراع دولي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة

المواقع الاكترونية

BBC، (2018)، الأوبزرفر: كيف يمكن أن تحافظ إسرائيل على هويتها؟، 20 أيار/ مايو 2018، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/inthepress-44186750

BBC، (2020)، محطات بارزة في تجارة الغاز بين مصر وإسرائيل، 16يناير/كانون الثاني2020، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/business-51128329

الإدريسي، خالد ميار، (2019)، مدخل للدراسات المستقبلية (2) أنواع الدراسات المستقبلية والتمييز بين التقليدي وما بعد التقليدي، مستقبلات الأمة، 15 تشرين الثاني/نوفمبر2019، على الرابط: https://2u.pw/Mkra7cG

آي 24 نيوز، (2022)، الوكالة اليهودية: 70 ألف مهاجر جديد وصل إلى إسرائيل خلال 2022، على الرابط: https://2u.pw/OFFq8M3

جبيرل، أمجد أحمد، (2022)، هزيمة 1967 ومآلات التسوية مع إسرائيل، العربي الجديد، 24 يونيو2022، على الرابط: https://2u.pw/o6WpiNS

الجزيرة نت، (2021)، بالأرقام.. هكذا تسوق إسرائيل صفقاتها التسليحية عبر العالم، على الرابط: https://2u.pw/PmhOXe

الجزيرة نت، (2023)، "عرب 48" فلسطينيو الداخل، أغسطس/آب2023، على الرابط: https://2u.pw/aqzWSDm

الجوادي، محمد، (2017)، لماذا تنهار التحالفات العربية؟، الجزيرة نت، 9آب/أغسطس2017، على الرابط: https://2u.pw/wOfs5UF

الخطيب، إبراهيم، (2021)، فلسطينيو 48.. نعم الكف تُلاطم المخرز، الجزيرة نت، 15 مايو2021، على الرابط: https://2u.pw/vhpoGmr

ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي، (202)، نص خطاب نتنياهو، 24تشرين أول/أكتوبر2020، على الرابط: https://www.gov.il/ar/departments/news/event_press241020

راشد، سامح (2014)، تحالفات تعيد تشكيل خرائط المنطقة، الجزيرة نت، 23 يوليو2014، على الرابط: https://2u.pw/wjoPDXc

السلمي، محمد بن صقر، (2021)، التنافس الأمريكي - الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانه)، على الرابط: https://2u.pw/PxxNj

السهلي، نبيل، (2023)، الأحزاب الحريدية ومستقبل المؤسسة الدينية في إسرائيل، القدس العربي، لندن، 2أغسطس/آب2023، على الرابط: https://2u.pw/HJymeUt

صحيفة الشرق الأوسط، (2014)، خطة غيورا آيلاند.. عمرها 14 عاما، 8 سبتمبر/أيلول2014، على الرابط: https://aawsat.com/home/article/177761

صحيفة اليوم السابع، (2021)، المنظمات الدولية والقضية الفلسطينية تاريخ من التناقضات، 9 يونيو2021، على الرابط: https://2u.pw/BHgltSq

أبو عامر، عدنان، (2022)، رغم القوة العسكرية الغاشمة.. لماذا يُحذِّر قادة إسرائيل من اقتراب زوال دولتهم؟، الجزيرة نت، 7آب/أغسطس2022، على الرابط: https://2u.pw/r8Xt1DI

العربي الجديد، (2021)، قطاع الهايتك يرفع الصادرات الإسرائيلية في 2021، على الرابط: https://2u.pw/PAKbEIa

العربي الجديد، (2022)، جولة بايدن في الشرق الأوسط .. حدود النجاح والفشل في استدراك نفوذ واشنطن المتراجع، 12 يوليو2022، على الرابط: https://2u.pw/NfCpe9d

عربي21، (2021)، استعراض إسرائيلي لموقف فلسطينيي48 من اتفاقيات التطبيع، 6 مايو2021، على الرابط: https://2u.pw/YKCuEUy

العربية نت، (2020)، "كيان البحر الأحمر"..تمر عبره تجارة بـ2.5 تريليون دولار، على الرابط: https://2u.pw/WjBBniU

عمر، عبد الجواد، (2023)، وحدة الساحات: عن الحدود التي تخترقها المقاومة، موقع خبر، 10أيار2023، على الرابط: https://2u.pw/19Ih6HE

مركز الأبحاث العقائدية، (2003)، الشيعة في البحرين، على الرابط: https://www.aqaed.com/shia/country/bahrain/

معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، (2023)، بين حوارة لأبو ظبي: ملامح تحدٍ متصاعد للتطبيع، مارس/آذار2023، على الرابط: https://www.inss.org.il/he/publication/huwara/

هسبريس، (2023)، استراتيجية "الاستيقاظ الجيوسياسي" بالمغرب.. ثنائية "دفاع الداخل" و"هجوم الخارج"، على الرابط: https://2u.pw/77UOYoe

المراجع الانجليزية

Badie, B., & Vidal, D. (2020). Le Moyen-Orient et le monde: l'état du monde 2021. La Découverte.

Bahar Basar and Amira Halperin, “Diasporas from the Middle East: Displacement, Transnational Identities and Homeland Politics”, British Journal of Middle Eastern Studies Vol.46 No.2, 2019;

Elie Podeh (2021), “Israel in the Middle East: From Covert to Overt Relations”, in Roee Kibrik et al., Israel’s Relations with Arab

Countries: The Unfulfilled Potential, Mitvim - The Israeli Institute for Regional Foreign Policies, pp6-13, p 7.

Seddik, Amira Elsayed (2021). Geopolitics of the Arab-Israeli Normalization of Relations, Journal of Afro-Asian strategic political and economic studies. Democratic Arab Center, Berlin.

Sloan, G. (2017). Geopolitics, geography and strategic history. Geopolitical Theory. Routledge, Abingdon, UK

The American Heritage® Dictionary of the English Language, Fifth Edition, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company, 2016

Winter, Ofir, Others. (2020). Existential Threat Scenarios to the State of Israel, The Institute for National Security Studies(INSS), Tel Aviv.

The future of the Israeli existence in the Middle East following the Abraham Accords: A geopolitical perspective reading

Abstract

The study aimed to provide an analytical reading to identify the future geopolitical landscape of Israel in the Middle East following the Abraham Accords, which were signed between several Arab countries and Israel, including the United Arab Emirates and Bahrain, with American sponsorship in September 2020, followed shortly by Morocco and Sudan. This formed a defining moment in the history of Israeli-Arab relations; hence, it potentially impacts the Israel's engagement in the Middle East. The primary research question guiding the study was: How could the Abraham Accords influence the future Israeli presence in the Middle East from a geopolitical perspective؟

This study, which is characterized as a descriptive-analytical study, relied on three research approaches in an attempt to understand and interpret Israel's strategy for its presence in the Middle East: system analysis, continuity and change, and the theory of the vital space of states. The researcher used two research tools: in-depth interviews conducted with eight experts and specialized individuals, and the observation tool which is based on desk research conducted before and during the study preparation.

The study consisted of three main chapters, each divided into two sections, in addition to conclusions, recommendations, and a conclusion. The first chapter of the study included the general and methodological framework of the research, while the second chapter discussed the geopolitical foundations of the Middle East and Israel's engagement strategies. The third and final chapter presented the stages of Israeli

presence in the Middle East in its first section. The second section discussed the Abraham Accords and the significance of the phase that emerged in the Middle East. Finally, the third chapter offered a forward-looking perspective on the future of Israeli presence in the Middle East, highlighting key hindering factors.

The study concluded with several findings, including that, according to the "Ratzel" model, Israel as a state, seeks growth as a living entity and requires a set of components and resources that it aims to achieve through geopolitical expansion in the Middle East. Thus, Israeli ambitions will not stop at the milestones of the Abraham Accords but will extend further, employing various strategies, given the sense of achievement among Israeli leaders following the failure of the Arab Spring and the sowing of internal conflicts that have generated popular, grassroots, and Palestinian frustration.

Israel, as an occupying state, seeks full legitimacy as a Middle Eastern state, which cannot be achieved without its ability to engage geopolitically and transform its relationship with Arab countries into a partnership based on interests that go beyond ideological and identity concepts. Israel utilized the Abraham Accords to create a state of political disintegration in the equation of the unified identity of the Middle East, replacing it with an identity of latent conflict for dominance in the political scene. As a result, some key Middle Eastern states lost their positions in favor of what were once considered peripheral states.

The study also found that, despite Israel's accelerated greed for expanding normalization agreements, it will rely on a phased or partial normalization strategy, specifically with some central countries like Saudi Arabia. This is due to various factors, including the uniqueness of each Middle Eastern country and Israel's fear of unexpected changes that could

upset political balances. Additionally, there are inhibiting factors, divided into internal inhibiting factors related to the transformations taking place within the Israeli entity and its identity as a state, and regional inhibiting factors within the dynamic Middle East system, and international inhibiting factors within the changing dynamics that can break the one-pole equation.

As for the scenarios for the future geopolitical presence of Israel in the Middle East, the researcher presented three scenarios: the optimistic scenario, in which Israel can quickly engage with the Middle East; the alarming scenario, where Israel faces a "Geopolitical Arab Awakening" that reclaims Middle Eastern identity and excludes Israel from the equation; and the realistic scenario, in which Israel can expand its presence in the Middle East and gain a future geopolitical presence but within a phased equation determined by multiple variables and subject to changing conditions.